



كِتَابُ
اِسْتِزْاءِ الرِّغَابِ فِي
مَسْئَلَةِ الْحِجَابِ لِسَيِّدِ الْاَسْرَةِ
وَمَفْخَرِ الْغُرَّةِ بِجَنَابَتِهِ فَهْرٍ وَعِلَّامَتِهِ
مُضَرٍّ مَنْ الْقِيَامَةِ الْفَقْدُ زِيَامُهُ حُطُّ
رُقَاةٍ لَدَيْهِ الرِّجَالِ حَامِلٍ لَوَاءِ الْعَالَمِ فِي
الْفِطْرِ الْمُهَنْدِي مَلْصُطْلَعٍ بِأَعْيَانِ الْأُمَامَةِ
فِي أَرْجَائِهِ الْفَسِيحَةِ حُجَّةِ الْأَسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ
أَيُّهَا اللَّهُ فِي الْعَالَمِينَ الْوَاقِدِ إِلَى مُحَمَّدٍ رَيْدِ
حُرِّ الشَّيْءِ مُحَمَّدٍ بَاقِيَةٍ
الَّذِي هُنَا تَعْمَدُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ
وَطَبَعَ بِالْمَطْبَعَةِ الْمُبَارَكَةِ
الْمَنْصُورِيَّةِ فِي بَغْدَادِ
الْأَسْفَرِ

سكتته
تراج



كتاب
أسد الغابة في
سكينة
الحبيب

مكتبة العلوم
مدرسة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي لا يدركه بصر ولا يناله غوص العقول والفكر الدال على جوب وجوده بكل
اثر والشاهد على يد حكمته اعلام الغير والغير احجب بغير حجاب محبوب واستر بغير ستر مشهور
فلا يبلغه وهم ولا نظر وانقطعت دون رؤيته الابصار وعرفت القلوب بعين الاستبصار فلا
قلب من لم ير انكر ولا طرف من اثبت ابصر لم يطلع العقول على تحديده صفته فلن ندركه وان فكر ذو
اللب وقدر ولم يحجبها عن واجب معرفته لمن رام ان يتبصر فطر الخلائق على توحيدك ودلهم على
معرفته ثم سلك بهم طريقا رادته بما هي وامر حمدا ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله ادغاماً لمن جحد
وكفر وابى استكبر وصلى الله على سيدنا البشر وخبر من انذر وبشر وعلى صبه وصفته وكاشف
الكرب عن وجهه الكرام الذي الروع اذا ما غمره كاع وفر وعاد وادبر وعلى اهل بيته الطيبين الطاهرين
صلوة زاكبة زاهرة طيبة طاهرة اذكى من المسك الاذفر واحسن من شنف الا نضر ما تمتعت عين
بنظر واذن بغير وما اضاء صبح واسفر واقبل ليل وادبر **اما بعد** فيقول العبد الفقير
محمد باقر بن العلامة المؤمن مولانا الشهيد الحسن بن العلامة الاوحد والعالم المفهر مولانا
الشهيد علي شاه طاب ثراه قد سئلتني بعض خوافي في الدين وخلافة المؤمنين ان اشرح له ما
انضم لدي من الكتاب والسنة والاخبار المأثورة عن العزة الطاهرة من وجوب الشكر والاحتجاب
على النساء وما في تكشفتن من الخزي في الدنيا والاخرة وما دل عليه الشرع من وجوب غض

البصر على الرجال وتحريم النظر إلى الأجنبية ودرجات الحجاب والتكلم في عموم التحريم للوجه والكفين
 واشهر إلى ضعف القول بالاستثناء ووهن دليله ومعارضته بما هو اقوى منه واظهر واصح واشهر
 واوفر واكثر وان اطلع على الحجاب التي اطلعها والدقائق التي ابرزها والكوا من التي استخرجتها من اكبتها
 واكثانها ومعادنها وقيعانها مضافا الى ما سطره في ذلك السابقون السابقون الذين من بحرهم تغرف
 وبفضلهم تغرف وانا بهم مهتدون وبهم لاحقون انشاء الله تعالى فاستخرجت الله سبحانه في اجابته
 الى ملتسه عالميا بما فيه من عظيم الاجر وكرم الذخر واداء الحق الواجب والوفاء بالعهد لما اخذ من
 وجوب بذل العلم وحرمة كثائه اذا ظهر البدع في الناس قال رسول الله صلى الله عليه واله على ما
 رواه في الكافي اذا ظهر البدع في امتي فليظهر العالم علمه فمن لم يفعل فعليه لعنة الله وهذا زمان
 قد كثرت فيه البدع وشاعت فيه الفتن وانجذمت فيه جبل الدين وتزعزعت سوارى البقيين وهتكت
 التور واستحل المحظور ورفع عن النساء الحجاب وبرزت الكواعب لاثواب وهذا اخر الزمان وهو شر
 الا زمانه على ما اخبر به الصادق المصدق الامين واخ الصادق المصدق الامين مولا نا امير المؤمنين
 صلوات الله وسلامه عليه كما روى الطبرسي في مكارم الاخلاق ورواه الصدوق في الفقيه عن ابي بصير
 بن نباتة عنه عليه السلام قال سمعته يقول يظهر في اخر الزمان واكثر اب الساعذة وهو شر الا زمانه نسوة
 كاشفات عاريات منبرجات خارجات من الدين داخلات في الفتن ما تلبث الى الشهوات مسرعات
 الى اللذات مستحلات للحرمات في جهنم خالدا ولعمرى قد ظهر صدق كلامه عليه السلام عيانا
 وكفاك ذلك على امامته ع برهاننا واثبت رهطنا من من في الشباب واحداث نبذة الكتاب ومحرفي
 السنة الحامدين عن قسم الصواب قد مالوا الى الشهوات واتبعوا من الشيطان الخطوات نظروا الى
 الشرع واحكامه بعين الشعناء وجابوا من مهامه الغي كل فجاء ابرزوا بحجاب النساء وفتحوا ابواب الفحشاء
 حتى اظلم الجوارض والفضاء واصابوا الغرض من مراعي الخطاء حتى اسراح بعضهم وسكن الى ما ذهب
 اليه بعض الفقهاء من استثناء الوجه والكفين وبوهم بعض الاخبار مع عدم وضوح دلالتها وعلى
 نقد دلالتها فهي محمولة على التقييد لاشتهار استثناء الوجه والكفين بين العامة بل يظهر من الشيخ في
 التبيان اجماعهم على عدم كون الوجه والكفين من العورة مع انها فاصرة عن معارضة ما هو اقوى منها
 واكثر واظهر فيعتين طرحها اوتأويلها ويجب الاخذ بما دل على التحريم لموافق الكتاب والاحكام والاحتياط
 للعامة كما ستعرف مفصلا انشاء الله تعالى مع انه لو فرض استثناءهما فاما بقول من يقول بد بشرط عدم

الرتبة واللذة وعدم خوف الافتتان اما معها فلا يجوز اتفاقا بل هو محرم بأجماع الأصحاب كافة لا يستند
 منهم شاذ ولا يستند منهم ناد ولا ريب ان هذا الشرط لا يحصل الا للذلة لا لند بل هو اعز من الكبريت
 الاخر وهل يأمن انسان له عينان من خوف افتتان اذا نظر الى وجوه الحور والحسان السالبة لمحظاتها
 الفتان لب كل منتهى عان ومغرم ولها ان المصمبات لا فتنة الرهبان الراميات بالآعين النجل لا عن ظهر
 مرئان وفي قول الطائي ما لا يربنا ب فيه اخوه صوي لا يمتري له وجه اذا ابصرته نأجاك عن عذري فكيف
 يسوغ لذي دين ولين يزعم انه من جملة المسلمين ان يرضى لمجوبات النساء ان يبرهن سافرات للوجوه
 الوضاء او يركب الشرج ويوتقن في المروج ويصاحب العلوج ويضاحك الرنوج ويتخذن لأخدان و
 يكثرن من الخلان ويثاقفن الرجال ويهجرن الخدور والرجال فابعدت بألف كتاب ينبي عن الحق الصريح
 في الباب يمتن الفتن عن الباب محسبا الكرم الأجر والثواب مستعينا بالله ومنوكلا عليه انه هو الكرم
 الوقاب ويستتمه **بإسناد الرعا في مسئلة الحجاب** عن وجه الستة والكتاب بأثبات وجوب الشرع على النساء
 والأحجاب واستلها ان يجعله خالصا لوجه الكرم انه خبر من دعي فأجاب **اعلم** انه لا خلاف في حرمة
 النظر الى الأجنبية فيما عدا الوجه والكفين مطلقا مع الرتبة وعدمها والاجماع بقسميه عليه بل هو من ضروريات
 المذهب بل الأسلام وكذا لا خلاف في حرمة النظر الى الوجه والكفين مع التلذذ او الرتبة او خوف الفتنه
 وانما الخلاف في حرمة النظر الى الوجه والكفين عدا بلا ضرورة من دون الشاذ ولا رتبة ولا خوف الفتنة
 فقبيل التحريم مطلقا وقبل بالجواز مع الكراهة مطلقا وقبل بالجواز مع الكراهة في المرة الاولى وبالتحريم فيما
 عداها والأحوط الأشبه الأقرب الأصح الأقوى الا ظهر هو التحريم مطلقا كما اخبره العلامة في
 التذكرة كما حكاه غيره احد كصاحب الحدائق والمسالك وكشف اللثام وجامع المقاصد والكفاية
 وغيرهم وذهب اليه ذلك فخر المحققين في الايضاح كما حكاه السيد السند في الرياض والآولي نقل
 عبارة الشريفيين يعنون الفاظها قال العلامة رحمه الله تعالى في التذكرة فاما الوجه والكفان فان
 خاف الفتنه حرم ايضا لقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم وان لم يخف الفتنه قال الشيخ
 بكره وليس محرما لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما ظهن منها وهو مفسر بالوجه والكفين وهو
 قول اكثر الشافعية ولما في الشافعية قول اخر انه يجوز اتفاقا للمسلمين على منع النساء من ان يخرجن
 سافرات ولو حل النظر لهن لهن منزلة الرجال ولان النظر اليهن مظنة الفتنه وهي محل الشهوة فالأدق
 بحاسن الشرع حسم الباب والأعراض عن تفاصيل الأحوال ولان التخصية انت رسول الله ص

بكشف

بمبنى في حجة الوداع تستغيبه في الحج وكان فضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه واله
فأخذ ينظر إليها وأخذت تنظر إليه فصرها النبي وجه الفضل قال صلى الله عليه واله رجل شاب
وامرأة شابة فخشيتان بدخل الشيطان بينهما وهو الأقوى عندي انتهى وقال ولد في المحققين
محمد بن الحسن بن يوسف بن علي بن مطهر الحلبي في إيضاح الفوائد في شرح اشكال الفوائد كل اجنبية
لا يريد تكاثرها ولا حاجة الى النظر إليها يحرم النظر الى ما عدا الوجه والكفين منها بأجماع علماء الأئمة
وأما الوجه والكفان فيحرم بذلك ذوا خوف الفتنه اجماعاً لقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من
أبصارهم وإن لم يجدوا فنصف الفتنه فقال الشيخ بكه ولا يحرم لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها
هو مفسر بالوجه والكفين وقال والدي في التذكرة يحرم النظر كسائر جسد ها وهو الأصح عندي
لعموم الآية ولأنه مظنة الشهوة والفتنة لأن الخشعة انت رسول الله صلى الله عليه واله بمبنى و
هو في حجة الوداع تستغيبه في الحج وكان فضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه واله فأخذ ينظر إليها فصر
بالنبي وجه الفضل عنها وقال رسول الله صلى الله عليه واله رجل شاب وامرأة شابة فخشيتان
بدخل الشيطان بينهما لا يقال دلالة فيه لأنه صرح بخوف الفتنه ولا شك في تحريمه والمدعى عند الخوف
لأننا نقول علل بشايبها وهو مظنة الشهوة وخوف الشيطان وهو لازم لعدم العصمة في مثلها أه
قلت لله دره وعليه اجره ما احسن هذا الكلام واقل مفضوذه واكثر محصوله وهو الحق الحق بالقبول
لا مزل عن الذوق والتسليم ولا عدول ولا يرد عليه ما اوردته عليه في جامع المقاصد كما نشير اليه
وهو الظاهر من الامام المهتم كاشف اللثام عن خرائد قواعد الاحكام محمد بن الحسن الاصبهاني المعروف
بالفاضل الهندي قدس سره في كشف اللثام حيث رد ادلة المجوزين وضعفها ولم يذكر شيئاً آخر
بدل على الجواز ونصر ادلة التحريم ولم يطعن فيها وقال ان الظاهر ما حكى عن ابن مسعود من تفسير ما
ظهر بالشباب لا بالوجه والكفين كما بقوله المجوزون وقال ان خبر مروك الدال على الجواز مرسل لا يصلح
للاعتناء فقال واجاد ما لفظ الشريف الكاشف للثام عن وجه المراد وقوى في التذكرة الحرمة مطلقاً
وجعل في التبيين احوط لاطلافاً الامر بالغض وخوف الفتنه والاطباء في الاغصان على النع من خروجهن
سافرات وانما يخرجن مسنونات ولا يفتن ما ظهر منها لما ذكر بل الظاهر ما عن ابن مسعود من الشباب
والابلاء بالنظر ما يقع اتفاقاً لا منعاً وخبر مروك مرسل انتهى وقال في المسند وهو المحكي
عن التذكرة والايضاح ومال اليه الفاضل الهندي انتهى قلت وبدل على ذهابه الى القول بالتحريم

كلامه في كتاب الحج قال في كتاب الحج في كشف اللثام عند قول المصنف رحمه الله في احرام المرأة و
عليها ان يسفر عن وجهها بالاجماع والاختيار ولكن يجوز لها وقد يجب اذا ارادت التسرع عن
الاجانب سدل الفناع اى رساله من راسها الى طرفيها كما في النهاية والشرائع والتافع وفي التكملة
عند علمائنا اجمع وهو قول عامة اهل العلم وفي المنهي لانعام فيه خلافاً واطلق في المبسوط والوسيلة
والجامع فلم يفتد بطرف الاثنا ما جواز السدل بل وجوبه فمع الاجماع لانها عورة يلزمها التسرع من
الرجال الاجانب وللأخبار كقول الصادق عليه السلام لسماعة ان قريها رجل اسنرت منه بثوبها
انتهى وجمعت ذهباً الى التحريم مطلقاً شيخنا الامام العلامة ومن القى اليه الفقه زمانه شيخ مشايخنا
العظام وفقيه اهل البيت عليهم السلام في جواهر الكلام فائدة قال بعد رد ما اسندل به للجواز فلا
رباق ترك النظر احوط وافوى وقال في مسألة تحريم نظر المرأة للرجل الا انه يسهل الخطب عندنا
ما عرفته من ان الاقوى الحرمة فيحرم ذلك منها ايضاً كما يحرم منه وجعله في كتاب الحج اصح وضمن
ذهب الى التحريم واختاره الفاضل المحقق جمال الدين ابو عبد الله المقداد بن عبد الله السبوري المحلى
صاحب النصاب في الرائعة كالتمهيد الرائع وكثر العرفان وشرح باب حادى عشر شرح مبادئ الاصول
وشرح فيج المسرشد بن وشرح الالفية في كثر العرفان وخص الزينة الظاهرة المستثناة في الاية بالشيا
فقال وهو الاصح عندى لا طبا في الفقهاء ان بدن المرأة كله عورة الا على الزوج والمحامد انتهى وضمن
ذهب الى القول بالتحريم الشيخ المحقق والبحر المندفق فحل الفحول الجلة وشرح فقهاء الحلة والامام العلامة
شيخ العلماء ورئيس المذهب فخر الدين ابو عبد الله محمد بن ادريس العجلي المحلى كما وصفه بذلك الشهيد
في بعض اجازاته وغيره فقال في كتاب السرائر الحاوى لتحريم الفناوى ما لفظه الشريف لا يجوز للرجل
الاجنبى من المرأة ان ينظر اليها مختاراً واما النظر اليها ضرورة او حاجة فجاز فالضرورة مثل نظر الطبيب
اليها وذلك يجوز بكل حال وان نظر الى عورتها لانه نظرمع الضرورة لانه لا يمكن العلاج الا بعد
الوقوف عليه والحاجة مثل ان يتحمل شهادة على امرأة فله ان يرى وجهها من غير ربة ليعرفها
ويحققها وكان لو كانت بينهما وبينه معاملة او مبايعة فيعرف وجهها ليعلم من القى يعطيها الثمن
ان كانت بائعة او المثل ان كانت مباعة ومثل الحاكم اذا حكم عليها فانه يرى وجهها ليعرفها وروى
ان امرأة اتت النبي صلى الله عليه واله لتبايعه فخرجت يد لها فقال النبي صلى الله عليه واله ام يد رجل
فقالت يا امرأة فقال النبي صلى الله عليه واله هذا الخبر على ان عند الحاجة يجوز النظر اليها لانه انما

جل
الستر
كما
في الجواهر

عرفته لاحتمال على يد بها بالنظر إليها مكشوفة وأما نظر إلى جملتها يريدان بتزويجها فعندنا يجوز
 أن ينظر إلى وجهها وكفها فحسب إلى أن قال فأما إذا لم يوافق على التزويج فلا يجوز له النظر إلى ما
 كان يجوز له النظر إليه عند استجابتها وظهور العلم بموافقتها انتهى وكلامه ظاهر في عدم جواز النظر
 إلى وجه الأجنبية من غير ضرورة ولا حاجة نعم يجوز النظر إلى الوجه واليد مع الحاجة ومع الضرورة
 يجوز النظر إلى العورة أيضاً وكلامه لا يخبر كالصريح في عدم جواز النظر إلى الوجه والكفين لغير مرئ التزويج
 كما لا يخفى وقال أيضاً ولا بأس أن ينظر إلى أمه يريد شرائها وينظر إلى شعرها ومخاسنها ووجهها و
 يدها فحسب لا يجوز له النظر إلى ذلك إذا لم يرد ابتاعها انتهى وهذا كالصريح في عدم جواز النظر إلى
 وجه الأمه وبيدها إذا لم يرد ابتاعها وإذا لم يخرج ذلك في الأمه لم يخرج في الحرة قطعاً لعدم القول بالفصل
 كذلك وإن قبل بالعكس بل بالأولوية ومن يظهر منه القول بالتحريم شيخنا المعظم والآنفا المقدم
 والسنام الأعظم أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي في كتاب النهاية الذي أنصرت فيه على الفتاوى
 المنصوصه ومادل عليه من الأخبار حتى أن ابن ادريس عليه الرحمة كثير ما يقول في السترات أن كتاب
 النهاية كتاب رواية لا كتاب فتوى ولعمري أن هذا زاده اعتباراً على اعتباره وإضاف وقاراً
 إلى وقاره ونوراً منوراً إلى أنواره فدل مضافاً إلى كونه فتواه على كونه مأخوذاً من معدن الحق
 ومقتبساً من ناره حيث قال في النهاية ولا بأس أن ينظر الرجل إلى وجه امرأة يريد العقد عليها و
 أن ينظر إلى مخاسنها يدها ووجهها ويجوز أن ينظر إلى مشيها وجسد هامن فوق ثيابها ولا يجوز
 له شيء من ذلك إذا لم يرد العقد عليها انتهى بلفظه الشريف وهو ظاهر في عدم جواز النظر إلى وجه
 المرأة وبيدها إذا لم يرد العقد عليها ولا سيما قوله أخيراً ولا يجوز له شيء من ذلك إذا لم يرد العقد
 عليها كالصريح في حرمة النظر إلى وجه المرأة إذا لم يرد العقد عليها وقال في الثيبان والزينة المنهني
 عن إبدائها زينان فالظاهرة الثياب والخضبة الخالان والفرطان والستواران في قول ابن مسعود
 قال ابن مسعود الظاهر الذي يجب الثياب فقط إلى أن قال قال قوم كلما لبس بمودة يجوز أن يظهره
 واجمعوا أن الوجه والكفين لبس بمودة يجوز أن يظهره في الصلوة والأحوط قول ابن مسعود انتهى
 والبه اشار في كشف اللثام حيث قال وجعله في الثيبان أحوط وأنت خير بأن الأحوط في كلامه
 الشريف للوجوب فإنه كثيراً ما يستدل بطريقة الاحتياط كما في مسألة الخصى وغيرها والظاهر أن
 هذا القول الذي نقله من القوم وكذا الأجماع إنما هو من العامة فلا تغفل قال العلامة في المختلف

قال في الخلاف إذا ملك المرأة فحلاً أو خصياً أو عجباً لا يكون محرماً لها ولا يجوز أن يخلو بها
ولا يسافر معها فاسندل بأجماع الفرق وطريقة الأحناف وأما الأباه فقد روى صحابنا أن المراد
بها الأماء دون العبيد المذكور انتهى وممن ذهب إلى التحريم وإخثاره بعض المحققين على فدية البتة
للمفسدس إلا ردبيلي قدس سره ما لفظه ونقل عن التذكرة وفخر المحققين المنع منه مطلقاً ومالك
بعض من تأخر عنهما وهو الأظهر وبدل عليه إتيان به الحجاب نزلت في ستر الوجه والكفين إذ غيبرهما من
الأعضاء كالفرج وغيرها لم يكن من عادتهن أن يكشفنها قبل نزول الآية حتى بأمر بغض الألبصار عن النظر
إليها فحينئذ الأخبار الواردة في الجواز محمولة على النقبة انتهى وممن يظهر منه القول بالتحريم شيخنا
الأقدم الإمام المقدم شيخنا أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي رحمه الله
الله حيث قال في المنع ولا بأس أن تسدل الثوب على وجهها إلى طرف الأنف قد رما تبصر إلى أن
قال وإن مرتبها رجل استترت منه بثوبها ولا تستر يديها من الشمس ثم قال ولا بأس أن تسدل
الثوب على وجهها من أعلاها إلى النحر إذا كانت راكبة وتلبس السراويل وهي محرمة لأنها تريد بذلك
الستر ولا يجوز للمرأة أن تنقب لأن حرام المرأة في وجهها وأحرام الرجل في رأسه وقال في النقبة
المحرمة لا تنقب لأن حرام المرأة في وجهها وأحرام الرجل في رأسه إلى أن قال وإن مرتبها رجل استترت
منه بثوبها ولا تستر يديها من الشمس ثم قال وروى زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام أن المحرمة
تسدل ثوبها إلى نحرها وكذا يظهر من كلام شيخنا الأعظم الأجل الأكرم شيخنا أبي عبد الله المقيد
قدس سره في المنع حيث قال إذا أراد الرجل أن يعقد على امرأة فلا حرج عليه أن ينظر إلى وجهها
قبل العقد ويرى يديها بارزة من الثوب وينظر إليها ما شبه في ثيابها وإذا أراد ابتاع أمة
نظر إلى وجهها وشعر رأسها ولا يحل له أن ينظر إلى وجه امرأة ليست بحرم لئلا يذنب ذلك دون أن
يراهما للعقد عليها ولا يجوز له أيضاً النظر إلى أمة لا يملكها لئلا يذنب بها من غير عزم على ذلك
لأبناغها ولا بأس بالنظر إلى وجوه نساء أهل الكتاب لأنهن بمنزلة الأماء ولا يجوز النظر إلى ذلك
منهن لرسبه انتهى وظاهر هذا الكلام كما لا يخفى على من نظر بعين الاستبصار حرمة النظر إلى وجه امرأة
ليست له بحرم أن لم يرد العقد عليها كما قال الشيخ في النهاية فإنه لو كان النظر إلى الوجه واليدين عند
المقيد محلاً لشرعاً لكل أبيض وأسود دائماً لئلا ونهاذا كان قوله حينئذ إذا أراد الرجل أن يعقد
على امرأة فلا حرج عليه أن ينظر إلى وجهها قبل العقد ويرى يديها بارزة من الثوب ركباً جذاً

بل لا نضاف أن ذكر الوجه خاصة والتعبر بنفي الحرج ونقيدها النظر بكونه قبل العقد وتعلق الجوارح
على إرادة العقد وكذا ذكر اليدين خاصة ونقيدها كونها بارزة من الثوب كالصريح في حرمة النظر إلى
الوجه ولو لم يرد العقد وثبوت الحرج في النظر إلى وجهها قبل العقد ولو لم يرد العقد وكذا في بدنها
بارزة من الثوب لا يقال أن كلام المصنف مفيد بالتلذذ ولا ريب في التحريم مع التلذذ لأننا نقول
مقابلة الرتبة بالتلذذ للرتبة بقصد العقد عليها وكذا مقابلة التلذذ للرتبة بقصد الأبناع
في الأمانة يقتضي كون المراد بالتلذذ عدم القصد إلى العقد أو الأبناع فسمي النظر بالحاجة العقد
أو الأبناع نظرًا لذلك في النظر إلى النساء من التلذذ غالبًا بحسب البشرية لا أنه يشترط في
الحرمة تلذذ آخر وراء التلذذ العام اللازم للنظر كقوله تعالى في الحج وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ
العَالَمِينَ فقريته المقابلة يقتضي إرادة أن ترك الحج كفر لا أنه أراد كفرًا آخر وراء الكفر اللازم لترك الحج
بل سمي الترك كفرًا وكقوله تعالى أَجِئْنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ فمقابلة اللعب بالحق تدل
على أن المراد من اللعب ما ليس بحق فسمي ما ليس بحق لعبًا لأنه إذا أراد أن هناك لعبًا آخر وراء اللعب
اللازم لكونه غير حق فكذلك نحن فيه كما لا يخفى ولذا لم يذكر حكم النظر التلذذ على حدة وكذا لم يذكر
حكم النظر إلى الحرّة والأمانة مع الرتبة أو خوف الفسنة وذلك لأن الحكم بعدم جواز النظر إلى وجهها
من دون قصد العقد والشراء كافٍ مفعن عن ذلك فأحرّم بلا ريبه حرم مع الرتبة بطريق أولى
وأيضًا لو جاز النظر إلى وجه الأجنبية بدون قصد العقد لم يهرم التلذذ لأن التلذذ بالمحلل لا
ضير فيه بل نقول إذا جاز النظر إلى وجه الأجنبية عبثًا جاز لغرض صحيح من التلذذ بالمحلل بطريق
أولى والتلذذ غير الرتبة وخوف الفسنة ولذا قال في النظر إلى وجوه نساء أهل الكتاب ولا يجوز إلى
ذلك منهم لرؤية ولم يقل للتلذذ وأيضا يشهد لما ذكرنا قوله ولا بأس بالنظر إلى وجوه نساء أهل
الكتاب لأنهم بمنزلة الأماء إذ لو جاز النظر إلى وجوه النساء المسلمات أيضا لم يبق اختصاص لنساء
أهل الكتاب ولم ينجح إلى التعليل بأنهم بمنزلة الأماء كما لا يخفى بل هذا التعليل يدل على أن من لم
يكن بمنزلة الأماء كالمسلمات لا يجوز النظر إلى وجوههم وقال المحقق الثاني في جامع المقاصد
لأرباب الأقوال بالتحريم طريق الاستلزام ومثله تعالى شجنا الشهاب الثاني في المسالك وقال
المحقق الكلباسي في منهاج الهداية الأحوط الأجتناب مع النعمد ولو مرة وقال السيد الأستاد
الفقيه العامد في العروة الوثقى لا يجوز النظر إلى الأجنبية ولا للمرأة النظر إلى الأجنبية من غير ضرورة

واستثنى جماعة الوجه والكفين فقالوا بالجواز فيها مع عدم الرتبة والتلذذ وقبل بالجواز فيها
 مرة ولا يجوز تكرار النظر والأحوط المنع مطلقا انتهى والقول بالجواز مع الكراهة للشيخ والقول
 بالتفصيل بين المرة الأولى وغيرها اعني الكراهة في الأولى والتحريم في غيرها للمحقق والعلامة
 في أكثر كتبه قال في جامع المقاصد وأما الوجه والكفان فإن كان في نظرها خوف ريبة وحصول فتنه
 حرم أيضا اجتماعا والافتى الجواز قولان أحدهما واختاره الشيخ الجواز على كراهية والثاني التحريم
 قواه المصنف في التذكرة ثم ذكر القول الثالث ومثله قال في المسالك إلى أن قال والقول الثالث
 جواز النظر إلى الوجه والكفين على كراهية مرة لا يزيد وهو الذي اختاره المصنف والعلامة في أكثر
 كتبه وقال في الكفاية ففيه أقوال ثلاثة الأول الجواز على كراهية وهو مختار الشيخ والثاني التحريم
 مطلقا وهو مختار التذكرة والثالث الجواز مرة واحدة وتحريم المعاودة وهو مذهب المحقق والعلامة
 في أكثر كتبه وقال في الحقائق وأما الوجه والكفان فإنه لا خلاف أيضا بينهم في تحريم النظر إليهما مع قصد
 التلذذ وخوف الفتنه وأما مع عدم الأمرين المذكورين فقد اختلف أصحاب في ذلك فقبل بالجواز
 مطلقا وإن كان على كراهية ونقل عن الشيخ وقبل بالتحريم مطلقا ونقل عن العلامة في التذكرة لعقود
 قوله تعالى ولا يبدلين زينتهن إلا لبعوثهن في الباطن ولا يفتقن المسلمين على منع النساء أن يخرجن سائر
 ولو حل النظر لتزلزل منزلة الرجال ولأن النظر إليهن مظنة الفتنه وهي محل الشهوة فالأليق بحاسن
 الشرع حسم الباب انتهى ملخصا إذا عرفت هذا ظهر لك أن مسألة استثناء الوجه واليدين خلافة
 وإن القول بالجواز منسوب إلى الشيخ في البسوط كما نسب إليه كثير من الأصحاب نعم نسب بعض المتأخرين
 إلى جماعة كصاحب الجواهر وغيره قال في الجواهر ولا ينظر إلى جسد الأجنبية ومحاسنها أصلا إلا ضرورة
 اجتماعا بل ضرورة من الدين نعم يجوز عند جماعة أن ينظر إلى وجهها وكفيها من دون تلذذ ولا خوف
 ريبة أو فتنه انتهى ولم يثبت كونه مشهورا كما زعم بعضهم مع أنه لو كان مشهورا لم ينفع لنا
 ثبت في محله من عدم حجية الشهرة بل المشهور بينهم عدم حجبها في نفسها فما ظنك لو خالف الأدلة
 الظاهرة والبراهين الباهرة ولم يثبت فتوى الكليني والشيخ في النهاية والبيان وكما في الحديث
 بالجواز كما نسب إليهم في التبايض بل قد عرفت أن ظاهر النهاية والبيان هو القول بالتحريم وأما
 كتب الحديث كالكاظمي والنهدين فاستفاده القول بالجواز منها في هذه المسألة ليست في محلها لأن
 الأخبار المذكورة ليست بصريحة في جواز نعت النظر إلى الوجه والكفين فلعلمهم يحملون تلك الأخبار

على معنى لا ينشأ في القول بتحريم نعتنا النظر كما يفعله القائلون بتحريم النظر فانه الرهاض من نعتنا القول
بالنعت مطلقا لعدم نقله الا عن التذكرة ونحو الدين عجيب اذا دريت ذلك فلفظه اول ادلة التحريم
وليسق من فبالقها كل برهم قاندين كل خميس منها تحت لواء زعيم يتوفيق الله سبحانه ومثل الجسم
وفضله العميم حامدين له على الاله مصلين على امنائه وسفرائه اللهم اسم **فبقول** بدل على
المذهب المختار وهو التحريم مطلقا الكتاب والسنة والاجماع والعقل وهو مقتضى الاصل والدليل
ولو لم يكن الا احدهما لكفى فكيف اذا انما ضدنا وتحالفاه كيف ان تطابق الادلة الاربعه وسنا صحت ونواز
وتوافقت الدلائل الشرعية ونظا فرت وتكاثر كاستغف عليه وليس على الجواز دليل واضح بفتح القول
عليه وبصلح للركون اليه سوى بعض الوجوه الضعيفة التي لا تصلح للتبرج عليها فهي تقصر عن معارضة
ادلة التحريم الباهرة وبراهينه الفاهرة وقبل الخوض في تحقيق المرام لا بد من تأسيس الاصل في المقادير
بفضل الله المفضل النعمان لا ريب ان الاصل هو التحريم عند القائلين باصالة الحظر في الاشياء كما
ذهب اليه قوم وكذا على القول بالوقف كما على الشبان الاعطان شيخنا الاجل الاكرم والافق لمفد
والسنام الاعظم شيخنا ابو عبد الله المفيد رحمه الله تعالى وشيخنا الاجل منار الدين الواضح في الليل
الليل خربت هذه الصناعة ويعسوب اهل الفضل والبراعة شيخنا ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي قدس
سره قال في كتاب العدة ما لفظا الشريف واختلفوا في الاشياء التي ينفع بها اهل على الحظر والاباحة
او على الوقف وذهب كثير من البغداديين وطائفة من اصحابنا الامامية على انها على الحظر ووافقهم
على ذلك جماعة من الفقهاء وذهب كثير المتكلمين من البصريين وهو المحكي عن ابي الحسن وكثير من الفقهاء
الى انها على الاباحة وهو الذي اخذ به سديدنا المرتضى وذهب كثير من الناس الى انها على الوقف و
يجوز كل واحد من الامرين فيه وينظر ورد والسمع بواحد منها وهذا المذهب كان ينصره شيخنا
ابو عبد الله وهو الذي يقوى في نفسى والذي يدل على ذلك انه قد ثبت في العقول ان الاقدام
على ما لا يامن المكلف كونه في حائل اقامة على ما يعلم قبحه الا ترى ان من اقدم على الاخبار بما لا يعلم
صحته مخبره جوى في القبح مجرى من اخبر مع علمه ان مخبره على خلاف ما اخبر به انتهى واما عند القائلين
باصالة الاباحة فنقول ان الاصل الاول وان كان عندهم الاباحة ولكن بعد قيام الادلة العامة
على حرمة النظر الى الاجنبية مطلقا الا ما استثنى واستفاد عموم التحريم من اية الحجاب والغض و
غيرهما وشيخنا وجوب التستر على النساء عن الاجانب الا ما ثبت الاذن فيه وشيخنا كون بدن المرأة

عجيب
روى
والسنة

كله عورة الأعلى المحارم والظاهر انه اجماع كما صرح به الفاضل المحقق المقداد قال لأطباء الفقهاء
 على ان بدن المرأة كله عورة الأعلى الزوج والمحرّم انتهى وبعد اطلاق الأمر بالغض وحذف المفعول
 الذي ينادى بأعلى صوته على كمال سعة نطاق العموم انقلب الأصل وصار الأصل حرمة النظر الى جميع
 جسد المرأة الأجنبية مطلقاً إلا ما دلّ الدليل على جوازها فالاستثناء والتخصيص يحتاج الى دليل مختص
 كما شك في الجواز والتخصيص الخروج عن تحت عموم التحريم ونطاق وجوب الغض كان الأصل عدم الجواز
 وعدم التخصيص فيحتاج الحكم بالجواز الى دليل خاص معتبر صالح لتخصيص العام ولا يحتاج الحكم
 بالتحريم الى دليل خاص ناص بل يكفي عدم الاستثناء الا ترى انه لما دلت الأدلة العامة على حرمة الغنى
 ففرض الشك في استثناء الغنى في القرآن والمرأة مثلاً فلا ريب ان الأصل هو التحريم ما لم يثبت
 الاستثناء مع ان الأصل الأولي هو الإباحة في كل شيء وليس ذلك لما قد يثبت من انقلاب الأصل
 الأولي الى الأصل الثاني الثابت بالشرع من عموم التحريم فكذا لو فرض الشك في تحريم النظر الى القعدة
 الاستثناء في بعض الروايات او في تحريم نظر العبد الى شعر مولاه وساقها البعض الروايات وشك في
 تحريم نظر الرجل الى ذراع الأجنبية او معصمها او شعرها او فخرها وظن ذلك نظراً الى الشهرة بكشفها
 وتستر الأجتناب عن النظر اليها لم يخرج التمسك بأصالة الإباحة فيها اتفاقاً بل كان الأصل هو التحريم وعلى
 هذا جرى ديدن الفقهاء فلم يمازجوا في جميع الأحكام من أول الطهارة الى آخر الدبابة اذا الأصل
 معناه القاعدة او الظاهر او الراجح او الاستصحاب فاذا ثبت في الشرع قاعدة عامة في التحريم كيف يمكن
 الحكم بأصالة الإباحة بعد ذلك وبالجمله فالدليل العام فاطع للأصل وقالع أساسه وقامع بنيانه اذا
 يرتفع الأصل بالدليل فكيف يعود ان فرض الشك في التحريم ولذا ترى المجوزين انما يستندون الى النص
 الخاص المختص المجوزين نعم لا الى الأصل مع انه لو فرض كون الأصل هي الإباحة ثم انقضى الدليل عموم
 التحريم لم يرفع الأصل شيئاً ومن صرح بكون الأصل في المقام التحريم صاحب الحدائق حيث قال في مسألة
 جواز نظر الرجل الى امرأة يريد تزويجها ما لفظه الشريف قد صرح شيخنا الشهيد الثاني في المسالك والروايات
 بأنه كما يجوز النظر للرجل كذا يجوز للمرأة لا شراً كهما في المقصود وعندى فيه نظراً لأن الأصل في الموضعين
 هو التحريم وجواز نظر الرجل قد دلّ الدليل على جوازها الحان قال وبالجمله الأصل التحريم ولا يجوز الخروج
 عنه الا بدليل واضح انتهى فنقول مع قطع النظر عن أدلة التحريم الأينية لا ريب ان أقل ما يجده المنصف
 من نفسه هو الشك في جواز النظر الى وجه الأجنبية عما بعد ملاحظة عموم الروايات والأخبار الكثيرة

خارج عن اصل مورد الكلام وهذا من باب التخصيص لا التخصيص حتى يلزم تخصيص الأكثر فلا تغفل
والألزام الأجمال والأبهام في الآية ولم يكن الأمر بالغض في الجملة وعن بعض الأشياء مفيداً ولا ينفع هذه
التأكيدات والأهتنام الشام مع الأجمال والأبهام في تحصيل المرام فيلزم العتب تعالى عن ذلك علواً
كبيراً ولو لا العموم يصح التمسك بعموم الآية في المواز المشكوك مع أن الفقهاء لا يزالون يستكون
بعمومية الغض كما سنقف وكثيراً ما يجهلون المفرد المنكر على العموم في مقام بيان الحكم فكيف بمثل هذا الأمر
الطلق المؤكد المقرون بالقرائن الواضحة الدالة قال في المسالك في قوله عليه السلام ركعتان يصلينهما منزوج
افضل من سبعين ركعة يصلينها اعزب اما المنزوج الواقع في الخبر نكرة معمومة من حيث الوصف لمشر
بالعبية ولو لا افادة العمول ذلك والغيره لما كان له فائدة لأن كون منزوج في الجملة افضل من اعزب
لا طائل تحته وقد نص الأصوليون على أن التكرار المثبتة في معرض الاستئناس بفيد العمول هذه العلة الرابع
تعليل الأمر بالغض في الآية بأن ذلك زكي لهم واطهر وابعد من الفسق والفجور والزنا وفيه من التأكيد
الأكيد ما لا يخفى ولا ريب أن هذه العلة تجري في النظر إلى الوجه والفتن من جهة على الوجه والفتن
جربان بل لو انصرفت لرأيت أن النظر إلى المحبوب ليس إلا هم منه الأروية جمال وجهه وفي الوجه من الحسن
الجملة ما لا يوجد في سائر أعضاء الجسد والنظر إلى الوجوه الصباح واعين الغيد الملاح الفاتلات بلا
سلاح هو أم الفاسد ويريد الزنا ورأى الفجور والسفاح الخامس أن الله سبحانه قرن الأمر بغض
الأبصار بالأمر بحفظ الفروج وفي ذلك من الدلالة على عظم الأمر ما لا يخفى بل قدمه على حفظ الفروج
بنائنا بأن النظر يريد الزنا ورأى الفجور وعلة الوقوع في الزنا غالباً فلذا قدمه في الذكر على حفظ الفروج
السادس قوله تعالى في مقام التهديد بيان الله خير مما يصنعون فيه من التهديد ما لا يخفى السابغ لا ريب
أن الأمر بغض البصر مقدم وجوب الغض غيري لكونه مقدمة لترك الحرام وهو النظر إلى الأجنبية والأمر
بمقدمة الواجب أدل على الاعتناء بذي المقدمة من الأمر به للدلالة على وجوبه اقتضى إيجاب مقدمة
فالأمر بغض البصر إنما هو لأجل التحفظ عن الوقوع في المحرم وهو النظر إلى الأجنبية وهو المقتضى لإيجاب
غض البصر فيه من الدلالة على المبالغة في تحريم النظر ما لا يخفى ولعل السرفهات وجوب المقدمة
عشلى ليس من وظيفة الشارع بل يكفيه إيجاب ذي المقدمة فتعرض الشارع لما ليس من وظيفة الشارع
على غاية الاعتناء بأصل الواجب الشا من أن غض البصر إنما هو مريد إذا براد به سدة المبالغة في ترك النظر
هذا استعمال شائع كما روى إذا كان يوم القيمة نادى مناد من بطنان العرش يا معشر الخلائق غصوا

ابصاركم حتى تترين حبس الله الى قصرها ولا يقول لا تنظروا ولعل السرفه ان غرض البصر يمنع من الابصار
اذ لا يمكن النظر مع غرض البصر وعدم فتح العين قال ابن اثير في النهاية غرض طرفه اي كسره واطرق ولم يفتح عينه
والامر بما كان مانعا من المنع عنه ابلغ من النهي عن نفس الشيء كما لا يخفى التاسع ان النهي عن النظر والامر
بترك النظر انما يقتضي تحريم اعتماد النظر فيبقى احتمال وقوع النظر سهواً واما غرض البصر والامر
فينتفي معه وقوع النظر اساعداً كان وسهواً اماداً مطلقاً فالامر بغرض البصر دون النهي عن
النظر والامر بترك النظر ادل على مبغوضته النظر الى الاجنبية حيث دل على انه لا يحب ونوع النظر اتفاقاً
فكيف بالعمل العاشر ان غرض البصر والاطراق يمنع من الاطلاع على غير جسد ها ايضاً من الثياب و
الوانها وعلى تفاصيل الكيفيات التي لا تحرم الاطلاع عليها من طولها وقصرها ونحوها وسميها الى
غير ذلك فالامر بغرض البصر ادل على مبالغة الشارع في الستر والحجاب وفيه من عظيم التأكيد ما لا يوصف
اذا عرفت ذلك ظهر لك ان تقرير الاستدلال بالآية الشريفة على المدعى واضح جداً اذ لا ريب انه لا
يعقل الاجمال في مثل هذه الآية مع كون المقام مقام البيان وسنة الحاجة ولا سيما بالنظر الى شأن
نزولها ومع هذه التأكيدات البليغة ففي اطلاق الامر بالغرض من الدلالة على عموم تحريم النظر
الى الاجنبية ما ليس في العموم الوضعي كما لا يخفى بل الاطلاق في المقام ادل على المطلوب وابلغ في تأكيد
المرام وقد دبر ان غرض البصر كما به عن ترك النظر ومبالغة في تحريمه فيكون محصل مفاد الآية
بمايتها النبي الهادي فل للمؤمنين الذين يقتضي ايمانهم اتباع اوامر الله ان يغضوا ابصارهم حتى لا يقع
نظرهم على الاجنبيات اللائحة يهرم النظر اليهن وان يحفظوا فروجهم بالتحفظ من وقوع النظر ذلك ان
لهم من الاذناس فيجب عليهم غرض الابصار من باب المفدمة بتحفظ من الوقوع في الحرام وهو النظر
الى الاجنبية الذي هو ستم من سهام ابليس اللعين الذي هو للا انسان عدو مبين فالتحفظ
منه من الواجبات الاكيدة عقلاً ثبت عموم تحريم النظر الى الاجنبية فيحتاج الاستثناء الى دليل تام
سلم عن المعارض وسنعرف ضعف القول باستثناء الوجه والكفين وضعف دليله بأبلغ وجه استثناء الله
تعالى لا يقال لا يجوز التمسك باطلاق الآية لأن من للتبعيض فيستفاد منها وجوب الغض في الجملة و
الاكلام فيه ولا يثبت عموم التحريم حتى يتسك به في حرمة النظر الى الوجه والكفين بعد الفتح في المخصص
الا فانقول اولاً اننا قد بينا ان الاجمال والابهام منافي لمقتضى المقام لا يمكن المصير اليه بمجرد كون من التبعض
فلعل دخول من لتكنة في البلاغة لا تنافي العموم وكفوله تعالى لا جناح عليكم ان تنصروا مع وجوب الفصا

وكقولاً مع الفيس

فبعض اللوم عاذلني فاني سنكفي في التجارب وانتسابي

وبالجملة فالسقاء من الآية عموم تحريم النظر الى الأجنبية الا ما خرج بالدليل كاطلاق حفظ الفروج مع انه مقتداً بها فهو من قبيل الأصل والقاعدة العامة القابلة للتخصيص وثانياً لانتم كونها للتعبير في المقام بل يمكن ان تكون زائدة كما حكاه غيره واحد عن الاخفش كالزنجشري والرازي والمحقق المقلد في كثير العرفان وغيرهم وقال المفيد لا يبيح ان الزيادة اولى بحسب المعنى لكن الانصاف انه خلاف الأصل والظاهر وخلاف الأكثر قال الرازي قال الأكثر من هنا للتبعض والمواد غرض البصر عما يحرم وثالثاً يحتمل احتمالاً قريباً بل لعله الاظهر ان تكون من صلة للغرض لا للتبعض ولا زائدة كما حكاه البغوي في معالم التنزيل والرازي في تفسيره وصرح به اهل اللغة قال في معالم التنزيل قبل ومن صلة اي يغضوا وقال الفيومي في المصباح المنير غرض الرجل صوته وطرفه ومن طرفه ومن صوته غرضاً من باب قتل خفض وقال السيد عليخان المدني شارح الصحيفة في قوله عليه السلام واغض بصري عنهم يحذف غرض الرجل بصره ومن بصره من باب قتل خفض انتهى وهو استعمال شائع في كلام العرب قال جرير يرفي ولده كما نسب اليه المبرد في الكامل

انصارهم

فارقني حين غرض الدهر من بصري وحين صرحت كعظم الزمة البالي

وقال الحماسي

واغض من بصري واعلم انه قد بان حد فوارسي ورمحي

ولعل الوجه في صلة الغرض بمن كونه الغرض في الأصل بمعنى النفس كما صرح به العلامة الطبرسي في مجمع من كلام البيان اصل الغرض النفس يقال غرض الرجل من صوته ومن بصره اي نفس وقال ابن الاثير في النهاية اهل اللغة غرض طرفه اي كسره واطرق ولم يفتح عينه ومنه حديث ام سلمة حاديات النساء غرض الاطراف ومنه نصيب كعب

وما سعاد عذاة البين اذ وحك الا اغن غصبي الطرف مكحول

وهو فعل بمعنى مفعول وذلك يكون من الحياء والخشوع في حديث عائشة العباس كان اذا غطت غرض صوته اي خفضه ولم يرفع بوجهه وفي حديث ابن عباس لو غض الناس في الوصية من الثلث اي لو نقصوا وخطوا ونحوه ذكر السبوطي في الدرر السنية وقال الراغب في مفرداته الغرض نقصان من الطرف والغرض

والعقد عليها وبالحجة المراد عموم تحريم النظر الى ما لا يحل والتبعض انما هو باعتبار ما يحل وفيه
 ريب ان بعض النظر حلال عند الكل فيستقيم التبعض على جميع الأقوال وعلى كل تقدير ولذا ترى
 القائلين بعدم استثناء الوجه والكفين ايضا يقولون يكون من التبعض ومع ذلك يذهبون
 الى عموم التحريم الا ترى الى الفاضل المحقق لمقاد عليه الترجمة في كثر العرفان فانه اختار كون
 للتبعض حيث قال ومن عند الأخفش زائدة وهو ضعيف وعند سيبويه هي للتبعض وهو محقق
 لانه لا يجب الغض عن جميع المحرمات فانه قد يجوز النظر الى ما عدا عورة المحارم والى ما يظهر في
 العادة من وجوه الأجنبيات والكفين حال الضرورة وكذا الى وجوه الأماء المعرضات للبيع
 وكذا الطبيب للعلاج والشاهد لتحمل الشهادة واقامتها والنظر الى المخطوبة مع امكان نكاحها شرعا
 وعرفا ويقتصر على نظر الوجه والكفين وكذا النظر الأول من غير لذة ولا رغبة لقوله لكم اول نظرة
 ولا تتبعوها بالثانية انتهى ومع ذلك يقول بعدم استثناء الوجه والكفين بل يقول ان بدن المرأة
 كله عورة ويدعى اطبا في الأصحاب عليه ويقول الأصح ان المراد بما ظهر ما عن ابن مسعود من ان
 الثياب خاصة وبالحجة فمن يقول باستثناء الوجه والكفين انما يقول به لزعم وجود المخصص وثبت
 الدليل على التخصيص عنده ولو لا ذلك لم يفل بالجواز والحاصل ان اقتضاء الآية عموم تحريم النظر
 الى الأجنبيات الا ما خرج بالدليل مما لا ينكره احد من القائلين بالاستثناء للوجه والكفين فضلا
 عن المنكرين بل هو متفق عليه بين الكل ولذلك تراهم لا يزالون يفتشون بالعموم في كل مورد لم
 يثبت التخصيص كالا يخفى على المتابع والمخرج عن العموم لاجل المخصص لا بناء على العموم بل يؤكد
 فاذا ثبت دلاله الآية على عموم تحريم النظر الى الأجنبيات فلذا جرح بدخل فيه النظر الى الوجه والكفين انما
 بل النظر الى الوجه هو الغالب المنبأ من النظر الى الانثى فأخرج الغالب المنبأ واهل اللفظ على غير
 الغالب خاصة بعيد في الغاية قال في المسند المنبأ من النظر الى شخص النظر الى وجهه وقال شيخنا
 المحقق العلامة الانصاري قدس سره في شرح الارشاد الا ان المنبأ من النظر الى المرأة بحكم العرف
 هو النظر الى الوجه واليدين لانهما موضع النظر وغيرهما مسنور غالبا بالثياب انتهى قلت فعلى هذا
 نصير الآية الغض بل جميع الأدلة الدالة على تحريم النظر الى الأجنبيات ظاهرة في تحريم النظر الى الوجه والكفين
 ويكون المنبأ منها ذلك فيكون تحريم النظر الى الوجه والكفين كالفرد المنبأ منها والقول باستثناء
 الوجه والكفين يكون من قبيل استثناء المنبأ من اللفظ وحمله على ما لا ينبأ من منبر وهو غير جائز فلو

فروض خبر صريح في جواز هذا النظر إلى الوجه والكفين لكان مخالفاً للكتاب فيجب طرحه بل يكون
معارضاً لجميع الأدلة الدالة على حرمة النظر إلى الأجنبيات من الكتاب والسنة المتواترة بل الظاهر أن
آية الغض إنما نزلت في تحريم النظر إلى ما جرت العادة بكشفه من الوجه والكفين إذ لم يكن من عادة من
كشف سائر الأجزاء وسائر الجسد حتى يحتاج إلى الأمر بالغض عنها كالفرج وإن وجب الغض عنهما بطريق
أوليه وبؤيده أن المعارف الآن في نساء الكفار والشائع فيهم لا يرى الاحتجاب هو كشف الوجه
واليدين والنظر إليهما ويكون غيرهما مستوراً بالشباب غالباً عندهم أيضاً وهذا هو الذي كان شائعاً
في زمن الجاهلية وفي الإسلام قبل نزول آية الغض قبل الأمر بالاحتجاب فهو الذي يحتاج إلى
الأمر بالغض عنه لا ما لم يكن شائعاً فأخرج ما يحتاج إلى الأمر بالغض من تحت الأمر وإبقاء ما لا يحتاج
وحمل الآية على ما لا حاجة إليه خاصة بما يباه العفل والنقل وبشبهه له ما روى في شأن نزول الآية
الشريفة ففي الكتاب عن مولانا أبي جعفر عليه السلام قال استقبل شاب من الأنصار امرأة بالمدينة وكان
النساء يتفحصن خلفاً ذانهم فنظر إليها وهي مقبلة فلما جازت نظر إليها ودخل في زقاق وقد سمعته يني
فلأن فعمل ينظر خلفها واعترض وجهه عظم في الحائط أو زجاجة فسق وجهه فلما مضت المرأة نظر فإذا
السماء تسيل على ثوبه وصدرة فقال والله لا نبي رسول الله صلى الله عليه وآله ولا خبرته قال
فأناؤه فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وآله قال له ما هذا فأخبره فبهط جبرئيل عليه السلام بهذه
الآية قل للذين آمنوا من أعضائهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خير بما يصنعون
قال الفاضل المحقق جمال الدين أبو عبد الله المقداد بن عبد الله بن محمد بن الحسين السبوري الحلبي
غض البصر هو ترك النظر والمراد هنا هو ترك النظر إلى الأجنبيات انتهى وخامساً أن التبعض لو سلم
فإنما هو في البصر لا المبصرات أعني الأجنبيات وأعضائهم فيبقى العموق فيها على حاله لأن الغض من
البصر كناية عن ترك النظر مطلقاً وهي كناية شائعة وإنما أمر بالغض دون التبعض لأن المفصول لا يحل
وهو ترك النظر يحصل بالغض فلا حاجة إلى غمض العين بل لا يجب غمض البصر أيضاً في نفسه وبالله
وإنما يجب ترك النظر ولو فرض ترك النظر بغض الغض لكفى كإسائه توضيحه ثم إن دخول من في غمض البصر
دون حفظ الفرج قد يقال أنه لسعة أمر النظر وضيق أمر الفرج قال في الكشف فإن قلت كيف دخلت
في غمض البصر دون حفظ الفرج قلت دلالة على أن أمر النظر أوسع فالأجنبيات ينظر إلى وجهها وكفها
وقد مبها في إحدى الروايتين وقال في كثر العرفان ولما كان المستثنى من الفرج كالشاذ النادر والظاهر

ولم يفترده بخلاف الغض وقال الشيخ الجليل احمد بن اسمعيل الجزائري رحمه الله في فلائد الدرر لا
يبعد ان يكون النكته في الاطلاق هنا ونقيده الاول بحرف التبعيض هو الجري على ندوة الثاني مكانه
عنى عن التقييد بخلاف الاول فقد ورد الصادق عليه السلام اربعة لا يشبع من اربعة العين
من النظر الحد يشا ويقال ان الاول لما كان بمنزلة العلة للثاني كان نقيده مغنيا ومن ثم قد
انتهى قلت ما ذكره هؤلاء بعيد الاول ان يقال ان من صلة للغض لا للتبعيض وهو استعانة
شائع كما اسلفنا شواهد فلا يدل على التقييد والتبعيض وعلى تقدير كون من للتبعيض والتبعيض
في البصر لا المبصر لان الغض بمعنى النقص ونقص البصر كناية عن ترك النظر مطلقا فينبذا طلاق محرم
النظر الى الاجنبية كاطلاق حفظ الفرج فترك النظر الى الاجنبية وحفظ الفرج كلاهما مطلقان
في الآية اذ لا ريب ان سوف لا يذنب بنبذ اطلاق امر الغض عن الاجنبية والعفو كما فهمه الاصحاب في
لذا تراهم يمتسكون بعموم آية الغض في كثير من الموارد مع انه لا ريب ان في النظر الى المرأة والفرج
كلهما ما يجل وما لا يجل والفرق بالقله والكثرة ليس بحيث ينبغي ان يلحظ المقام بل الانسب الاوفق
بالعقل والنقل هو الاطلاق في البصر ايضا كما هو ظاهر الآية ولعل النكته في الاطلاق والعفو
مع تحليل البعض هو التنبه على ان الاصل تحريم النظر الى الاجنبية الا ما خرج بالدليل وكذا الاصل
وجوب حفظ الفرج الا ما استثنى هذا هو الانسب بالمقام المشباد الى الافهام كما لا يخفى على اولى
الاحاد ثم اعلم ان ظاهر كلامنا المفسرين من العامة والخاصة ان التبعيض في غرض البصر الذي
يستفاد من دخول من اتمها اذ يحسب متعلقه لا للتبعيض في نفس البصر وان دخلت على البصر
واورد عليه المولى المعظم المفسر لا رد على رحمه الله فقال انت تعلم ان التبعيض هنا يقيده
غرض بعض البصر دون البعض لا بعض البصر وهو المطلوب والمعقول فالزيادة اولى بحسب الغرض
انتهى قلت الزيادة خلاف الاصل والظاهر وخلاف اكثر ولم ينقل الا عن الاخفش وسيبويه
يقول انه للتبعيض واختاره كثير من المحققين نعم لا يبعد ان يقال بل هو الاقرب ان من صلة
للغض لا تدبر معنى النقص واما الاشكال الذي اوردته على التبعيض بأنه يصير مفاده حيث لا غرض
بعض البصر وهو غير معقول ولا مطلوب في المقام واما المعقول التبعيض في المبصرات ولا يستفاد
ذلك من دخول حرف التبعيض على البصر فيمكن دفعه او لا بان يقال بان المراد من تبعيض البصر
في المقام تبعيضه بحسب متعلقه ولبحاظ المبصرات على ما هو ظاهر اكثر المفسرين من العامة و

الخاصة ولعله لئلا يد البصر بعد المبررات واختلافه باختلافها فالتبعض في المبررات يستلزم
التبعض في البصر فيصح ارادة التبعض في المبررات مع دخول حرف التبعض على البصر ولذا اختار
سيبويه كون من للتبعض وذهب اليه اكثر المفسرين كما صرح به الرازي واختاره الزمخشري
والفاضل المقداد وجوزه غير واحد كالعلامة الطبرسي والفاضل الجرازي صاحب فلاسفة
الدرر والبيضاوي وابي السعود واليغوي وبالحيلة فكل من ذهب الى كون من للتبعض او ذكره
احتمالا فائما اراد التبعض بحسب منعلق البصر اعني المبررات ولم اجدا حدا يعرض على التبعض
بما ذكره ولعل السرفيه ما ذكرنا من نعت والنظر بعد المبررات فبعض وثانيا نقول على تقدير كون
من للتبعض لا للصلة ان غرض بعض البصر مطلوب ومعقول ولا يضر فيه على التحقيق ولا اشكال
اصلا وبيانه على وجه نفطنت به بفضل الله المقام ولم ارا حدا نسب له في المقام ان الغرض في الاصل
بمعنى النقص كائنا لو ناعليك واسلفنا نخرج اهل اللغة به قال الفيومي غرض الرجل صوته وطرفه
ومن طرفه ومن صوته غرضا من باب قتل خفض فنقول حينئذ لا حاجة الى صرف التبعض عن
ظاهرة وارجاعه الى منعلق البصر ولا اشكال في التبعض في نفس البصر بل هو المقصود في المقام
والمراد بغض بعض البصر هو الغرض المانع من النظر وان شئت قلت ان بعض البصر الذي يجب
غضه هو البصر الموجب للنظر الى الاجنبية اذ لا ريب ان المحرم هو النظر الى الاجنبية ولا يجب الغرض
في نفسه وانما امر بالغض مفقود لترك النظر فلا يجب من الغرض الا المنع من النظر وهو
الاطراق والخفض دون الزائد وهو غرض العين فالمطلوب في الحقيقة هو ترك النظر الى ما
يحرم النظر اليه والغرض كناية عن ترك النظر وبالحيلة فالمراد بغض البصر نقص البصر بقدر ما يحصل
به بمعنى ترك النظر الى الاجنبية وغرض البصر كناية شائعة عن ترك النظر فالمفهوم المشاير عرفا من غرض
البصر هو ترك النظر وهو المقصود الا صلى من غرض البصر ولذا لو ترك النظر الى الاجنبية بغير
الغرض بل بنحو اخر كرفع البصر الى السماء او صرف الوجه كفى في الامثال ولذا ورد في الخبر ان من
نظر الى امرأة فرفع بصره الى السماء او غرض بصره لم يرتد اليه طرفه حتى يرضى الله من الحور العين و
بهذا التحقيق يندفع ما ينوهم انه على تقدير كون من للتبعض لا يثبت عموم التحريم فلا يمكن التمسك
بعوم الآية في اثبات حرمة النظر الى الوجه والكفين ولذا فسره كثير من المفسرين بغض البصر عما
يحرم فنصير الآية مجملة فلا نصلي للأستدلال بها على عموم التحريم ولذا قيل ان في الآية اجمالا فاننا لا

والقائل بالفساد
ان وجهه في
زينة البياض

نعم

نعلم ما لا يحمل وما يحمل فلم يعلم غرض البصر في أي موضع يحرم وفي أي موضع يحمل انتهى ووجه
الأندفاع ظاهر لأن التبعض على ما قلناه يكون بالنسبة إلى البصر لا المبصرات فيبقى الاطلاق بالنسبة
إلى المبصرات على حاله لأن التبعض إذا علق بالبصر فكيف ينوهم التبعض في المبصرات حتى ينأى
الأطلاق والعموم فيها وقد عرفت أن غرض بعض البصر كإبانه عن ترك النظر مطلقاً لأن الغرض هو
الاطراق وخفض البصر لأجل التحفظ من وفوع النظر فهذا التبعض لأبنا في عموم وجوب ترك النظر
فندل الآية حينئذ على عموم تحريم النظر إلى الأجنبية إلا ما خرج بالدليل كالنظر بقصد التزويج إلى
الوجه والكفّين وللضرورة ولم يبدل دليل على استثناء الوجه والكفّين مطلقاً وما يبدل بظاهرة على
ذلك لو سلم مؤلاً ومطروح لكونه موافقاً للعامة مخالفاً للكتاب والحائطة وبالحجة لأرب في عموم
الآية وإطلاقها كسائر العمومات والأطلاق كقوله تعالى أحل الله البيع وحرم الربوا مع أنه لا يرد
أن بعض البيع حرام وبعض الربوا حلال ولا يلزم الأجمال في الآية ولا الإبهام والحمد لله المفضل المتعا
ولأرب أن الأجمال والإبهام في الآية منافع للحكمة ونفع للغرض الداعي إلى نزول الآية الكريمة ومما
بأباه الذوق السليم اشتداد الأبناء في المقام وهل يعقل الإبهام والأجمال في مثل هذه الآية السوفية
ليان هذا الأمر المهم المحفوف بهذه التاكيدات العديدة في مقام البيان والحاجة فإن حرمة النظر
إلى الأجنبية في الجملة وجوب غرض البصر في بعض الموارد من غير تعيين لا فائدة فيه فظهر بحمد الله
تعالى أن كون من للتبعض لأبنا في عموم التحريم ولا يوجب الأجمال في الآية قطعاً وبالحجة أما أن تكون
من زائدة أو صلة للغرض وتكون للتبعض وعلى التفادير كلها تكون الآية الكريمة ظاهرة في إطلاق
التحريم المحمول على العموم بل هو أقوى من العموم الوضعي كما لا يخفى ولهذا لم يقل أحد من القائلين
بكون من للتبعض بصيرة الآية مجملة غير صالحة للتمسك بأطلاقها وعمومها عدا الاستدلال
في النزاع وعدا مولانا المقدس الأوردبيلي رحمه الله فيما أعلم لكنه قدس سره فلا عثر في آخر
كلامه بأن المفهوم من الآية عموم التحريم وإطلاق حرمة النظر إلا ما خرج بالدليل فقال ما لفظ الشريف
ويشفي أن يقال المفهوم تحريم النظر وحفظ الفرج مطلقاً وقد علم الجواز في المحارم والحلائل بالآية
والأجماع وغيرها وبقي الباقي بحثاً انتهى لكن الأنصاف أن الأجمال في الآية في غاية البعد فإن الأمر
بغرض البصر في الجملة لا فائدة فيه يجب تنزيه كلام الله تعالى عن مثله ولذا لم يزل ولا يزال العلماء و
الفقهاء يستكون بعموم الآية فيما يذهبون إلى تحريمه وكما يتمسك القائلون بعدم استثناء الوجه

والكفتين بعموم الآية فكذا يستلزم القائلون بالاستثناء أيضاً بعموم الآية فيما يقولون بتحريمه ولذا
لا يختلف المجوزون والمناعون في كون الأصل التحريم فيما لم يثبت الجواز بدليل خاص ولا يمتسكون
بأصالة الأباحة وإن كانوا ممن يقول بكون الأصل في الأشياء الأباحة وليس ذلك إلا لما قلناه من
تساوهم على ثبوت عموم التحريم إلا ما خرج بالدليل كما يظهر للمتبع المتأمل في كتب الفقهاء في موارد كثيرة
منها في النظر إلى الخنثى ونساء أهل الكتاب وفي حكم الخصى المملوك والفحل المملوك بالنسبة إلى سيده
وعدم جواز النظر إلى ما عدا الوجه والكفتين في امرأة يريد العقد عليهما إلى غير ذلك حتى اعترف بكون
الأصل في المقام التحريم من لا يقول بالأصل أصلاً كالمحدث الجرجاني طاب ثراه مع ذهبه إلى استثناء الوجه
والكفتين وكذا الفاضل المقداد مع مصبره إلى كون من للتبعيض يستدل بالآية على عموم التحريم ولذا
ترك هو والعلامة في المختلف وابن دريس ضوان الله عليهم الرواية الدالة على جواز النظر إلى نساء
أهل الذمة لأجل الآية فلو لا العموم والأطلاق المعتمد في الآية كيف يصور ترك الرواية للآية قال ابن
دريس رحمه الله في السرائر وروى جواز النظر إلى نساء أهل الكتاب وشعورهم لأنهم بمنزلة الأمم
إذا لم يكن النظر لرؤية أو لذات فأمّا إذا كان لذلك فلا يجوز النظر إليهم على حال والذي يقوى في نفسه
ترك هذه الرواية والعدول عنها والتمسك بقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم وقوله
ولا تمدن أعينكم إلى ما منعنا به إنزاجاً منهم زهرة الحياة الدنيا وقال العلامة في المختلف بعد نقل
قول الشيخ والمفيد بجواز النظر إلى وجوه نساء أهل الكتاب وبعد نقل قول ابن دريس بالمنع والأقرب
المنع كقول ابن دريس وقال في الشفيع الرائع بعد نقل قول ابن دريس واختاره العلامة في المختلف
هو حسن وقال في كشف اللثام ومنع منه ابن دريس تمسكاً بالآية واستضعافاً للسند واختاره في
المختلف ولا بأس به وقال في المسالك ومنع منه ابن دريس من النظر إلى نساء أهل الذمة لعموم قوله تعالى
قل للمؤمنين يغضوا وقال في جامع المقاصد ومنع ابن دريس من ذلك تمسكاً بعموم دليل تحريم النظر
وقال في مسئلة جواز النظر إلى امرأة يريد تزويجها فالذي يجوز إليه النظر هو الوجه والكفان من موصل
الزند ظهراً وبطناً لأن المقصود من الرؤية يحصل بذلك فيبقى النظر إلى ما سوى ذلك على عموم التحريم
انتهى ومثله قال شيخنا الشهيد الثاني في المسالك ثم أجاب عما دل على جواز النظر إلى الشعر والمخاض
بقوله وظاهر أن هذه الروايات من حيث السند لا تصلح حجة في جواز ما دل الدليل على تحريمه فلذلك
نسب المصنف الحكم إلى الرواية فالأقنصار على موضع الاتفاق متعين انتهى وقال العلامة في التذكرة

المملوك الفحل لا يحمل له النظر الى الأجنبية وان كانت ماله ولا يكون محرماً لها ولا فرق في التحريم بين
 النظر الى وجهها وكفها وغيرها لقوله تعالى قل للمؤمنين وهو احد قول الشافعي واحدى الروايتين
 عن احمد وبه قال ابو حنيفة وقال رحمه الله ايضا المسحوك كالفحل عند بعض علماءنا وقواه الشيخ فليس
 له النظر الى الأجنبية وان كانت ماله لعموم قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم وهو احد
 وجهي الشافعية وقال ايضا واما المنيب الذي بقي انتباهه والنحى الذي بقي ذكره فانه كالفحل وكذا
 العنبر والمخت وهو المشبه بالنساء والشيخ المم فالا فرأيتهم كالفحل العموا الآية وهو احد قول الشافعي
 وقال في جامع المقاصد ولو كان شيخا كبيرا جدا هم ما فني جواز نظره احتمال ومثله العنبر والمخت وهو
 المشبه بالنساء واختار في التذكرة انه كالفحل وهو قوي وقال في كشف اللثام ليس للنحى
 النظر الى الماله ولا الأجنبية وفاقا للشهور وحكى الأجماع عليه في الخلاف وبدل عليه عموم الأمر
 بالغض والنهي عن ابتداء الزينة مع عدم العلم بالدخول في التابعين غير اولى الأربة او ما ملك
 ايمانهم وقال العلامة في التذكرة في مسألة النظر الى امه الغير بعد نقل اقوال الشافعية والأقرب
 ما قلناه لقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا وهو عام في الحرمة والأمة وقال ولده فخر المحققين في الأية
 المملوك الفحل لا يجوز له النظر الى ماله اذ لم يكن محرماً لها لعموم الآية وقال ايضا المسحوك وهو
 المنسوب بالنحى الأصح عندي انه كالفحل فلا يحمل له النظر الى الأجنبية وان كانت ماله وقواه الشيخ
 في البسوط وعليه استقر رأي والدي لعموم قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا انتهى وحسبك دليلا
 على قوة دلالة الآية على العموم عند أصحابنا ان المحقق الشافعي وغيره قد اوجب السترة على النساء من الخنثى
 وحكم بجرمة النظر اليه للرجل قال في جامع المقاصد الخنثى المشكل بالنسبة الى الرجل كالمرأة وبالنسبة
 الى المرأة كالرجل لتوقف بينهما امثال الأمر بغض البصر والستر على ذلك انتهى بل عموم الآية قد بلغ
 عندهم مبلغا يمتسكون به في حرمة النظر الى العضو المبان من الأجنبية قال في الأيضاح العضو المبان
 كالمتمصل على اشكال اقول نفى المسئلة ان ما لا يجوز النظر اليه وهو متصل هل يجوز النظر اليه بعد
 الانفصال قال المصنف فيه اشكال ينشأ من ثبوت التحريم قبل الانفصال والأصل بقاءه وعموم النهي
 عن النظر الى اعضاء الأجنبية وعموم الأمر بغض البصر ومن انه ليس يحمل الشهوة ولا انه جسم عديم الحيوة
 فكان كسائر الجادات والأصح عندي الاول انتهى وقال في كشف اللثام والعضو المبان كالمتمصل على
 اشكال من الاستصحاب وعموم الأمر بالغض ومن ان من العلوم ان المراد الغض عن الرجل والمرأة الى

اخر ما قال وممن صرح بعوم الآية واطلاقها الشيخ اسحق بن عبيد النبي الجزائري وقد ذكره العلامة
 البحراني في مشايخ الاجازة قال في فلان هذا الذي في بيان ايات الاحكام بالآثار فالآية دالة على تحريم
 النظر على الاطلاق وعلى ان الذي يحرم على الرجل بداهة هو العورة لا غير ذلك يقتضي جواز النظر
 الى ما عدا العورة من يده وبطنه وبقيته ان بدن المرأة وشعرها كله عورة لا يجوز النظر اليه فيكون حال
 المعنى انه لا يجوز النظر الى النساء مطلقا ولا الى عورة الرجل وقد دل دليل اخر على استثناء بعض
 الاشياء منها اول نظرة اي اول ما يقع النظر الى الاجنبية بلا قصد فائدة غير مكلف في تلك الحال لانه
 غافل ويجب عليه صرف نظره عنها على الفور فقد ورد عنهم عليهم السلام اول نظرة لك والثانية عليك
 لك والثالثة فيها الهلاك وفي خبر اخر لكم اول نظرة الى المرأة فلا تتبعوها بنظرة اخرى واحذروا
 الفتنه انتهى وناصيك في الدلالة على عموم الآية وعموم ادلة التحريم حكمه بحرمته النظر مع الشك و
 الاشتباه في المصادف الخارجى فيحكمون بالحرمه ولا يحكمون باصل البرائة مع كون الاصل عندهم البرائة
 قال السيد السند العماد في العروة الوثقى مسئلة اذا اشتبه من يجوز النظر اليه بين من لا يجوز بالشبهة
 المحصورة وجب الاجتناب عن الجميع وكذا بالنسبة الى من يجب التسرع عنه ومن لا يجب وان كانت الشبهة
 غير محصورة او بدوثة فان شك في كونه مماثلة او لا او شك في كونه من المحارم النسبية او لا فالظاهر
 وجوب الاجتناب لان الظاهر من اية وجوب الغض ان جواز النظر مشروط بامر وجودى وهو كونه
 مماثلا او من المحارم فمع الشك بعمل مقتضى العموم لا من باب التمسك بالعموم في الشبهة المصادفة
 بل للاستفادة شرطية الجواز بالمماثلة او المحرمية ونحو ذلك فليس التخصيص في المقام من قبيل التفرع
 حتى يكون من موارد اصل البرائة بل من قبيل المقتضى والمانع واذا شك في كونه زوجة او لا فيجوز
 مضافا الى ما ذكر من رجوعه الى الشك في الشرط اصاله عدم حدوث الزوجية وكذا لو شك في
 المحرمية من باب الوضاع نعم لو شك في كون المنظور اليه او الناظر حيوانا او انسانا فالظاهر عدم
 وجوب الاحتياط لانصراف عموم وجوب الغض الى خصوص الانسان وان كان الشك في كونه
 بالغيا او صبييا او طفلا مبرزاً او غير مبرز ففى وجوب الاحتياط وجهان من العموم على الوجه الذى ذكرنا
 ومن امكان دعوى الانصراف والظاهر الاول انتهى وبالحمل لا ريب ان الآية مسوقة لغو التحريم
 من قبيل بيان القاعدة العامة القابلة للتخصيص فكون من للتبعض لو سلم انما هو يلحاظ ما دل
 الدليل على خروجه فهو نكتة في البلاغة لا تمنع من التمسك بالعموم فيما لم يثبت التخصيص كقوله تعالى لا

احمد بن
 الشيخ
 ح

جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَطُوفَ بِهَا فَإِنَّ التَّعْبِيرَ بِعَدَمِ الْجُنَاحِ لَا يَمْنَعُ
 مِنَ الْحُكْمِ بِالْوُجُوبِ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ عِدَى الْخَالِفَةِ بَعْنُ تَضَمُّنًا
 لِلْأَعْرَاضِ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ إِنَّهُ لَوْ عُبِدَ مَخْصُصٌ مِنْ خَالِفَةِ الْأَعْرَاضِ فَافْتَمَ وَاعْتَمَ فَإِنْ قُلْتَ إِنَّ
 عُمُومَ الْآيَةِ وَإِطْلَاقَهَا مَسْلَمٌ لِأَرْبَابِهَا لَكِنَّهُ مَخْصُصٌ وَمَقْبُودٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى وَلَا يُبْدِينَ
 زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا فَإِنَّهُ مَفْسَرٌ بِالْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ فَلَا يَنْفَعُ الْعُمُومُ وَالْإِطْلَاقُ وَهَذَا هُوَ الَّذِي
 دَعَا الْمُجَوِّزِينَ الْفَائِلِينَ بِاسْتِنَاءِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ إِلَى الْقَوْلِ بِالْجَوَازِ مَعَ اعْتِرَافِهِمْ بِعُمُومِ الْآيَةِ قَالَ
 فِي الْحَدَائِقِ فَقِيلَ بِالْجَوَازِ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ عَلَى كِرَاهِيَّةٍ نَقَلَ عَنِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا
 يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَهُوَ مَفْسَرٌ بِالْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ وَمِثْلُهُ ذَكَرَ فِي الْمَسَالِكِ وَجَامِعِ الْمَقَاصِدِ
 وَغَيْرِهَا قُلْتَ لَا يَصْلُحُ تَفْسِيرُ مَا ظَهَرَ مِنْهَا ذَكَرَ لَوْ سَلِمَ لِلتَّقْيِيدِ آيَةُ الْغَضِّ وَتَخْصِصُ عُمُومِهَا مَا أَوْكَا فَلَا تَنْ
 التَّقْيِيدِ وَالتَّخْصِصِ فِي آيَةٍ لَوْ ثَبَتَ لَا يَقْتَضِي التَّقْيِيدَ وَالتَّخْصِصُ فِي آيَةٍ أُخْرَى كَمَا أَنَّ تَفْسِيرَ شَيْءٍ بِشَيْءٍ فِي
 آيَةٍ لَا يَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ ذَلِكَ فِي آيَةٍ أُخْرَى وَلَا يَصْلُحُ لِلْإِجْتِاجِ كَمَا دَوَى أَنْ حِفْظَ الْفَرْجِ فِي الْقُرْآنِ بِرَادِيهِ
 الْحِفْظُ مِنَ الزُّنَا إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَأَنْتَ مِنَ النَّظَرِ وَبِكَيْفِيَّتِكَ مَا وَرَدَ فِي ذِمٍّ مِنْ ضَرْبِ الْقُرْآنِ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ
 رَوَى الصَّدُوقُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ أَبِي مَا ضَرَبَ رَجُلٌ الْقُرْآنَ
 بِبَعْضِهِ بَعْضًا إِلَّا كَفَرَ قَالَ الصَّدُوقُ رَحِمَهُ اللَّهُ سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ
 فَقَالَ هُوَ أَنَّ يَجِبُ الرَّجُلُ فِي تَفْسِيرِ آيَةٍ بِتَفْسِيرِ آيَةٍ أُخْرَى وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَا تَنْ تَفْسِيرُ مَا ظَهَرَ بِالْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ
 لَوْ سَلِمَ لَدَلَالَتُهُ عَلَى جَوَازِ تَعْيِيدِ النَّظَرِ إِلَى الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ أَصْلًا فَلَا وَجْهَ لِنُوقِمَ كَوْنُ ذَلِكَ مَقْتَضِيًا لِلتَّقْيِيدِ
 إِطْلَاقَ آيَةِ الْغَضِّ وَلَيْسَ شَعْرِي أَيْ دَلَالَتُهُ بِجَوَازِ إِبْدَاءِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ النَّظَرِ عَلَى
 جَوَازِ النَّظَرِ عَمْدًا وَإِثْمًا لَا رَفْعَ بَيْنَ الْحَكَمَيْنِ وَالْعَجَبُ مِنَ الْمُجَوِّزِينَ كَيْفَ حَتَمُوا بِتَفْسِيرِ مَا ظَهَرَ بِالْوَجْهِ
 وَالْكَفَّيْنِ عَلَى جَوَازِ النَّظَرِ وَلَعَلَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ الْمُرَادَ جَوَازَ إِبْدَاءِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ لِلنَّظَرِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ
 هُوَ فِي مَقَامِ التَّعْلِيمِ لِهَيْئَةِ السُّنَنِ وَالنَّظْمِ لِلْجَسَدِ لِلْحِفْظِ مِنْ وَفُوعِ نَظَرِ الْأَجَانِبِ فِي مِظَانٍ وَفُوعِ النَّظَرِ
 وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نَازِلٌ بِالْفِعْلِ كَمَا يَفْصَحُ عَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَلْيَضْحَكُنَّ يَمْزُقُهُنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ إِذَا لَرَبِّ
 أَنَّ الْأَمْرَ بِضَرْبِ الْخَدَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ لَيْسَ مَعَ فَرَضِ حُضُورِ النَّازِلِ بِالْفِعْلِ إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ بَلْ الظَّاهِرُ
 أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ السُّنَنِ فِي مِظَانٍ وَفُوعِ النَّظَرِ وَتَمَامُهَا عَلَى مَا قُلْنَا أَنَّهُ سَبْحَانَهُ لَمْ يَسْتَنْ فِي الْحَادِثِ
 فِي قَوْلِهِ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلَوْ أَرَادَ اللَّهُ التَّمْيِزَ عَنِ الْإِبْدَاءِ لِلْغَيْرِ لَا سَتَنَى فِي الْحَادِثِ الْبَسْمَ

هذا هو
المراد

ففي تركه الاستثناء دليل واضح للمشاغل على ما ذكرناه من ان المراد مع قطع النظر عن الناظر فافهم وانغم
 والمغايرة بين المقامين والفرق بين الحكمين غير خفي على المشاغل وانما وقع الاشتباه والخطأ من الخلط بين
 المقامين وسبب في ذلك ما مر من توضيح واما ثالثا فلان تفسير ما ظهر بخلاف جدا حتى قال شيخنا في الجواهر
 ان تفسير ما ظهر بما عرفت كاف في عدم الوثوق بضرورة اختلافه اختلافا لا يوجب جمعه مع ضعف الاستد
 في جملة منه فلا يبعد اعادة الشك بالظاهرة منه وقال في كشف اللثام ولا ينبغي ما ظهر منها الا ذكر بل الظاهر
 ما عن ابن مسعود من الشك ونحوه ذكر الفاضل المقداد في كذا العرفان كما عرفت قال الثالث قبل المراد
 ظاهر الشك فقط وهو الاصح عندى لا طباقا لفهفاء على ان بدن المرأة كله عورة الا على الزوج والمخاض
 الى ان قال واما باقية الاقوال في ذلك فهي ان الوجه والكفان او الكحل والخضاب او الخاتم وانما سوي
 فيها للحاجة الى كشفها فضعيفة ولا تحقق لها فائدة ان حصل ضرورة ولزوم خرج فذلك هو المصحح لا الية
 والا فلا وجه لذلك وهو الظاهر من شيخنا العلامة الطبرسي في جامع المجموع حيث قال الزينة ما لم يثبت
 المرأة من حلى او كحل او خضاب وهي ظاهرة وباطنة فالظاهرة لا يجب سترها وهي الشك وقيل الكحل
 والخاتم والخضاب في الكف الى اخر ما قال وقد صنف بعد تصنيف مجمع البيان فهو وثيق واجد وبالجملة
 مع ان تفسير ما ظهر بالوجه والكفين والحكم بجواز النظر اليها والاحتجاج عليه بجواز كشفها في الصلوة
 هو المشهور بين العامة قال البغوي في معالم التنزيل اراد به الزينة الظاهرة واختلف اهل العلم في هذه
 الزينة الظاهرة التي استثنى الله تعالى قال سعيد بن جبير والضحاك والاوزاعي الوجه والكفان وقيل
 ابن مسعود هي الشك بدليل قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وقال ابن عباس الكحل والخاتم
 والخضاب في الكف فما كان من الزينة الظاهرة يجوز للرجل الاجنبي النظر اليها اذ لم يخف قسنته وشهو
 وانما رخص في هذا القدر ان شئ به المرأة من بدنها لانه ليس بعورة ونور يكشفه في الصلوة و
 سائر بدنها عورة يلزمها ستره انتهى فلو فرض دلالة شئ من اخبارنا على جواز النظر الى الوجه والكف
 كان محمولا على النفية واما رابعا فلان الظاهر من قوله تعالى ما ظهر هو الذي ظهر بنفسه لا ما
 اظهر وابدى بقصد واردة فيخرج عما نحن فيه ولا يدل على ما زعموه من جواز ابداء الوجه والكفين
 قصدا وعمدا فيكون حاصل المعنى على هذا التقدير ولا يبدى بين زينة من مطلقا الا ما ظهر بنفسه عادة فلا
 قصد فلا بأس بظهوره لان في التغلف من ظهوره عسرا وحرجا وهذا المعنى صحيح لا غبار عليه كقوله
 تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم الا ما قد سلف فانه لا يدل على جواز ما سلف كما لا يخفى وان كان الاستثناء

حينئذ منقطعاً ولا ضير فيه قال العلامة الطبرسي في قوله تعالى وَلَا تَتَّبِعُوا مَا يَتَّبِعُونَ أَبَاؤَكُمْ مِنَ الْبَنَاتِ
إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ أَلَا مَا سَلَفَ اسْتِثْنَاءٌ مَنْقُطَعٌ لَدُنْهُ لَا يَجُوزُ اسْتِثْنَاءُ الْمَاضِي مِنَ الْمُسْتَقْبَلِ وَنَظِيرُهُ لَا تَبْعُ
مِنْ مَالِي إِلَّا مَا بَعْتُ وَلَا تَأْكُلْ إِلَّا مَا أَكَلْتُ وَمِنْهُ لَا يَنْدُرُ قَوْلُنَ فِيهَا الْمَوْثِقُ إِلَّا الْمَوْثِقُ الْأَوَّلُ الْمَعْنَى لَكِنْ مَا قَدْ
سَلَفَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيهِ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْبَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ قَالَ الطَّبْرَسِيُّ
اسْتِثْنَاءٌ مَنْقُطَعٌ وَمَعْنَاهُ لَكِنْ مَا قَدْ سَلَفَ لَا يُؤْخِذُكُمْ اللَّهُ بِهِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ مَا سَلَفَ حَالُ التَّهَيُّجِ
اسْتِثْنَاءٌ مُبْدِئٌ خِلَافٌ وَلَا يَنْبَغِي كَوْنُ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَنْقُطَعِ خِلَافَ الظَّاهِرِ إِذْ لَا يَمَارِضُ ذَلِكَ أَصَالَه الْحَقِيقَةُ
فِي ظَهْرِ الْأَثَرِ إِنْهُ إِذَا قَبِلَ جَانِبِي الصُّومِ كُلِّهِمْ إِلَّا الْحَمَادَ لَا يَقْضِي كَوْنُ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَنْقُطَعِ خِلَافَ الظَّاهِرِ
حَمْلَ الْحَمَادِ عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهِ إِنْ لَمْ يَنْدُرْ قَرِينَةٌ عَلَى إِرَادَةِ الْمَجَازِ وَلَا يَنْبَغِي فِي هَذَا الْوَجْهِ مَا وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ
مِنْ تَفْسِيرِ مَا ظَهَرَ بِالْكُحْلِ وَالْخَانَمِ وَالْمَسْكَةِ لِأَنَّ الْكُحْلَ وَالْخَانَمَ مِثَالِ مَا ظَهَرَ فَلَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْأَبْدَاءِ
عَمْدَ الْكُحْلِ وَالْخَانَمِ فَضْلًا عَنْ جَوَازِ تَعَمُّدِ النَّظَرِ إِلَى الْكُحْلِ وَالْخَانَمِ فَضْلًا عَنْ الدَّلَالَةِ عَلَى جَوَازِ تَعَمُّدِ
النَّظَرِ إِلَى جَمِيعِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ رَوَى فِي الْحَدِيثِ عَنْ التَّهَذِّبِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِ
اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا قَالَ الرَّبِيعُ الظَّاهِرَةُ الْكُحْلُ وَالْخَانَمُ وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى قَالَ سَلَّمَ عَنْ
قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا قَالَ الْخَانَمُ وَالْمَسْكَةُ وَهِيَ الْفَلْبُ فَانْظُرْ هَذَا أَنَّ اللَّهَ
كَيْفَ قَالَ الْمَعْصُومَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الرَّبِيعُ الظَّاهِرَةُ الْكُحْلُ وَالْخَانَمُ فَالظَّاهِرَةُ خِلَافُ الْبَاطِنَةِ فَالرَّوَابِطُ
لَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ أَبْدَاءِ الْكُحْلِ وَالْخَانَمِ عَمْدًا مَعَ جُودِ النَّظَرِ فَضْلًا عَنْ الدَّلَالَةِ عَلَى جَوَازِ تَعَمُّدِ النَّظَرِ
إِلَى الْكُحْلِ وَالْخَانَمِ فَمَا ظَنَنْتَ بِالدَّلَالَةِ عَلَى جَوَازِ النَّظَرِ إِلَى الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ قَالَ فِي مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَفِي
رِوَايَةٍ أُخْرَى قَالَ الْخَانَمُ وَالْمَسْكَةُ وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ مِنَ الزَّيْنَةِ وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْمَعْنَى مَا رَوَاهُ نَفْلًا عَنْ
كُتَابِ الْحَاسَنِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا قَالَ الْوَجْهُ وَالذَّرَاعَانِ إِذَا لَمْ
يَقُلْ حَدِيدًا يَجُوزُ النَّظَرُ إِلَى الذَّرَاعَيْنِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِظَهْرِهِ كَالْوَجْهِ وَالذَّرَاعَيْنِ
لَا بِأَسْ بِظَهْرِهِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ النَّظَرِ فَلَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى جَوَازِ تَعَمُّدِ النَّظَرِ إِلَى الْوَجْهِ وَالذَّرَاعَيْنِ أَصْلًا
فَظَهَرَ أَنَّ تَفْسِيرَ مَا ظَهَرَ بِالْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ لَوْ سَلِمَ فَهُوَ مِثْلُ تَفْسِيرِ مَا ظَهَرَ بِالْوَجْهِ وَالذَّرَاعَيْنِ فَلَا يَدُلُّ
عَلَى اسْتِثْنَاءِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ كَمَا لَا يَدُلُّ تَفْسِيرُ مَا ظَهَرَ بِالْوَجْهِ وَالذَّرَاعَيْنِ عَلَى اسْتِثْنَاءِ الذَّرَاعَيْنِ قَدْ كَرِهَ
الذَّرَاعَيْنِ قَرِينَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى إِرَادَةِ الْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرْنَاهُ الثَّانِيَةَ قَوْلُهُ تَعَالَى فَلِلْمُؤْمِنَاتِ بَعْضٌ
مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَتُحْفَظْنَ مِنْ زُجْجِهِنَّ وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلِيُضْرِبَنَّ بِحُجْرِهِنَّ عَلَى خُيُوبِهِنَّ

الزَّيْنَةُ
الرَّيْبُ

ونقريباً لا سند لأول بهذه الآية كالأية الأولى في غايه الوضوح فإن إطلاق الأمر بالغض للنساء مع
 حذف المتعلق يدل على عموم وجوب غرض البصر عليهن وحرمة نظرهن إلى الأجزاء مطلقاً سواء في
 ذلك وجوه الرجال والكفهم وغيرهما من سائر جسدهم ولا يقتضي تفسير ما ظهر بالوجه والكفين
 سلم جواز نظرهن إلى وجه الرجل وكفيه وإن قلنا بدلالة على جواز نظر الرجل إلى الوجه والكفين
 من المرأة كالأية مخفية على هذا أيضاً يكون مدلول الاستثناء جواز نظر الرجل إلى الوجه والكفين
 من المرأة لأجواز نظر المرأة إلى الوجه والكفين من الرجل كما هو واضح ولذا اعترف المقدس لأردبيل
 رضوان الله عليه بدلالة الآية على عموم تحريم نظرهن إلى جسد الأجزاء مطلقاً قال رحمه الله ما لفظ
 الشريف هذا ظاهر في نهى النساء عن النظر إلى الأجزاء أصلاً ورأساً ويؤيده خبر ابن تكموم المشهور
 انتهى ولذا قال كاشف الغطاء والحرمة مطلقاً هنا أقوى منها في العكس وعرضه أن إطلاق حرمة نظر
 الرجل إلى المرأة وإن كان قوياً لعدم دلالة ما ظهر على استثناء الوجه والكفين ولكن إطلاق حرمة نظر
 المرأة إلى الرجل سواء في ذلك الوجه وغيره أقوى منه لأنه في الأول يمكن أن يتوهم الاستثناء من
 جهة قوله تعالى ما ظهر ونفسه بالوجه والكفين كما توهم المجوزون وهذا مفقود في المقام ولا
 وجه للقول بجواز نظرهن إلى وجه الرجل أصلاً وإن قلنا بجواز نظر الرجل إلى وجه الأجنبيته وإتمام ذهب
 إليه بعض المجوزين لا شراك العلة والمساوي ولا يخفى ضعف الدليل عليه من الآية والرواية
 مفقود قال في فلائد الدرر نقل العلامة في التذكرة عن بعض علماء أجواز النظر إلى وجه الرجل
 وكفيه لأن الرجل في حق المرأة كالمرأة في حق الرجل وهو قول أكثر الشافعية واستدلوا به أم سلمة
 السابقة إلى أن قال ولا يخفى أنه خلاف ظاهر إطلاق الآية وليس في النصوص ما يدل على الجواز انتهى
 قلت فكيف يخصص عموم القرآن من غير دليل بل مع قيام الدليل على عدم الاستثناء فإن خبر ابن
 مكنوم ظاهر في عدم جواز نظر عائشة إلى وجهه وإلا لم يأمر النبي صلى الله عليه وآله بحجاب بل اشترط على النبي
 عن النظر إلى ما عدا الوجه والكفين مع أن الرجل إذا كان لأبناً للشباب فلا يظهر منه سائر جسده
 غالباً وإنما يظهر الوجه والكفان منه فالأمر بالحجاب عن ابن أم مكنوم مع كونه أعمى ولا بأساً للشباب
 يكون ظاهراً في تحريم النظر إلى وجه الرجل وكفيه ولا يمكن استثناءهما في مثل المقام لبيع الخراج المورث
 مع أن إطلاق قوله صلى الله عليه وآله وأفعبا وإن اتما استأبصرانه شامل للنظر إلى وجهه وكفيه
 قطعاً ظاهراً في عدم جواز أبصار المرأة للأعمى مطلقاً مع أنك قد عرفت أن قوله تعالى ولا يبدين

زِينَتُهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا لِبَسٍ فِي مَقَامِ بَيَانِ جَوَازِ النَّظَرِ إِلَيْهِنَّ بَلْ فِي مَقَامِ تَغْلِيظِهِنَّ لِقَطْبَةِ الْجَسَدِ
 كُلِّهِ إِلَّا مَا ظَهَرَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نَازِلٌ بِالْفِعْلِ فَأَمْرُهُنَّ بِحِكْمَةٍ وَغَيْرَتُهُنَّ بِضَرْبِ الْخِمَارِ وَالْقَائِمَةُ عَلَى صِدْقِ
 وَجْهِهِنَّ مِبَالِغَةٌ فِي التَّسْتُرِ وَالْإِحْتِجَابِ وَأَمْرُهُنَّ بِسِتْرِ الْبَدَنِ كُلِّهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نَازِلٌ بِالْفِعْلِ
 إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ وَنَهَاهُنَّ عَنِ ابْدَاءِ الزَّيْنَةِ فَضْلًا عَنْ مَوَافِقِهَا إِلَّا مَا ظَهَرَ أَيْ مَا كَانَ مِنْ شَأْنِ
 الظُّهُورِ بِحَسَبِ الْعَادَةِ أَوْ مَا ظَهَرَ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ فَلَا بَأْسَ بِظُهُورِهِ وَالْمَقْصُودُ مِنَ النِّهْيِ عَنِ ابْدَاءِ
 الزَّيْنَةِ سِتْرُهَا وَتَغْلِيظُهَا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ النَّازِلِ حَتَّى إِذَا قَامَتْهُنَّ النَّازِلُ بَعْنَةً لَمْ يَقْعُ نَظَرُهُ عَلَى جَسَدِ
 وَلَا عَلَى زِينَتِهِنَّ الْخَفِيَّةِ انْتِفَاقًا فَضْلًا عَنْ الْعَمَلِ وَاتِّمَامًا لِمَنْ لَهُنَّ فِي كَشْفِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ مَعَ عَدَمِ التَّكَلُّفِ
 دَفْعًا لِلْعُسْرِ وَالْحَرَجِ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَعْنَى الْأَيَّةِ عَلَى تَقْدِيرِ تَفْسِيرِ مَا ظَهَرَ بِالْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ
 عَلَيْهِنَّ ابْدَاءُ الزَّيْنَةِ مَعَ عَدَمِ النَّازِلِ إِلَى الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ بَلْ عَلَيْهِنَّ سِتْرُ الْبَدَنِ كُلِّهِ مَعَ عَدَمِ النَّازِلِ أَيْضًا
 قَدْ رُفِئَ الْخِمَارُ عَلَى الصَّدْرِ وَالْجَبِّ مِبَالِغَةٌ فِي التَّسْتُرِ وَالْإِحْتِجَابِ وَالْحِفْظِ عَنْ وَفُوعِ نَظَرِ الْأَجَانِبِ
 انْتِفَاقًا مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ عَلَى زِينَتِهِنَّ الْخَفِيَّةِ فَضْلًا عَنْ النَّظَرِ الْعَمَلِيِّ إِلَيْهَا فَضْلًا عَنْ النَّظَرِ الْإِنْتِفَاقِيِّ إِلَى
 مَوَافِقِهَا فَضْلًا عَنْ النَّظَرِ الْعَمَلِيِّ إِلَى مَوَافِقِهَا انْفِصَالًا فَاتَى دَلَالَةُ لَعْنِ النِّهْيِ عَنِ ابْدَاءِ الْوَجْهِ
 وَالْكَفَّيْنِ فِي نَفْسِهِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ النَّظَرِ وَالنَّازِلِ الَّذِي هُوَ مَقَادِرُ الْأَسْتِثْنَاءِ دَفْعًا لِلْعُسْرِ وَالْحَرَجِ عَلَى
 جَوَازِ نَظَرِ الْأَجَانِبِ إِلَى وَجْهِهِنَّ وَكَفَّيْنِهِنَّ عَمْدًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ بَلْ لَوْ تَأَمَّلَ الْمُنْصِفُ لَا يَرَى أَنَّ أَطْلَاقَ
 الْأَمْرِ بِغَضِّ الْبَصَرِ لِلرِّجَالِ وَأَطْلَاقَ الْأَمْرِ بِغَضِّ الْبَصَرِ لِلنِّسَاءِ وَأَمْرُهُنَّ بِضَرْبِ الْخِمَارِ عَلَى الْجُيُوبِ وَإِنْ
 لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نَازِلٌ وَفِيهِنَّ عَنِ ابْدَاءِ الزَّيْنَةِ مُطْلَقًا إِلَّا مَا ظَهَرَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نَازِلٌ بِالْفِعْلِ وَفِيهِنَّ
 عَنِ ابْدَاءِ زِينَتِهِنَّ مُطْلَقًا لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ لَا لِبَعُولَتِهِنَّ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمَذْكُورِينَ فِي الْأَيَّةِ وَالْإِنْفِصَالُ
 فِي رَفْعِ النِّهْيِ عَنِ ابْدَاءِ الزَّيْنَةِ مُطْلَقًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نَازِلٌ عَلَى مَوْضِعِ الْعُسْرِ وَالْحَرَجِ عَلَى الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ
 أَوْضَحَ دَلِيلًا عَلَى ثَابِتَةِ اعْتِنَاءِ الشَّارِعِ بِأَمْرِ التَّسْتُرِ وَالْإِحْتِجَابِ وَأَنَّهُ لَا يَرْضَى بِوَفُوعِ النَّظَرِ عَلَى أَجْسَادِهِنَّ انْتِفَاقًا
 فَضْلًا عَنْ الْعَمَلِ وَاتِّمَامًا لِمَنْ لَهُنَّ عَنِ ابْدَاءِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ النَّازِلِ لِلْعُسْرِ وَالْحَرَجِ فِيهِ
 النِّهْيِ عَنِ ابْدَاءِ مَا عَدَا الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ النَّازِلِ وَعَدَمُ فَرْضِ حُضُورِهِ بِإِفْتِائِحِ
 النِّهْيِ وَلَمْ يَرْتَضِ فِي كَشْفِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ مَعَ فَرْضِ حُضُورِ النَّازِلِ أَصْلًا وَهَذَا غَايَةُ التَّأَكُّدِ
 بِفَرْضِهَا الْوَصْفِ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِ بَدَنِ الْمَرْأَةِ كُلِّهِ عَوْرَةً لَا يَجُوزُ التَّعَدُّ فِي النَّظَرِ إِلَيْهَا لِأَحَدٍ
 مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ وَبِالْجَمَلَةِ فَنَقُولُ لَا رَيْبَ أَنَّ عَمُومَ الْأَمْرِ بِالْغَضِّ لِلنِّسَاءِ وَالرِّجَالِ يَقْتَضِي مُحَرَّمَ النَّظَرِ

قطعاً لولا المخصص ولا برتاب فيه أحد ولا ريب أن جواز ابتداء الوجه والكفين مع قطع النظر
 عن الناظر ليس دالاً على جواز تعمد النظر فلا يجوز تخصيص العام الدال على عموم تحريم النظر بما
 لا يدل على التخصيص ليس في الآية ولا في تفسيرها ظهير بالوجه والكفين شيء يدل على جواز كشف
 الوجه والكفين مع الناظر فإن ظهر من تفسيرها ظهير بالوجه والكفين جواز تعمد النظر
 للأجانب فإن قلت كما أن الأمر بالغض مطلق فكذلك جواز ابتداء الوجه والكفين أيضاً مطلق سواء
 كان هناك ناظر أم لا فتخصيصه بعدم الناظر لا دليل عليه قلت قد تفرق في محله أن إطلاق دليل
 الأباحة لا يعارض إطلاق دليل التحريم والوجوب لأن ترى أن إطلاق دليل جواز ادخال السرور
 في قلب المؤمن واستحبابه لا يعارض إطلاق تحريم الكذب والغيبة والزنا فلا يجوز الحكم بجواز
 الكذب وسائر المحرمات لا دخال السرور في قلب المؤمن تمسكاً بإطلاق دليله قال شيخنا في المكاسب
 في مسألة عدم جواز الغناء في القرآن والمراثي ما لفظه الشريف ورتبها وجهه بعض ما خفي من الآثار
 بعمومات أدلة الأيكاء والرثاء وما أخذ ذلك مما تقدم من صاحب الكفاية من الاستدلال بالإطلاق
 أدلة فرائض القرآن وفيه أن أدلة المستحبات لا تقاوم أدلة المحرمات لأن ترى أنه لا يجوز ادخال
 السرور في قلب المؤمن واجابته بالمحرمات كالزنا واللواط والغناء والستر في ذلك أن دليل الاستحباب
 إنما يدل على كون الفعل لو خلى وطبعه خالياً عما يوجب لزوم أحد طرفيه فلا ينافي ذلك طرق
 عنوان من الخارج بوجوب لزوم فعله أو تركه كما إذا صار مفقوداً لواجباً وصادف عنوان محرم
 فأجابه المؤمن وادخال السرور في قلبه ليس في نفسه شيء ملزم لفعله أو تركه فإذا تحقق في
 ضمن الزنا فقد طرأ عليه عنوان ملزم لتركه كما إذا مرت به الوالد أو السيد طرأ عليه عنوان ملزم
 لفعله والحاصل أن جهات الأحكام الثلاثة أعني الأباحة والاستحباب والكراهة لا يترجم جهة
 الوجوب والحرمه فالحكم لهما مع اجتماع جهة مع إحدى الجهات الثلاث انتهى ملخصاً وإيضاحاً
 كلام الله سبحانه الذي ظاهره انقي وباطنه عميق إشارة لطيفة إلى عدم استثناء الوجه والكفين
 وهوانه لو كان النظر إلى الوجه والكفين من المرأة سائغاً للرجل لاستثنى الله سبحانه ذلك عند
 الأمر بالغض عن النساء ولو كان النظر إلى وجه الرجل وكفيه جائزاً للمرأة لاستثنى الله سبحانه ذلك
 عند الأمر بالغض للنساء فعدم استثناء الله تبارك وتعالى الوجه والكفين في المقامين وعموم
 الأمر بالغض للنساء وللرجال في الموضعين واستثناءه سبحانه لما ظهر في موضع ثالث وحكم

اخر اعني النهي عن ابداء الزينة مطلقا مع قطع النظر عن النظر لعدم ذكره في الآية أصلاً فقال
 بعد الامر بالغض للرجال والنساء ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها بما يدل لليب العارف بأسباب
 كلام المحكم على اختصاص الاستثناء بذلك الموضع اعني النهي عن ابداء الزينة مطلقاً إلا ما ظهر مع قطع
 النظر عن النظر اذ لا ريب ان كل حكم في كل كلام انما يكون مسوقاً مع قطع النظر عن العوارض الخارجية كقول
 القائل الخبز حلال والخل حلال وقول الشارع لا تشرب الخمر لا ريب ان مع قطع النظر عن كون شربها
 مهلكاً وان كان الحريم مع الا هلاك اولي فكنا قوله تعالى ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها هو
 مع قطع النظر عن النظر وان كان المحكم مع حضور الناظر اولى كما يفصح عنه قوله تعالى ولا يبدين بخمرهن
 على جوهرين اذ لا ريب ان مسوق لضرب الخمار مع قطع النظر عن الناظر كالا يخفى لكنه من المعلوم ان
 النهي مختص بمطابق وقوع النظر كالشوارع اذ في مثل البيت وعند الزوج قال شيخنا في الجواهر في الصحيح
 المروي عن قرب الأسناد عن ابي جعفر عليه السلام وقد سئل عما تظهر المرأة من زينتها قال الوجه والكفين
 ما لفظ الشرف والصحيح الاول انما يقضى بجواز اظهار المرأة الوجه والكفين وهو ان من النظر اذ يمكن
 رفع الشارع وجوبستر عليها بمجرد احتمال الناظر ومطابقة للمهرج والحرج بخلاف باء البدن وان
 وجب على الناظر الغض كما عساه يقال في بدن الرجل بالنسبة الى المرأة فانه لا يجب الستور منها وان حرم
 النظر اليه انتهى ولقد اجاد في الوسائل حيث قال بعد ذكر امثال هذا الخبر ان عدم وجوب الستور
 لا يلزم منه جواز النظر بعد التحصيل انه لا ريب ان ظاهر الآية الشريفة حرمة النظر للنساء الى الاجانب
 مطلقاً ولا وجه لجواز نظرهن الى وجوه الرجال واكفهم أصلاً ولا يدل عليه نفس ما ظهر بالوجه
 والكفين قطعاً وحسب ان القائلين باستثناء الوجه والكفين قد ذهب المحققون منهم في مسألة
 جواز النظر لمرئى الزوج الى عدم الخاف المرأة بالرجل في ذلك بل جعله بعضهم ذلك قياساً بل قياساً
 مع الفارق فكيف مع عدم ارادة الزوج قال السيد السند في الرياض وهذه النصوص مع كثرتها
 مختصة بالرجل والخاف المرأة به قياساً والاولوية ممنوعة والعلة المدعاة مستنبطة والنصوص
 مختصة بالرجل بل الحكمة يقتضي عدم لاحتمال ابتلاهما به ولا يمكنها الزوج لعدم رغبته فيها فراعاة
 الأصل لا زمانتهى وقال في الحقائق بعد نقل القول بالاشراك عن المسالك وعندى فيه نظر
 لأن الأصل في الموضعين التحريم وجواز النظر للرجل فدل الدليل على جوازه وعلل في الاخبار
 بأنه في معنى المشتري وهذه العلة لا تجرى في نظر المرأة للرجل كالا يخفى فقياسها على الرجل قياساً

مع الفارق وحكم المنصوص غيره غير مطابق كما لا يخفى على الممارس الحاذق وبالجمله الأصل التحريم
ولا يجوز الخروج عنه إلا بدليل واضح والأشكال الذي ذكره ممنوع لما عرفت مع أنه مع تسليمه لا
يصح لأن يكون دليلاً شرعياً يقتضي الأصل المذكور انتهى ملخصاً الثالثة قوله تعالى ولا يبدن
زينتهن إلا ليعولين أو أبايتهن أو آبائهن بعونهن أو أبنائهن إلى آخر الآية وهذه الآية الشريفة أقوى
دلالة وأظهر إبانة وأوضح إشارة من الآيتين السابقتين وأصح الدلالة على عدم جواز النظر إلى الوجه
والكفين وتقرّب الأسناد لعل على وجه نفطنت به بفضل الله سبحانه ولم يسبقني إليه أحد فيما أعلم
أن نقول لأرباب الزينة في هذه الآية الشريفة مطلقاً فتشمل الزينة الظاهرة أيضاً وكذا لأرباب
الاستثناء دليل العموم فقوله تعالى إلا ليعولين يدل على عموم التحريم فيما سوى المستثنى
فتكون الآية دالة على التمهيد عن إبداء الزينة مطلقاً خلفية كانت أو غير خلقية ظاهرة كانت أو خفية
لكل أحد سوى المذكورين في الآية ولم يستثن سبحانه وتعالى في هذا المقام ما ظهر من الزينة نجس
إبداء الزينة الظاهرة أيضاً وإن فترت بالوجه والكفين والقدمين والذراعين أو الكحل والخاتم
لمن عدا المذكورين في الآية مطلقاً فلا وجه للقول بجواز النظر إلى الوجه والكفين أصلاً مع تصريح الآية
بالحرمة مطلقاً ولا يقتضي استثناء ما ظهر في الآية السابقة استثناء في هذه الآية كما عرفت وسنعرف
لعدم الملازمة أدلة منافاة بين تحريم إبداء الوجه والكفين لكل أحد سوى المذكورين في الآية كما هو
صريحها وبين جواز إبداء الوجه والكفين وعدم وجوب التستر مع قطع النظر عن الناظر وإيضاً
نقول لعله من أجل هذه التكنة الشريفة اليد بعن الثمينة والدقيقة الرفيعة العالية الزينة أعاد
الله سبحانه ثانياً قوله ولا يبدن زينتهن في كلامه المنقول للأعجاز الذي باطنه عميق وظاهره انيق
لا تحصى عجائبه ولا تبلى غرائبه وفيه من أسرار البلاغة وعجائب الأشارات ما لا يبلغ إليه العقول
إشارة إلى أن التمهيد عن إبداء الزينة هنا مغاير للتمهيد عن إبداء الزينة سابقاً وإيماء إلى الفرق بين
المقامين والمغايرة بين الأبدان فالأول يراد فيه التستر والتغطية مع قطع النظر عن الناظر والثاني
يراد به الحفاظ عن نظر الناظرين وهناك تكة شريفة أخرى يدل على ما قلناه مما ألهمني الله سبحانه
بطوله وإحسانه تفضي بعدم استثناء الوجه والكفين أشار إليها سبحانه باللام حيث أنى سبحانه في
هذه الآية باللام دون الأول وهي قوله ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها وبين أن الأبدان يطلق على
معنيين ومقصد من الأول يطلق ويراد منه الكشف في نفسه بمعنى عدم التغطية بالقاء الثوب ونحوه

وإنه
شأنه

مع قطع النظر عن النظر والتأخر وهذا لا يذكور فيه اللام ولا يحتاج إليها فالكشف والأبداء هنا ضد
التغطية والثابت قد يطلق ويراد منه الكشف والأظهار للغير وهذا يحتاج إلى اللام فقال يدي لزبد
فخذ أو بطنه مثلاً فأشار سبحانه بأشياء اللام في هذه الآية وتركها في السابقة إلى الفرق بين المقام
فقوله ولا يبدى زينتهن إلا ما ظهر به الأبداء بالمعنى الأول فلم يقل ولا يبدى زينتهن لأحد
إلا ما ظهر ولم يذكر الغير ولم يأت باللام لأن المقصود التغطية مع قطع النظر عن التأخر فلم يحسن استثناء
البعولة وغيرهم وحسن استثناء ما ظهر وقوله تعالى ولا يبدى زينتهن إلا لبعولهن يراد به الأبداء
بالمعنى الثاني ولذا أتى باللام وذكر الغير فقال سبحانه ولا يبدى زينتهن إلا لبعولهن فإن معناه
ولا يبدى زينتهن لأحد إلا لبعولهن لأن المقصود التستر عن كل أحد سوى ما استثني فحسن استثناء
البعولة وسائر المذكورين في الآية ولم يحسن استثناء ما ظهر لعموم التحريم ولذا ذكر سبحانه قوله ولا يبدى
زينتهن وأستثنى من الأول ما ظهر ولم يذكر الغير ولم يأت باللام واستثنى من الثاني بعولهن وغيرهم
واقى باللام في هذه الآية دون الأولى ولو لم يذكر الله تعالى قوله ولا يبدى زينتهن لوعى الزاعم استثناء
ما ظهر في المقام أيضاً سبق الاستثناء فذكر الله سبحانه قوله ولا يبدى زينتهن وترك تكرار ما ظهر دفعا
لهذا الوهم فمن العجب رفوع الوهم بعد ذلك أيضاً وانما طنائات المراد في قوله ولا يبدى زينتهن إلا
لبعولهن الأبداء للغير لدلالة الاستثناء على ذلك فقوله إلا لبعولهن بمنزلة قوله ولا يبدى زينتهن
لأحد إلا لبعولهن فعلمنا أن المراد انتهى عن إبداء الزينة ظاهرة كانت وخفية للناس كافة إلا للمذكورين
بخلاف قوله ولا يبدى زينتهن إلا ما ظهر فإنه لا دليل فيه ولا قرينة على إرادة لا يبدى زينتهن لأحد
فلا استثناء انما يدل على عموم ما استثنى منه فيما عدا المستثنى لا على غيره فقوله ولا يبدى زينتهن إلا
ما ظهر يدل على عموم الزينة وعموم انتهى عن إبدائها مع قطع النظر عن التأخر وإطلافاً حتى يصح إخراج
ما ظهر من مطلق الزينة ولا يدل على إزبد منه إذ ليس فيه ذكر الغير أصلاً وقوله ولا يبدى زينتهن إلا
لبعولهن يدل على عموم انتهى عن إبداء الزينة لكل أحد حتى يصح إخراج المذكورين من كل أحد ولا
يدل فيه الاستثناء على عموم الزينة وانما يستفاد عمومها من إطلاق لفظ الزينة نفسها لا من الاستثناء
وبالجملة فالعموم في انتهى عن إبداء الزينة ينصونه جهتان في العموم والإطلاق الأول في الإطلاق والعموم
في الزينة من حيث كونها ظاهرة أو خفية والثانية الإطلاق في الأبداء للغير ولكل أحد فليست استثناء
الله سبحانه ما ظهر في قوله ولا يبدى زينتهن إلا ما ظهر علمنا أن المراد انتهى عن إبداء كل زينة سوى

الظاهرة اى لا يجب تغطية الظاهرة بل يجوز كشفها ولا دلالة فيه على التمسك عن ابداء الزينة للغير
اذ ليس فيه ذكر الغير اعنى من تبدى له الزينة فمن اين يدل استثناء ما ظهر على جواز ابداء الزينة
الظاهرة للغير لعدم دخوله في المستثنى منه وهذا واضح ولما استثنى الله سبحانه في قوله ولا يبدي
في زينتهن الا ليعولينهن الى اخر الآية الاستخاص المعهودين وكانت الزينة مطلقة ولم يستثن ما ظهر عليهن
ان المراد التمسك عن ابداء الزينة مطلقا ظاهرة كانت وخفية لكل احد سوى المذكورين وبالحمل فاستثنا
ما ظهر في الاول مع عدم ذكر من تبدى له الزينة واستثناء الاستخاص المعهودين ممن تبدى له الزينة
في الثاني مع اطلاق الزينة وبذلك استثناء ما ظهر يتبادى باعلى صوته بالفرق بين المقامين حتى يقطع
المشاكل بعد ملاحظة ما ذكرناه بعدم استثناء الوجه والكفين ويد عن بعدم دلالة استثناء ما ظهر على
جواز النظر قائلا (فداسفر الصبح لذي عينين) فيكون حاصل المعنى على التمام ان لا يبدي زينتهن بل
عليهن سترها وتغطيها في مظان وقوع النظر كالمخرج من الدار ونحوه الا ما ظهر منها فانه لا يجب تغطيتها
في نفسه مع قطع النظر عن التاخر دفعا للعسر والحرج وعليهن ان لا يبدي زينتهن مطلقا ظاهرة كانت
او باطنة لاحد الا ليعولينهن الى اخر المذكورين في الآية ولما جرد من تنبيه هذه الدقائق في هذه الايات
فالحمد لله على هذه النعمة الجليلة والمنحة الجميلة واما ما زعمه المفسرون من ان المراد منها الزينة الخفية فلا
دليل عليه من الاخبار ولا ايماء اليه في الآية بل بآية ساقها كل الاية واصلة من العامة قال العلامة
البعوي في معالم التنزيل ولا يبدين زينتهن يعنى الزينة الخفية التى لم ينبج لهن كشفها في الصلوة ولا للاجتماع
وهو ما عدا الوجه والكفين وكذا لا وجه لما ذهب اليه العلامة الطبرسى والمقدس من ان لا يبدي جميعها
الله من ان المراد التمسك عن ابداء مواضع الزينة اذ لا حاجة الى ارتكاب حذف المضاف والظاهر ان المراد نفس
الزينة وحذف المضاف خلافا لاصل ويبدين في مثل المقام كما لا يخفى على المتأمل واستدلال شيخنا
الطبرسى على ارادة المواضع بجواز النظر الى نفس الزينة ضعيفا اذ المراد بالزينة الملازمة للجسد من فحرم
النظر اليها لا المفصلة عنها لان النظر الى الزينة الملازمة للجسد من مستلزم للنظر الى جسد هو غالبا
بحسب عادة ففى تحريم النظر الى الزينة الملازمة لأعضائهن من المباغنة والتأكد فى تحريم النظر الى
نفس المواضع مالا يخفى ولا يحصل هذا اللطف والتأكد فى التمسك عن ابداء مواضع الزينة ولقد احتج
في جامع الجوامع حيث قال واذا نهين عن اظهار صوت الحلى بعد ما نهين عن اظهار الحلى علم ان النهي
عن اظهار مواضع الحلى ابلغ انتهى وكذا اجاد الفاضل المقداد رحمه الله فقال ويظهر ان المراد نفس

الزينة وانما حرم النظر اليها اذ لو ايج لكان وسيلة الى النظر الى مواضعها وكذا صاحب الفلا ند حيث
قال فحرم النظر اليها باعتبار الملازمة بحرم النظر الى تلك المواضع بطريق اولي هذا ولكن
ورد في بعض الاخبار تفسير الزينة الظاهرة بالكل والخاتم والمسكة وورد في صحيحة فضيل تفسير الزينة
بالذراعين ومادون الخمار ومادون السوار فيظهر من هذه الاخبار ان الزينة اعم من الخلقة وغيرها
فلا مجال لارادة مواضع الزينة واطلاق الزينة على الخلقة شائع قال الشاعر (وكت خضيب زينة بينا)
بل قال سبحانه المال والبنون زينة الحياة الدنيا ومن تأمل في قوله تعالى ولا يضرين با رجله
ليعلم ما يخفين من زينتهن لا يوثاب في شدة اهتمام الشارع وتأكيده في احتجاب المرأة فهي اولاد عن
ابداء زينتهن الا ما ظهر وان لم يكن هناك فاعطى بالفعل اي امر يغطي الزينة مع قطع النظر عن الناظر
ثم هي ثانيا عن ابداء الزينة للغير سوى المذكورين في الآية ثم هي ثالثا عن اظهار صوت زينتهن و
جلهتهن واسماعه للغير بضرب الارجل ليعلم العاقل ان النهي عن ابداء نفس الأعضاء ومواضع الزينة
ابلع واشد واعظم لعمري ان من لا يرضى بأسماع صوت الخلخال للدلالة على الزينة الخفية بدلا
عقلية ولا يرضى بعلم الأجنبي بخلاخله بدلالة الصوت على وجودها وان لم يقع عليها نظر الأجنبي
كيف يعقل ان يرضى بأبداء وجوه الغيب الحسنان من عقائل اهل الاسلام والایمان لكل
كافر وشوان وفاجر طيان وكافة فسقة الشبان وفجرة اهل الفج والعبد وان من اخوان الشيطان
بل في مسائل علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام ما يدل على النهي عن لبس النساء الخلخال الذي
له صوت مطلقا وان لم يكن هناك سماع بالفعل قال سئل عن الخلاخل يصلح لباسها للنساء
والصبيا قال ان كن حياء فلا بأس وان يكن لها صوت فلا والاضاف ان من تأمل في هذه الايات
الشريفة يكاد يقطع ببداءها على عموم العزيم وعدم استثناء الوجه والكفين وان تفسير ما ظهر
بالوجه والكفين لو سلم لا يدل على جواز النظر الى الوجه والكفين لما عرفت من ان الآية الاولى
وهي قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم لا ريب انها مطلقة عامة شاملة للغض عن وجوه
النساء والكفين قطعاً وكذا الآية الثانية وهي قوله تعالى قل للمؤمنات يغضضن عمامتهن
لوجوه الرجال واكفهن وكذا الايات الاخرى وهي قوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا
ليقول لهن واضعة الدلالة ظاهرة المقالة تنادي بأعلى صونها بالنهي عن ابداء الزينة مطلقا ظاهرة
كانت وخفية لاحد من المقاس عند من استثنى في الآية من البعولة وغيرهم فلم يبق الا نوقم دلالته

نعمالي ولا يبدى زينتهم إلا ما ظهر على جواز النظر إلى ما ظهر ومن تأمل فيه وامعن النظر في
قوادمه وخوافيه عرف وأيقن حق البصيرة أنه لا دلالة فيه أصلاً على النهي عن ابتداء الزينة للغير
حتى يدل استثناء ما ظهر على جواز ابتداء ما ظهر للآجنبي فالمستثنى والمستثنى منه كلاهما ساكنان عن
حكم الابتداء للغير رأساً تماماً يشهد لذلك شهادة غير مردودة أنه لو كان المراد النهي عن ابتداء الزينة للغير
لوجب استثناء البعولة وغيرهم كما استثنى سبحانه في الآية الأخرى حيث كانت مسوقة لبيان النهي عن
ابتداء الزينة للناظرين فقال عز من قائل ولا يبدى زينتهم إلا لبعولتهن إلى آخر ما استثنى ومع ذلك
عن كل برهان ساطع نقول كلمة واحدة وهي أنه لا دلالة لجواز ابتداء ما ظهر على جواز الابتداء للآخر
فليس معنى الابتداء الابتداء للغير بل الابتداء ضد التغطية والستر لا ترى إلى أن وجوب ستر العورتين
في الصلوة للرجل ليس معناه الستر عن الناظر وكذا وجوب ستر الجسد كله ما عدا الوجه والكفين
والقدمين للمرأة في الصلوة ليس معناه الستر عن الناظر وإنما وجب الستر مع عدم الناظر رأساً
أو مع الناظر الذي يحل له النظر كالزوج والزوجة وبالحكمة فصوله تعالى ولا يبدى زينتهم إلا لبعولتهن
ظاهر في عدم جواز ابتداء الزينة مطلقاً ظاهرة كانت أو خفية خلفية كانت أو غير خلفية لأحد من الشبان
سوى المذكورين في الآية خرج منها الشباب ونحوها بالدليل وبقي الباقي ولا يدل استثناء ما ظهر
في الآية السابقة على الاستثناء في الآية اللاحقة لعدم الملازمة أولاً واحتمال رادة الشباب منه ثانياً
وعدم دلالة على جواز الابتداء مع وجود الناظر ثالثاً وعدم دلالة على جواز تعدد النظر رابعاً فيكون
حاصل معنى الآية أن لا يجوز للنساء أن يبدى زينتهن بل يجب عليهن أن يسترنهما في مغطان وفوق
النظر إلا ما ظهر منها عادة عند من أوله الأشياء فلا بأس بعدم تغطيتها مع قطع النظر عن الناظر دفعاً
للحرج لكن يجب عليهن أن لا يبدى زينتهن ولا يظهرنهما مطلقاً ظاهرة كانت أو خفية لأحد من الناس
إلا من استثنى من البعولة وغيرهم من المحارم ولا يخفى على المتأمل وضوح دلالة هذه الآية الشريفة
على العموم وشمولها للوجه والكفين إذ لا ريب في دخول الوجه والكفين في الزينة المنهية عن ابتدائها
ودلالتها على حرمة ابتدائها مطلقاً إلى عدد المذكورين في الآية ولا دلالة على التخصيص ولا يقتضيه
نفسها ما ظهر بالوجه والكفين في الآية السابقة لو سلم كما عرفت ويدل على دخول الوجه والكفين
في الزينة المنهية عن ابتدائها في هذه الآية الشريفة صحة فضيل بن يسار التهمدي وهو من أجلاء
المصنّين قال العلامة في الخلاصة أنه ثقة جليل القدر روي عن الباقر والصادق عليهما السلام وكان

يقول ان فضل من اصحاب ابي واخيه لأحب للرجل ان يحب أصحابا يسهروا عن الكشي انه ممن اجمعت
العصابة على تصديقه والا فراد له بالفقه وكان ابو جعفر عليه السلام اذا رآه مقبلا قال بشر المحبين وذكر
ربيع بن عبد الله عن غاسل فضل انه قال لا تغسل الفضل وان بدله لشبقي الى عورته قال فخبرت
بذلك ابا عبد الله عليه السلام فقال رحم الله الفضل هو منا اهل البيت وقال شيخنا العلامة الطبرسي
الثوري في مستدرك الوسائل اما الفضل فهو من اصحاب الاجماع موصوف بالوفاء والجلالة والعبادة
روى الكشي المحبرين مستدما مع زيادة واحاديش اخرى في مدحه وجلاله قدره وان الأرض لتكر اليه
من غير معارض وهو غريب نفى الكافي عن فضل بن يسار التهدي عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سئل عن الذراعين هما من الرتبة التي قال الله تعالى ولا يبدن ربيتهن الا ليعولين قال نعم وما
دون الخمار من الرتبة وما دون السوارين وهذه الرواية الشريفة كما انها عند التحقيق من الأدلة الباهرة
على عدم استثناء الوجه والكفين كذا هو واضح الدلالة على تفسير الآية بما ذكرنا ظاهرة في ان الوجه
والكفين داخلان في الرتبة المنتهى عن ابدانها كما لا يخفى على من تأمل فيها واعطى النظر حقه في قوادمها
وخوافيها وان كان جماعة من اجللاء الاصحاب كصاحب الحقائق والفلا ند وغيرهما جعلوها دالة على
استثناء الوجه والكفين قال في الحقائق قوله وما دون الخمار اي ما يسره الخمار من الرأس والرقبة فهو
من الرتبة وما خرج من الخمار من الوجه فليس منها وما دون السوارين يعني من اليدين وهو ما عدا
الكفين وكان دون في قوله دون الخمار بمعنى تحت الخمار ودون السوار بمعنى تحت السوار يعني الجص المقام
للعلو فان الكفين اسفل بالنسبة الى ما فوق السوارين من اليدين انتهى واخيه لما نظرنا الى علو
كعب هؤلاء الاجلاء وفصوري عن اللحاق بفهم الفباء زجرت نفسي عن الجراء واحرثنا بامعان النظر
لنفث عند مواقع العثار والخطأ فوجدنا نافي عن الرجوع كل الدباء وكل ما زادت في النظر ما
زادت بدلائلها ادعانا ليزيدك وجهه حسنا اذا ما زدت نظرا فقلت مع الخواطي سهم صائب وقد
ينج خاطر العقيم والراي العاذب ورب رمية من غير رام والفضل بيد الله المنعم وما التوفيق الا
بالله ولا حول ولا قوة الا بالله فيها انا اذكر ما يخطر ببالي في معنى هذه الرواية الشريفة المزية بغوا
الثناء **فأقول** الظاهر ان المراد بقوله عليه السلام ما دون الخمار هو الوجه والمراد بما دون
السوارين الكفان وانما نسبة عليه السلام على دخول الوجه والكفين في الرتبة المنتهى عن ابدانها بعد الحكم
بداخل الذراعين لاشتهار استثناء الوجه والكفين بين العامة واشتهار تفسير ما ظهر بالوجه والكفين

الوجه والكفين
الوجه والكفين
الوجه والكفين
الوجه والكفين
الوجه والكفين

والوجه بوصف بكونه دون الخمار ودون الفئاع في كلام العرب وله شواهد جمة قال الحماسي
قالفت قناعاً دون الشمس وانفت بأحسن موصولين كفت ومعصم

ومراد به بالشمس الوجه فجعل الوجه دون الفئاع مع ان الفئاع يكون على الرأس فكذا المراد بهما دون
الخمار في رواية فضيل هو الوجه والمصراع الأول من بيت الحماسي يشهد لما ذكرناه في معنى الجزء الأول
وهو قوله ما دون الخمار والمصراع الثاني يشهد لما ذكرناه في معنى الجزء الثاني وهو قوله ما دون
السواربين لأنه دال على ان الكف موصول بالمعصم فبدل على عدم الفصل بينهما والمعصم موضع السواربين
فلا شيء بين الكف وموضع السواربين فبادون السواربين ليس الا الكفان فتدل رواية فضيل دلالة
واضحة لا يحوم حولها ريب على دخول الكفين في الزينة المنتهى عن ابدانها واما بعد استثناء الكفين
فلا يبقى شيء يكون دون السواربين كالا يخفى ففعله ما دون السواربين مختص بالكفين لا يشمل غيرهما
حتى يمكن اخراج الكفين وليس عاماً حتى يمكن تخصيصه بما دل على استثناء الكفين لو سلمنا دلالة
بل يكون على تقدير دلالة معارضا ولا ريب في ترجيح رواية فضيل سنداً ودلالة مضافاً الى كونها موافقة
للكتاب مخالفة للعامة موافقة للحائطة بما قاله شيخنا في الحديث في تفسير ما دون السواربين وهو
ما عد الكفين كما ترى وبدل على ما ذكرناه في معنى هذه الرواية الشريفة امور الأول ان دون
بمعنى ادنى مكان من الشيء قال العلامة الزمخشري في الكشاف ومعنى دون ادنى مكان من الشيء ومنه
الشيء الدون وهو الذي في الحفر ودون الكفا فاجمعها الا ان جمع الاشياء ادناه بعضها من بعض في
تقليل المسافة بينهما يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلاً ودونك هذا خذ من دونك اي
من ادنى مكان منك فاخصر واسمى للتفاوت في الأحوال والرتب فقبل زيد دون عمر في الشرف
والعلم انتهى ومثله قال البيضاوي والفخر الرازي في تفسيرهما وكذا ابو السعود وكلامهم ظاهر
في حاشية المعنى الاصل في سائر المعاني وموارد الاستعمال مأخوذة منه وراجعنا اليه وبه صرح السيد
المدني في شرح الصحيفة حيث قال معنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك
اذا كان احط منه قليلاً ثم استعمل للتفاوت في الأحوال والرتب فقبل زيد دون عمر اي في العلم
والشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز من حيث ادنى وانتهى وقد صرح في موضع اخر بكونه المعنى
الوضعي حيث قال في كلامه قد يقال انها مستغارة من معناها الوضعي الذي هو ادنى مكان
من شيء لتمامه كما في قول الاعشى نزلت القذى من دونها وهى دونها اذا ذاقها من ذاقها بمنطق

منها
منها

وقال الجوهري في الصمخاح دون نفخض فوق يقال هذا دون ذلك أي اقرب منه وقال الفيومي في المسالك
 المنبر وهذا دون ذلك على الطرف أي اقرب منه انتهى قلت ظاهره أنه لا يعتبر فيه كون الشيء احط
 منه فليلاً وهو الظاهر من قولهم ان معنى دون ادنى مكان من الشيء وان كان قولهم يقال هذا دون
 ذلك اذا كان احط منه فليلاً بهم ذلك ولعله نشأ من الخلط في موارد الاستعمال والتبع في محاور
 العرب لعله قاض بأن دون قد يستعمل في ادنى مكان من الشيء واقرب منه ولا يلحظ فيه كونه
 احط منه فليلاً كما يشهد له ما ورد في دعاء السجود للكاظم عليه السلام يا من علا فلا شيء فوقه يا من
 دنا فلا شيء دونه أي دنا من كل شيء فلا شيء ادنى واقرب منه كما قال تعالى ونحن اقرب اليه من جبل
 الوريد والظاهر ان كونه احط منه واسفل غير ملحوظ فيه ومثله في تعقيب العشاء وانت الظاهر فلا
 شيء فوقك وانت الباطن فلا شيء دونك أي اقرب منك ويمكن ان يكون دون في هذا الدعاء وما
 قبله بمعنى امام ووراء أي فلا شيء امامك حتى يكون اقرب منك وقد يستعمل في خصوص ما اذا كان
 احط منه فليلاً كما مر في كلام الزمخشري والبيضاوي والرازي والسيد المدي وغيرهم وقد يستعمل
 دون في نفخض فوق كما صرح به الجوهري لكنه خلط بين وبين المصنئ السابق والظاهر أنه لا يعتبر
 في هذا المعنى كونه احط منه فليلاً قال الفيروز آبادي في القاموس دون بالضم نفخض فوق ويكون
 ظرفاً وبمعنى امام ووراء وفوق ضد وظاهره انه نفخض فوق مطلقاً سواء كان اقرب او ابعد يشهد
 له كثير من موارد استعمالهم قال المتنبي

بعض البرية فوق بعض خالها فاذا حضرت فكل فوق دون

ومن الواضح ان فوق ودون في هذا البيت لم يلحظ فيه القرب والبعد صلاً كما لا يخفى ومثله قول
 ابي العلاء المعري

maablib.com

فغنت فخلتان النجم دوني وستان النقع والجهاد

وكيف كان فلا ريب ان قوله عليه الصلوة والسلام في صحيفة فضيل نعم وما دون الخمار من
 الزينة وما دون السوادين اما ان تكون دون فيها بمعنى ادنى مكان من الشيء فلا شك ان الوجه
 ادنى الى الخمار واقرب منه واما ان يكون بمعنى احط فليلاً فلا ريب ان الخمار الملقى على الرأس يكون
 فوق الوجه والوجه يكون احط منه فليلاً واما ان يكون دون نفخض فوق مطلقاً فلا ريب ان الخمار
 فوق الوجه واعلى منه والوجه اسفل منه فيكون دونه قطعاً لان الخمار يكون على الرأس فيكون الجهاد

فوق الوجه قطعاً والوجه تحت جرمنا ولقد جاء في الحدائق في تفسير دون بالجهة المقابلة للعلو
وهو الذي عبر عنه اهل اللغة بنقبض فوق ولا ريب ان الخمار الذي على الرأس يكون في الجهة العليا
والوجه اسفل منه قطعاً فعلى هذا يكون الوجه داخل في قوله عليه السلام دون الخمار لا خارجاً وكون
الشيء مسوراً غير مأخوذ في هذا المعنى قطعاً الا ترى ان قوله عليه السلام ما دون السواربين لا يراد منه
السور بالسواربين بل ما كان اسفل منه فكذا قوله عليه السلام ما دون الخمار يراد منه ما كان اسفل
منه وان لم يكن مسوراً وقد اعترف في الحدائق بان دون في قوله عليه السلام دون الخمار وقوله
دون السواربين بمعنى واحد وهو الجهة المقابلة للعلو فلا وجه لحمل قوله عليه السلام ما دون الخمار
على ما يسنه الخمار خاصة مع ان السور بالخمار من الرأس والفتحة لا حاجة الى ذكره بالخصوص من
دون سؤال اذ لا يشك فيه احد وهل هو الا كالبطن والظهر ولا نقول باستثناء العامة حتى
يحتاج الى التنبه مع عدم السؤال بخلاف الوجه والكفين فان الا شهرين العامة استثناءهما على
الوجوه الثلاثة يكون الوجه دون الخمار قطعاً ولا يحتاج الى كون الوجه مسوراً بالخمار لان السور غير
مأخوذ في معنى دون على شيء من هذه المعاني الثلاثة كما لا يخفى فيكون المراد بقوله عليه السلام نعم
وما دون الخمار من الزينة هو الوجه فيدخل على دخول الوجه في الزينة المنهية عن ابدانها في الآية الشريفة
وهذا بحمد الله تعالى وجه ظاهر لا يسنه سائر وكذا لو كان بمعنى امام او وراء قد دون قد يعني بمعنى
امام ووراء نقبض امام فقوله عليه السلام ما دون الخمار يصح ان يراد به هذا المعنى فيكون الوجه
دون الخمار لان الخمار الملحق على الرأس لا سيما اذا اسدل يكون امام الوجه فيكون الوجه دون
الخمار اي ورائه لا محالة ولا يتوقف على كونه مسوراً كله بالفعل ولا على كون الوجه بجميع اجزائه
خلفه محاذياً له كما قال امير المؤمنين صلوات الله عليه في الخوارج مصارعهم دون النطقة لما
قبل له عليه السلام اتهم قد عبروا جسر النهر وان والمعنى انهم لا يعبرون النهر بل يقتلون خلق النهر
والنهر يكون امامهم ويكونون دونه وهذا معنى قوله عليه السلام مصارعهم دون النطقة يعني
الماء وهي افسح كتابه عن الماء وفي الكافي في حديث النهر وان اقبل فارس ركض وقال يا امير
المؤمنين ابشر بالفتح قد والله قتل الفوم اجمعين فقال عليه السلام من دون النهر ومن خلفه
قال بل من دونه فقال عليه السلام كذبت والذي فلق الحبة لا يعبرون ابداً ومن الواضح ان
النهر لا يسنه هم وكونهم مسورين بالنهر غير مراد في المقام نكداً لقوله عليه السلام ما دون الخمار

براديه الوجه لكون الخمار الملقى على الرأس اذا اسدل مام الوجه فيكون الوجه دون الخمار وكون
 الوجه مسنورا بالفعل غير ملحوظ في هذا النحو من الاستعمال قال السيد الجليل الاديب السيد عليخان
 المدني شارح الصحيفة في قوله عليه السلام كانت عافيتك لنا حجابا دون ابصارهم دون هنا بمعنى
 قدام كقول الأعشى وصف زجاجة الكاس ربك القذى من دونها وهي دونه أي ثوبك القذى
 قدامها وهي قدامه لرقعتها وصفائها انتهى قلت هذا ظاهر في ان دون بمعنى قدام لا براديه
 الستر والحجاب والا لم يصح قول الأعشى ربك القذى من دونها وهي دونه فأن القذى لا يمكن
 ان يستر الكاس مع ان الأعشى وصف الزجاجه او خمرها بأنها دون القذى والقذى دونها
 ولا يجوز ان يراد انهما مسنورة بالقذى وانها بجميع اجزائها خلف القذى محاذية له فعلى
 هذا قوله عليه السلام دون الخمار براديه الوجه لأنه قدام الخمار الذي على الرأس والوجهة فالوجه دون
 الخمار وان لم يكن مسنورا كذا او بعضا وكذا قوله عليه السلام دون الستور بين قانت الكفين قدام
 الستورين الثاني لو سلمنا ان المراد بقوله عليه السلام ما دون الخمار ما يستره الخمار لكن العفا
 والمنديبات كما يسترن بالخمار رؤسهن وشعورهن كذا يسترن بالخمار وجوههن عند حضور الناظر
 ومفاجأته وانما يكشفن الوجه في الطرق مع عدم الناظر فاذا فاجهن الناظر غطين وجوههن ولا
 عبرة بالكواشف والمنبرجات وبالجمله فلا ريب ان الخمار كما انه لستر الرأس كذا هو الستر الوجه
 ايضا عند العفائف ولا ريب ان الوجه يكون مسنورا بالخمار في بعض الأحيان وان كان مكشوفاً في بعض
 الأحيان كما اذا لم يكن هناك ناظر فاعتبار حين خروج الوجه من الخمار خاصة دون وقت دخوله في
 الخمار لا وجه له بل هو ترجيح بلا مرجح بل الثاني احق بالأعتبار فحمل قوله عليه السلام دون الخمار
 على حال يكون الوجه مكشوفاً لا دليل عليه بل وصف اهل اللسان الوجه بكونه في الخمار وتحت الخمار
 مع كونه مكشوفاً في بعض الأحيان قاض بأنهم يعتبرون حال الستور ولا يلاحظون المعاني الأخرى التي
 سلفنا كما ان الحكم بدخول الرأس والرقبة في قوله ما دون الخمار ايضا كذلك اذا لا ريب ان النساء كثيراً
 ما يكشفن الرأس والرقبة ايضا بل اذا سترن الرأس والرقبة كثيراً ما يفي بعض الرأس والرقبة والشعر
 مكشوفاً وبالجمله فوصف الوجه بكونه دون الخمار وتحت الخمار بل وفي الخمار في كلام اهل اللسان
 والبلغاء والشعراء كثيراً جداً قال ابو الطيب

انني على شغفي بما في خمرها لأعف عما في سراويلها

وقال الرضى رضوان الله عليه

اهن الى ما نضمه الخمر والحلى واصدق عما في ضمان المأزر

وقال القاضي ابو علي التنوخي على ما ذكره ابن خلكان في تاريخه

فل للملحة في الخمار المذهب افسدت نسك اخي النقي المذهب

نور الخمار ونور خلدك تحنه عجباً لوجهك كيف لم يسلهيب

فهذا البيت اصرح صريح في كون الخمر تحت الخمار فلا يبقى ريب في كون الوجه دون الخمار مع تسليم

كون دون بمعنى تحت كما اعترف وفسره به شيخنا في الحقائق وكذا قول ابى الطيب صريح في كون الوجه

في الخمار فكيف يمكن الحكم بخروج وجه عن الخمار او يترك في كون الوجه تحت الخمار ودونه وقال الآخر

ولما تفاوضنا الحديث واسفرت وجوه زهاها الحسن ان شققنا

وهذا صريح في كون الفناء سائر الوجه ايضا اذ لا ريب ان مراده بالتقنع ستر الوجه بالفناء ولو كان

مراده بالتقنع ستر الرأس والرقبة خاصة لم يبق معنى لقوله وجوه زهاها الحسن ان شققنا مع ان

الأسفار خلاف الستر فلو لا ان النساء قد كن يسترن الوجوه حجاباً ويسفرن حيناً لم يحسن التعبير بالأسفار

كما لا يخفى وقال الحماسي

كان التأمل في وجهها اذا اسفرت بدد الكشمش

وقال آخر

اذا اسفرت كانت بعينك سحنة وان يرقعت فالفقر في غابة الفقر

وقال جرير

اذا اسفرت يوماً نساء مجاشع بدت سواة مما تجن البرافع

وقد صرح الحماسي بأن ستر الوجوه من عادة النساء المعافئ حيث قال

فدكن يجنبان الوجوه لسترأ والهوم جئن بدون للنظار

قال الشارح الخطيب التبريزي اي كانت نساءنا يجنبان وجوههن عفة وحياء فالأن ظهن للناظرين

لا يعقلن من الحزن ومما يدل على كون الوجه دون الخمار قول عنزة في معلقة المعروفة

ان تغد في دونه الفناء فأننى طب بأخذ الفارس المستلثم

قال الشارح الأعداء يقول مخاطباً عشيقته ان تروني وتوسلى دونه الفناء اي تترى عني

فَاتَّحَاقُ بِأَخْذِ الْفَرَسَانِ أَنْتَهَى قُلْتُ بِسْتَفَادٍ مِنْهُ أَمُورَ الْأَوَّلَاتِ الْفُتْنَاءُ الَّذِي هُوَ الْخُتَارُ كَمَا
صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَدَارِكِ حَيْثُ قَالَ الْخُتَارُ الْفُتْنَاءُ لِأَنَّهُ يَحْمِلُ بِهِ الرَّأْسُ مِمَّا يَسْتُرُ بِهِ الْوَجْهَ أَيْضًا بِأَرْخَاءِ الْخُتَارِ وَاسْتِدْلَالِهِ
كَمَا فِي الْأَحْرَامِ فَالْخُتَارُ يَكُونُ سَائِرَ الْوَجْهِ أَيْضًا كَالرَّأْسِ فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَادُونَ الْخُتَارُ
مَا يَسْتُرُهُ الْخُتَارُ كَانَ الْوَجْهُ دَاخِلًا لَا خَارِجًا عَنْهُ فَإِنْ مَعْنَى قَوْلِهِ أَنْ تَعْدَ فِي دُونِ الْفُتْنَاءِ هُوَ سَائِرُ الْوَجْهِ
بِالْفُتْنَاءِ كَمَا لَا يَخْفَى قَالَ فِي الْقَامُوسِ وَاعْدَ فُتْنَى الْمَرْأَةِ فُتْنَانُهَا أَرْسَلَنِي عَلَى وَجْهَيْهَا الثَّانِي أَنْ قَوْلَ
السَّاعِرِ أَنْ تَعْدَ فِي دُونِ الْفُتْنَاءِ يَسْتَلْزِمُ كَوْنُ وَجْهَيْهَا دُونَ الْفُتْنَاءِ لَا تَهَا إِذَا عُدَّتْ الْفُتْنَاءُ دُونَ الشَّيْءِ
بِصَبْرِ وَجْهَيْهَا دُونَ الْفُتْنَاءِ لَا مَحَالَةَ فَظَهَرَ أَنَّ وَصْفَ الْوَجْهِ بِكَوْنِهِ دُونَ الْفُتْنَاءِ وَالْخُتَارُ كَانَ شَائِعًا فَقَوْلُهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَوَايَةٍ فَضِيلُ مَادُونَ الْخُتَارُ كَمَا يَتَّعَى الْوَجْهَ خَاصَّةً دُونَ الرَّأْسِ وَالرَّقْبَةِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَيْكَ
أَنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ قَوْلِ عَنُوتٍ أَنَّ سَائِرَ الْوَجْهِ كَانَ شَائِعًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَيْضًا عِنْدَ إِذَا التَّزَمَ مِنَ الشَّاطِرِ فَلَا يَنَافِي
ذَلِكَ كَشْفِ الْوَجْهِ أَحْيَانًا عِنْدَ إِزَادَةِ الْكَشْفِ فَإِنَّ كَثِيرًا مِمَّا يَكْشِفُ الرَّأْسَ وَالرَّقْبَةَ أَيْضًا كَلَا وَبَعْضُهَا
ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْحَدَائِقِ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَادُونَ الْخُتَارُ مَا يَسْتُرُهُ الْخُتَارُ مِنَ الرَّأْسِ وَالرَّقْبَةِ دُونَ
الْوَجْهِ فَإِنَّهُ خَارِجٌ عَنْهُ ضَعِيفٌ جِدًّا بَلِ الظَّاهِرُ الْمُنْبَادُ بِدُخُولِ الْوَجْهِ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَادُونَ الْخُتَارُ
وَلَا يَنَافِيهِ كَشْفُ الْوَجْهِ أَحْيَانًا كَمَا لَا يَنَافِي ذَلِكَ كَشْفُ الرَّأْسِ وَالرَّقْبَةِ أَحْيَانًا وَتَمَّ بَدَلٌ عَلَى شِبَعِ سَائِرِ
الْوَجْهِ بِالْخُتَارِ وَالْفُتْنَاءِ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ الْجَلِيلُ الزَّاهِدُ وَرَامُ بْنُ أَبِي فَرَّاسٍ فِي تَنْبِيهِ الْخَوَاطِرِ الْمَعْرُوفَةِ
بِمَجْمُوعَةِ وَرَامٍ أَعْلَمَ أَنَّ الدُّنْيَا مِنْ بَيْنَةِ الظُّوَاهِرِ قَبِيحَةِ السَّرَائِرِ وَهِيَ تَشْبِهُ عَجُوزًا مِنْ بَيْنَةِ مُنْجِدٍ النَّاسِ بِظَاهِرِهَا
فَإِذَا وَقَفُوا عَلَى بَاطِنِهَا وَكَشَفُوا الْفُتْنَاءَ عَنْ وَجْهِهَا تَمَثَّلَ لَهُمْ قُبَاهُهَا فَتَدَمَّعُوا عَلَى اتِّبَاعِهَا أَنْتَهَى بِشَهِيدٍ
لَهُ قَوْلُ الطَّائِفَةِ وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي دَلَالِ الْأَعْبَادِ

كَشَفْتُ فُتْنَاءَ الشَّرِّ عَنْ حُرُوجِهِ فَطَبَّرْتُهُ عَنْ فِكْرِهِ وَهُوَ وَاقِعٌ

وَبَشَّهْدٍ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ كَوْنِ الْخُتَارِ سَائِرَ الْوَجْهِ أَيْضًا كَمَا أَنَّ سَائِرَ الرَّأْسِ قَوْلُ الصَّدِّيقِ الصَّغِيرِ فِي بَيْتِ
الْكَبِيرِ سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْهَا فِي خُطْبَتِهَا الْمَعْرُوفَةِ فِي مَجْلِسِ بَزِيدٍ لَعَنَهُ اللَّهُ مِنْ الْعَدْلِ يَا ابْنَ الطَّلَقَاءِ تَحْدِثُ
حَرَائِكَ وَأَمَانِكَ وَسُوءَ بَنَاتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سَبَابًا قَدْ هَنَكَتْ سُنُورُهُنَّ وَأَبْدَيْتِ
وُجُوهَهُنَّ لِي أَنْ تَعَالَتْ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا بِتَصَفِّحِ وَجُوهِهِنَّ الْغَرِيبِ وَالْبَعِيدِ وَالْذَنِّ وَالشَّرِيفِ فَإِنَّهُ
بَدَلٌ عَلَى أَنَّ الْفُتْنَاءَ وَالْخُتَارَ كَانَتْ سَائِرَ لَوْجُوهِهِنَّ أَيْضًا كَمَا كَانَتْ سَائِرَ لِرُؤُوسِهِنَّ وَالْأَلَا لَكَانَ الْأَنْبَاءُ
مَعَ فُتْنَانِهَا وَبَلَاغَتِهَا وَبَلَاغَتِهَا الْغَايَةِ الْفُصُوءِ فِيهَا حَتَّى قَبِيلُ كَانَتْهَا تَفَرَّغَ عَنْ لِسَانِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ

صلوات الله عليه ان تقول قد أبدت رؤسهن وشعورهن ونحو ذلك وايضا لا شك ان قولها
أبدت وجوههن إشارة الى سلب الفناع والخمر والجلايب والملاحف فلو لا انها كانت سائرة للوجه
ايضا لم يستحسن بل لم يصح نسبة ابداء الوجه الى يزيد لعنه الله بسبب سلب الثياب وبالحيلة لو كن
معاذ الله قبل السلب والاسر غير مستورات الوجه لم يصح نسبة ابداء الوجه الى يزيد لعنه الله لأن ما
كان باديا لا يصح فيه الابداء وانما يتصور الابداء فيما كان مستورا كما لا يخفى وهذا الكلام الشريف
كما انه يقضى بكون الخمار والفناع سائر الوجه كذا يؤمى الى وجوب ستر الوجه وحرمة نظر الأجانب اليه
اليه ايضا وان كشف الوجه ونظر الأجانب اليه اعظم مصيبة من كشف الرأس والشعر عندها
لأنه لو كان ابداء الوجه والكفين سائرا شرعا وكان نظر الأجانب الى الوجه والكفين لا ينج فيه اصلا
وكان كشف الرأس والشعر لدى الأجانب محرما شرعا دون الوجه والكفين كما يقوله العامة لكان كشف
الرأس والشعر اعظم مصيبة لديها حينئذ من كشف الوجه فكان الحق بالذكر في مقام ذكر المصائب
والاحتجاج فكان من الواجب ان تقول عليها السلام قد أبدت رؤسهن وشعورهن فذكرها
صلوات الله عليها لا ابداء الوجه في مقام الاحتجاج على يزيد لعنه الله وابتناء ظلمه دون كشف الرأس
اوضح دليل على كونه غير سائغ في الاسلام وانه ظلم عظيم واعظم من كشف الرأس والشعر كما لا يخفى لان
وفوع ما هو محرر شرعا ولو اضطررنا بظلم ظالم اشد مضاضة واعظم مصيبة لدى اولياء الله
من السائغ شرعا وان كان مما يشق على الطبع كثيرا وايضا يدل عليه قول الشريف الرضي

قد سلب الفناع من كل وجه فيه للصون من فناع بدل

فلو لم يكن الفناع سائرا للوجه ايضا كالرأس بل يكون الوجه مكشوف خارجا عن الفناع لم يصح نسبة
سلب الفناع الى الوجه بل كان الواجب على السببان بقول قد سلب الفناع من كل رأس فقوله قد
سلب الفناع من كل وجه يدل على ان الفناع يكون سائرا للوجه ايضا كالرأس فصح ايضا سلب الفناع
الى الوجه والا لم يكن صحيحا كما لا يخفى وفي كلام العرب له شواهد جملة تدل على ما ذكرنا منها قول

عمر بن دبيعة

ولما فاضنا الحديث واسفرت وجوه زهاها الحسن ان تنقفا

فلولا ان الفناع يكون سائرا للوجه ايضا لم يستحسن نسبة النقع الى الوجه ولا الثبير بالأسفار
عن عدم النقع فان الوجه لو كان مكشوف فلا معنى لقوله واسفرت وجوهه ولو كان الفناع سائرا

للرأس فقط دون الوجه لم يكن معنى لقوله وجوه زهاها الحسن ان تنقعا وتمايدل على ان المراد
بقوله عليه السلام ما دون الخمار هو الوجه دلالا واضحة لا يفي معها مجال للرب قول الحاسي
قالفت قناعا دون الشمس انفت بأحسن موصولين كفت ومعهم
فان المراد بالشمس وجهها فجعل وجهها دون الفناع الذي يكون على الرأس والفناع مثل الخمار او
هو الخمار قال في القاموس المفع والمفعلة ما يثقع به المرأة راسها والفناع بالكسر اوسع منها فظهر
ان الوجه بوصف بكونه دون الخمار والفناع وهو استعمال شائع في كلام العرب مع ان الفناع مما يستر
به الرأس فقوله عليه السلام ما دون الخمار من الزينة في صحبة فضيل معناه والوجه من الزينة ويشهد
لكون الخمار سائر الوجه ايضا اذا اردت ستره ما روى ان الثابتة التي بيانه دخل على النعمان بن المنذر
ملك العرب فاجأته المنجدة امرأة النعمان فسقط نصفها عنها فستر وجهها بمعصمها والى ذلك
امثال الثابتة بقوله

سقط النصف ولم يرد اسقاطه فتناولته واتقنا باليد

وهذا يدل على ان النصف وهو الخمار ونصفه كما يكون سائر الرأس يكون سائر الوجه ايضا اذا
ارادت المرأة ستر الوجه لانها انما احتاجت الى ستر الوجه بيدها ومعصمها السقوط نصفها عنها
الا لغط وجهها بنصفها ولم تنقر الى ستر الوجه باليد وهذا يدل على ان ستر الوجه بالخمار كان
شائعا في العفائف واهل المروءة في الجاهلية ايضا ولا ينافيه كشف الوجه احيانا بل يظهر من كلامه
الهدى في اماليه ان الفناع والرداء والبرقع كلها مما يستر به الوجه فانه رحمه الله ذكر في قول الشاعر
من كل عجزاء سقوط البرقع بلهاء لم تحفظ ولم تنصع
ما لفظه الشريف قائما قوله سقوط البرقع فاراد انها تبرز وجهها ولا تستر به فقد بحسنه وادلا لا يهازل
مثل قوله سقوط البرقع قول الشاعر

ولما نوافقنا وسلمنا قبلت وجوه زهاها الحسن ان تنقعا

ومثله بها شرق من زعفران وعنبر اطارث من الحسن الرداء المحب

انتهى واصرح من الكل قول ابى الطيب المثنى

اني على شغفي بما في خمرها لا عفف عما في سراويلها

وقال العلامه العكبري في التبيان الخمر جمع خمار وهو ما يستر به المرأة اي تغطي به راسها واصلاها

قال تعالى وليضربن بحجرهن على جنوبهن الى ان قال في معنى البيت يريد ان مع حق لوجوههن انفق
عن ابدانهم انتهى وهذا اظهر ظاهر في كون الوجه داخل في الخمار لا خارجا عنه فان لو كان خارجا
عن الخمار لم يصح قول المتنبي بانه في الخمار فاذا صح قول المتنبي بان الوجه في الخمار فكيف يعقل الشك في
كون الوجه دون الخمار لان قول المتنبي يحتمل امرين الاول ان يكون وصفه للوجه بانه في الخمار بانه
كون الوجه مستورا بالخمار فلا يرياب عاقل ان وجه محبوبه لم يكن مستورا بالخمار دائما بل يستر
وجهاها بالخمار اذا ارادت التستر وتكشف وجهها اذا شئت كما هو المعتاد في سائر النساء فاذا
صح مع ذلك للمتنبي ان يقول اني على شغف بما في خمرها يريد به وجهها فكيف لا يصح ارادة الوجه
من قوله عليه السلام ما دون الخمار وكيف يعرض عليه بان النساء قد يكشفن الوجوه ولا يكون
الوجه مستورا بالخمار دائما ان هذا الشيء عجاب ثم انظر ايها المناقل الى العلامة العكبري كيف
فسر الخمار بما تغطي به المرأة رأسها ثم فسريبت المتنبي بقوله يريد اني مع حتى لوجوههن فلو كان
الخمار مختصا بالرأس ولم يمكن مما يستر به الوجه ايضا لم يصح هذا التفسير بل كان على العكس ان
يفسريبت المتنبي هكذا اني مع حتى لرؤسهن وشعورهن كما فسريبتنا في الحدائق قوله عليه السلام
ما دون الخمار بما يستره الخمار من الرأس والرقبة فظهر مجددا لله تعالى كالشار على علم ان الخمار
وان كان على الرأس لكن النساء يسترن بالخمار وجوههن ايضا اذا اردن التستر ولا ينافيه
كشف الوجه احبافا والثاني ان يكون قول المتنبي وجعله الوجه في الخمار باعتبار احاطة الخمار
بالوجه وان لم يكن الوجه كله او بعضه مستورا فصح وصفا لمحاط بكونه في المحيط فلذا قال المتنبي
ان الوجه في الخمار وان كان مكشورا فنقول بهذا الاعتبار ايضا فصح ان يقال ان الوجه دون
الخمار فان المحاط دون المحيط وبالحكمة فالحكم بكون الوجه خارجا عن الخمار لا وجه له فاما يكون
خارجا لا يجوز وصفه بكونه في الخمار قطعاً فاذا جاز وصفه بكونه في الخمار ثبت كونه داخل في
الخمار مثل الرأس والرقبة مع ان قوله عليه السلام دون الخمار اوسع دائرة من قوله في الخمار
لجواز ارادة المعاني الأخرى من دون كمام ووراء وتحت نفخ فوق وعند وعلى جميع التقادير
فيكون الوجه دون الخمار وان لم يكن في الخمار الثالث لو سلمنا عدم وضوح دلالة قوله
ما دون الخمار في نفسه مع قطع النظر عن الضرائر وفرض الشك في ذلك فنقول ان في الرواية
فريضة واضحة تدل على ارادة الا مام عليه السلام المعنى الذي ذكرناه ونسفي المعنى الذي ذكره

الوجه
الثالث

صاحب الحدائق رضوان الله عليه لا ريب ان ظاهر قوله عليه السلام ما دون السواربين ما كان
اسفل من السواربين وليس معناه ما كان مسنورا بهما كما لا يخفى فكنا قوله عليه السلام
ما دون الخمار بهاد منه ما كان اسفل من الخمار ولا ريب ان الوجه اسفل من الخمار لانه يكون على الرأس
وبالارسال يستربه الوجه ايضا فيدخل الوجه في قوله عليه السلام ما دون الخمار على كل حال و
ان لم يكن الوجه مسنورا بالخمار وقد اعترف صاحب الحدائق بان دون في قوله عليه السلام
دون الخمار وقوله دون السواربين بمعنى تحت بمعنى الجبهة المقابلة للعلو ولا شك ان السر غير
ملحوظ في هذا المعنى فطعا ودون في قوله عليه السلام دون الخمار كقوله عليه السلام دون
السواربين مستعمل في معنى واحد وايضا لا ريب ان قوله عليه السلام ما دون السواربين يشمل
جميع ما كان تحت السواربين اى اسفل منهما ولا ريب ان الكفين بتمامهما داخلان فيما دون السواربين
فقد خل الكفان في الوثبة المنهى عن ابدانها في الآية الشريفة فتدل الرواية على حرمة النظر الى
الكفين لا على استثناءهما وتدل على ارادة ذلك من الآية فتكون الرواية مفسرة للآية ودالة على
حكم الكفين وحرمة النظر اليهما فعلى هذا قوله عليه السلام ما دون السواربين قرينة واضحة على
دخول الوجه في قوله عليه السلام دون الخمار اذ لم يفل احد بحرمة النظر الى الكفين وجواره الى
الوجه ولا وجه له اصلا وسوق الرواية ايضا باية التفكيك بل لا بد اما ان يحمل على ما ذكرناه في
معنى الرواية وهو الحق واما ان يحمل على المعنى الذي ذكره صاحب الحدائق ولا يمكن المصير الى
ما ذهب اليه في معنى الرواية لعدم امكان ذلك في قوله عليه السلام ما دون السواربين فتعين
الحمل على المعنى الذي ذكرناه لا يقال ان قوله عليه السلام ما دون السواربين وان كان شاملا للكفين
كما قلت لكنه مختص بما دل على استثناء الكفين فخرج الكفان من قوله عليه السلام ما دون السواربين
ويبقى الباقي لا نأفول قوله عليه السلام ما دون السواربين لا يقبل اخراج الكفين فاذا خرج منه
الكفان فأتى شيء يفي بحتمه لان الكفين من موضع السواربين وهو المعصم الى الاصابع قال في
كشف اللثام والمراد بالكف اليد من رؤس الاصابع الى المعصم لانه المنبأ در في مثله قال في القاموس
والمعصم كغير موضع السواربين اليد وقد اعترف به في الحدائق والمعصم موصول بالكفين كما قال
الحجاسي فالتفت قناعاته وانه الشمس وانفت باحسن موصولين كف ومعصم
فصحة فضيل صريحة الدلالة على كون ما دون السواربين من الوثبة المنهى عن ابدانها والسواربين

المعصم فدون السوار معناه دون المعصم وليس دون المعصم إلا الكف لأن المعصم موصول
 بالكف فكيف يصح الحكم بكون المراد بما دون السوار بين ماعد الكفتين واثني ماعد
 الكفتين مع ان المعصم موصول بالكفتين وهو موضع السوار ولو فرض كون السوار مرتفعاً قليلاً
 عن الزند فحمل قوله عليه السلام ما دون السوارين على خصوص ذلك المقدار الأقل في غايته البعد
 لا دليل عليه ولا قرينة تؤمى اليه بل الظاهر ان المراد بما دون السوارين الكفتان خاصة كما ان ما
 دون الخمار كتابته عن الوجه الرابع انه لو كان المراد بقوله عليه السلام ما دون السوارين ماعد الكفتين
 كما قاله صاحب الحقائق حيث قال ما لفظه الشريف قوله عليه السلام ما دون الخمار اي ما يسره
 الخمار من الرأس والرقبة فهو من الزينة وما خرج عن الخمار من الوجه فليس منها وما دون السوار
 يعني من البدن وهو ماعد الكفتين يلزم التكرار في كلام المعصوم عليه السلام بلا فائدة ومعاد
 الله من ذلك لأن ماعد الكفتين من البدن ليس إلا الذراعان او ما فوق الذراعين من العنق
 والذراعان هما مورد سوال فضيل وقد ذكر حكمهما المعصوم عليه السلام بقوله نعم فلا فائدة
 في ذكره بعد بقوله ما دون السوارين فيكون معنى الخبر نعم الذراعان من الزينة وما دون
 الخمار من الزينة والذراعان من الزينة وحمله على خصوص ما بين السوار والزند مع فرض
 كون السوار مرتفعاً قليلاً من الزند مع عدم القرينة عليه تكلف مستغنى عنه مع انه جزء من
 الذراع فلا حاجة الى ذكره بالخصوص مع انه لا اعتبار لهذا الفرض الخاص والحكم الشرعي لا
 يبيع الفروض وحمل الكلام المطلق على بعض الفروض بخصوصه من غير دليل غير صحيح لأنه يمكن
 ان يفرض كون السوار واسعاً فيصل الى ما دون الزند في بعض الاحيان والحق ان فرض ارتكاف
 السوار عن الزند لا يرفع اصلاً لأن جميع المسافة التي تكون موضعاً للسوار ومجالاً ومجرى
 له كله معصم والظاهر ان المعصم له امتداد يجوز فيه السوار كما يشهد له قول الشريف الرضي في
 اخيه علم الهدى رحمه الله

عذت كفت مجدك من مدحني تجول معاصمها في سوار

فان جولا المعصم في السوار يقتضي امتداده فنادون السوار معناه ما كان اسفل من
 المعصم كله اي من الجزء الاخير المتصل بالزند وليس الا الكف خاصة فنادون السوار هو
 الكف لا غير وبالجمله فالظاهر من قوله عليه السلام ما دون السوارين ما دون المعصم

والمعصم موصول بالكف فليس دونه المعصم إلا الكف فالمراد بقوله عليه السلام ما دون السوار
 الكفان خاصة كالأدب يخفى ومن هنا ظهر لك أنه ليس لأحد أن يقول أن دون كما يجي بمعنى تحت
 كذا يجي بمعنى فوق فلعل معنى قوله عليه السلام وما دون السوار من ما فوق السوار من قبل
 بمفهومه أن ما تحت السوار من خارج من الزينة أعني الكفين وهو المطلوب وذلك لما ذكرنا
 أن ما فوق السوار هو الذراعان وقد أظهر حكمه عليه السلام بقوله نعم فلا فائدة في التكرار
 وأما ما فوق الذراعين فلا يحتاج إلى التبيين مع أنه يعلم حكمه بالأولوية من حكم الذراعين و
 كذا ليس لأحد أن يقول أن دون وإن كان بمعنى تحت كما هو الظاهر المتبادر في المقام لكن
 الكفين ليسا دون السوارين حتى يدل الخبر على دخول الكفين في الزينة المنتهى عن إبدائها كما
 قلتم في معنى الخبر بل الكفان فوق السوارين فتدل الرواية على استثناء الوجه والكفين كما يظهر
 هذا المعنى من صاحب فلا تدل در حيث قال ما لفظ الشريف فما فوق الخمار هو الوجه وما فوق
 السوار هو الكف فهو من الزينة الظاهرة المستثناة وما دونها كالعنق والصدر والذراع فهو
 من الزينة المحرمة انتهى قلت هذا ينبغي عيب مخالف لما عليه العرف ولم يسمع في كلام أحد أن
 الوجه فوق الخمار بل الخمار يكون فوق الوجه والوجه تحته ولذا روي أن الخمار الملقى على الرأس
 يكون فوق الوجه وإن لم يكن سائرا للوجه بالفعل وأما إذا ألقى على الوجه كما في وقت إرادة
 ستر من الأجانب فالأمر أوضح وبالجمل فوصف الوجه بكونه فوق الخمار يستلزم وصف الخمار
 بكونه تحت الوجه وهو واضح الفساد وكذا جعل الكفين فوق السوارين خلافا لظاهر بل
 المتعارف الشائع في العرف وصف الكفين بكونهما تحت السوارين لأن مقتضى الخلقة الأصلية
 إرسال اليدين لأرفعهما ولأدبرهما عند إرسال اليدين تكون الكفان تحت السوارين لا
 فوقهما مع أنه لو سلمنا صحة إطلاق كون الكف فوق السوار يلزم المحذور والتأني
 هو التكرار بل فائدة لأن ما دون السوارين هو الذراع على هذا التقدير كما يظهر من كلام
 صاحب الفلا تدا أيضا وبشهادة لما ذكرناه من رواه القتي في تفسيره وهذا التفسير الشريف
 وإن كان موجودا عندنا بحمد الله تعالى لكن الأولى نقل الرواية المشارة إليها الجدا فيقال
 في الحدائق وفي تفسير الثقة الجليل على ابن أبي عمير قال وفي رواية أبي الجارود عن أبي بصير
 عليه السلام في قوله تعالى ولا يبدن ذينهن إلا بما ظهر منها في الشباب والكحل والخاتم

خضاب الكف والسوار والزينة ثلاث زينة للناس وزينة للحرم وزينة للزوج فاما زينة
 الناس فقد ذكرنا واما زينة الحرم فوضع الفلادة فما فوقها والدمليج وما دونه والخلخال
 وما أسفل منه واما زينة الزوج فاجسد كله انتهى ويستفاد من هذه الرواية الشريفة امور
 منها ان دون بمعنى تحت اعنى الجبهة السفلى وان الكفين والاصابع دون الدمليج اى تحته و
 أسفل منه لا فوقه وان القدمين دون الخلخال اى أسفل منه لا فوقه فكذلك رواية فضيل لا
 ريب ان الكفين دون السوارين اى أسفل منهما لا كما قاله صاحب الفلاد ثبات الكف فوق السوار
 ومنها ان هذه الرواية ظاهرة في كون موضع الفلادة فما فوقه من الوجه والرأس والدمليج و
 ما دونه من الكفين والاصابع والخلخال وما كان أسفل منه من القدمين من الزينة المختصة
 بالمحارم فلا يجوز النظر الى هذه الاشياء لغیر المحرم اذ التفصيل فاطع للمشرك لانه لو جاز النظر اليها
 لغیر المحرم لم يكن موضع الفلادة فما فوقه والدمليج وما دونه زينة للمحرم خاصة وهو خلاف
 ظاهر الرواية ومنها ان ما ظهر مفسر بالشباب والكحل والخاتم وخضاب الكف والسوار لا الوجه
 والكفين كما يقولون والتفسير بالشباب موافق لتفسير ابن مسعود والتفسير بالكحل والخاتم
 موافق للأخبار الاخر ولو كان الوجه والكفان داخلين في الزينة الظاهرة لكانا احق بالذكر
 فنزل ذكر الوجه والكفين في تفسير ما ظهر والافضار على ذكر الشباب والكحل والخاتم وخضاب
 الكف والسوار فربينة واضحة على عدم كون الوجه والكفين داخلين فيما ظهر وذكر الكحل والخاتم
 لا يستلزم ذلك كما لا يخفى **الخاص** وجه لطيف دقيق وهو انه لو كان مراد الامام عليه السلام
 ما فهمه هؤلاء الاجلاء رضوان الله عليهم من استثناء الوجه والكفين وعدم دخولهما في الزينة
 المنتهى عن ابدائها فقال عليه السلام نعم ما دون الحار وما دون السوار من الزينة بدون الواو
 العاطفة فانها ان الواو العاطفة يدل على ما قلناه في معنى الرواية وظاهر في دخول الوجه والكفين
 في الزينة المنتهى عن ابدائها وتوضيحات فضلاء لما سئل عن حكم الذراعين هل هما داخلان في
 الزينة المنتهى عن ابدائها اجاب عليه السلام بدخولهما بقوله نعم ثم بين عليه السلام ما هو اخفى
 من حكم الذراعين وهو دخول الوجه والكفين ايضا في الزينة المنتهى عن ابدائها لاشهاد
 استثناءهما بين العامة فقال عليه السلام نعم الذراعان من الزينة والوجه والكفان ايضا
 من الزينة فحسن العطف بالواو لان العطف يقتضى المغايرة والعطف يدل على ان الامام

في
 الزينة

يريد بيان دخول شيتين اخرين مستفليين في الزينة مثل الذراع وان الحاجة ماسة الى بيانها
 من غير سؤال واما لو كان مراد الامام عليه السلام بيان استثناء الوجه والكفين فلا يستحسن ان
 الواو العاطفة بل ينبغي ان يقول نعم ماعدا الوجه والكفين من الزينة او نحو ذلك بدون الواو
 العاطفة اذ لا حاجة حينئذ الى العطف لان ماعدا الوجه والكفين شامل للذراعين وغيرهما
 فلا حاجة الى الحكم بدخول الذراعين او لا بقوله نعم ثم العطف عليه بعبارة شاملة لهما و
 غيرهما بل يكفي العبارة الجامعة من غير حاجة الى العطف والعطف لو سلم صحته فلا ريب انه خلاف
 الظاهر لان ظاهر العطف يقتضي المغايرة والاستقلال مع ان قوله عليه السلام مادون الخمار
 والسواربين على ما فسرهما شجنا ليس كلاهما جامعاً فينبغي مفاد قولنا ماعدا الوجه والكفين بل
 بناء على التفسير المذكور قوله عليه السلام دون الخمار مختص بما يستره الخمار من الرأس والرقبة لا
 يشمل سائر جسد المرأة وقوله مادون السواربين مختص بالجزء الاخير من الذراعين فقوله ما
 دون الخمار والسواربين ليس مفاده مفاد قولنا ماعدا الوجه والكفين الشامل لجميع جسد المرأة
 عدا الوجه والكفين **السؤال** ان سؤال فضيل عن الذراع خاصة دون الوجه والكفين
 بظاهره على انه كان معقداً لجواز النظر الى الوجه والكفين لأشهاد استثنائهما بين العامة وكثرة
 انكشافها لكنه كان شاكاً في الذراعين مع احتمال الجواز لاجل ثوبهم العسر والخرج او لشروع انكشاف
 ايضاً ولو كان عالماً بتحريم النظر الى الوجه والكفين لم يسأل عن الذراعين لأن حرمة النظر الى الوجه
 والكفين قاضية بتحريم النظر الى الذراعين بالذات ولو تيقن فلذا اجاب عليه السلام بدخول الذراعين
 في الزينة ودخول الوجه والكفين في الزينة المنهي عن ابدانها لكونه اخفى واما المستور بالخمار من
 الرأس والرقبة وماعدا الكفين من السدين فدخوله في الزينة ظاهر لا حاجة الى بيانه وتحريم
 النظر اليه كتحريم النظر الى سائر جسد المرأة مما عدا الذراعين والوجه والكفين واضح معلوم لكل
 احد فكيف مثل فضيل فقول المعصوم عليه السلام مادون الخمار ومادون السواربين اما ان يراد
 به بيان استثناء الوجه والكفين وجواز النظر اليهما فظاهر انه غير محتاج اليه لأن فضيله كان
 عارفاً به كما يظهر من عدم سؤاله مع كونه محل الحاجة اذ ليس عدم سؤاله الا لكونه واضحاً لجواز
 التحريم والاما استل عن الذراعين لكونها اولية بالتحريم من الوجه والكفين واما ان يراد به بيان
 دخول سائر الجسد ماعدا الذراعين والوجه والكفين في الزينة المنهي عن ابدانها وهذا

الوجه
 المستأثر

ظاهرانه غير محتاج اليه لانه من الواضحات لا يخفى على احد فضلا عن فضيل مع ان قوله
 مادون الخمار ومادون السوارين على تفسير شيخنا لا يعتم جميع ما عدا الوجه والكفين والامان
 يراد به خصوص المستور بالخمار وما عدا الكفين من البدن فهو ايضا غير محتاج اليه وهل هو الا
 كالبطن والظهر والساق والمضد وعلى جميع التقادير لا حاجة الى قوله عليه السلام مادون الخمار
 ومادون السوارين بعد قوله عليه السلام نعم الدال على حكم الذراعين الذي هو مورد
 السؤال فان الزيادة على جواب السائل المتعلق بمورد سؤاله لا بد لها من فائدة مهمة ولا فائدة هي
 فيها على تقدير جواز النظر الى الوجه والكفين واما على ما قلناه في معنى الرواية الشريفة فقوله
 مادون الخمار ومادون السوارين مشتمل على فائدة مهمة والحاجة الى هذا الكلام شديدة لان
 المعصوم عليه السلام بين ما كان اخفى من مورد سؤاله شفقة به ورحمة وحاصل الخبر ان
 فضيلة لما سأل عن حكم الذراعين دل على كون الجواز محتملا عنده وعدم سؤاله عن الوجه والكفين
 مع شدة الأبناء ظاهرة في اعتقاده جوازه فقال عليه السلام نعم الذراعان من الرتبة المنحة
 عن ابدانها والوجه والكفان ايضا منها وان شئنا استثنائهما بين العامة فما ظنك بالذراعين
 فذكر حكم غير مورد السؤال بالعطف مما يفيد التأكيد والمبالغة في ثبوت الحكم في مورد السؤال
 وهذه سنة سنينة في شريعة السؤال والجواب نظيره ما رواه الصدوق عن اسحاق بن عمار
 قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام انظر المملوك الى شعرمولة قال نعم والى ساقها وهذه
 الرواية وان كانت محمولة على التقية لكن الشاهد في ان ذكر الساق وعطفه على الشعر مع عدم
 السؤال عنه مبالغة في بيان جواز النظر الى الشعر تقية كما ان المصنوع في المقام يذكر مادون
 الخمار والسوارين مع عدم السؤال المبالغة في تحريم النظر الى الذراعين بان الوجه والكفين
 ايضا يحرم النظر اليهما فكيف بالذراعين السابغ ان المراد بقوله عليه السلام مادون الخمار
 اما ان يكون ما تحت الخمار بمعنى الجهة السفلى كما مر واعترف به صاحب الحدائق وهو المناسب
 لقوله عليه السلام مادون السوارين اذ لا ريب ان المراد به الجهة السفلى دون المستور بالسوارين
 واتحاد الساق يقتضي ارادة مثله في قوله عليه السلام دون الخمار ايضا كما لا يخفى فحينئذ
 نقول لا ريب ان الخمار الملفى على الرأس يكون فوق الوجه والوجه تحته فبذلك لا يخفى في قوله عليه
 السلام مادون الخمار ولا يصح ان يقال ان الوجه فوق الخمار قطعا بل لا ريب في صحة وصف الخمار بأنه فوق

وجه
 الخمار

الوجه لا سيما اذا ارخى واسدل على الناصية والفصاص وان لم يكن الوجه مسنورا كله وبعض
فكيف اذا اسدل الى الأنف والقم كما في الأحرام قال في النافع والرباض ويجوز لها ان تسدل الى
نرسل خمارها وفنائها من رأسها الى طرف انفها عند علمائنا اجمع وامّا ان يكون المراد به ما
كان مسنورا بالخمار فلا ريب ان الحرائر والعفاف بسرن بالخمار وجوههن كما بسرن به رؤسهن
بل ربما كان الفارق بين الأمتة والحرة سر الوجه وكشفه قال الحماسي

ونسوتكم في الزرع باد وجوهها بخلن ماء والأماء حرائر

وقال آخر قد كن بخبان الوجوه تسرا واليوم جعن بدن للنظا

وحسبك ان النساء بسرن وجوههن بالخمار والجلباب في حال الأحرام وقد دل اخبار
كثيرة على جواز سترهن وجوههن في حال الأحرام مع ان احرام المرأة في وجهها وهذا يدل

على غاية عظيمة من الأهمية في سر النساء عند الشارع والجواز هنا بالمعنى الأعم فلا ينافي الوجوه
قال في جواهر الكلام بل في كشف اللثام اما جواز الستر بل وجوبه فمع الأجماع لا تنه عن عورة

بلزمن الستر من الرجال الأجانب وللأخبار كقول الصادق عليه السلام لسما عذ ان مربها

رجل استترت منه بثوبها الى ان قال وفي المرسل عن عائشة كان الركبان يهرقون بنا ونحن محرمات

مع رسول الله صلى الله عليه واله فاذا جاؤنا فاسدلت احدا فاجلبيا بها من رأسها على وجهها

فاذا جاؤنا كشفنا انتهى ملخصا الشايع ان لو كان المراد بما دون الخمار ما بسره الخمار

عند كشفنا الوجه خاصة كما ذهب اليه صاحب الحدائق فمع انه لا دليل عليه ولا قرينة تؤيد اليه

بلزم خلق كلام المعصوم عليه السلام عن الفائدة المعند بها لأن ما عدى الوجه والكفين

والذراعين مما لا شبهة في دخوله في الزينة المنهية فبان دخول القدر المسنور بالخمار من

الرأس والرقبة خاصة دون المكشوف منهما ومن غيرها وكذا المسنور بالسوار خاصة والقدر

القليل الذي بين السوار والرقبة خاصة لا وجه له اصلا اذ الظاهر ان منشأ التوقف انما هو

الأنكشاف غالبا ولذا سئل فضيل عن الذراعين لكشفهما غالبا عند مزاوله الأشياء فما يكون

مكشوف غالبا او في بعض الأحيان احق بالبيان من المسنور غالبا كما لا يخفى واما بناء على

المعنى الذي ذكرنا فلا ريب ان الوجه والكفين لما كان الغالب كشفهما مع عدم الناظر بل مع

وجود الناظر ايضا في كثير من النساء الغير المندوبات وكان المشهور بين العامة استنقائهما و

الوجه
الشام

هو السبب الأصلي للأشياء عند الحاجة أيضاً كان التنبه على حكمها ودخولها في الرتبة المنتهى
عن إبدائها بعد بيان دخول الذراعين فيها في غاية الحسن مشتملاً على فائدة مهمة عظيمة
لأبد من التنبه عليها الشاسع لأرباب ان ظاهر الرواية بل صريحاً اتحاد حكم الذراعين و
مادون الخنما ومادون السوارين ودخول الثلاثة بأجمعها في الرتبة المنتهى عن إبدائها وإنما الكفاية
في تعيين المراد بقوله عليه السلام مادون الخنما ومادون السوارين وإيضاً الظاهر ان الباعث
على توهم عدم دخول الذراعين في الرتبة المنتهى عن إبدائها وتوهم استثنائها ما ظهورها و
انكشافها غالباً عند الحاجة كما ان الباعث على توهم استثناء الوجه والكفين أيضاً انكشافهما و
ظهورهما عادة في الحاجات والمعاملات فبدخلان في الرتبة الظاهرة المستثناة بقوله تعالى
إلا ما ظهر مع اشتهاه تفسيره بالوجه والكفين روى الشهيد في الذكرى عن ابن عباس انه
الوجه والكفان ومن اجل ذلك حملوا قوله عليه السلام في رواية فضيل مادون الخنما على ما
عدى الوجه من الرأس والرقبة وحكموا بكون الوجه خارجاً عنه وكذا قوله عليه السلام مادون
السوارين حملوه على ما عدى الكفين اذا عرفت ذلك فنقول مضافاً الى ما عرفت ما في هذا
المعنى من لزوم العبث ولزوم التكرار بلا فائدة مهمة بل وعدم استفادته في قوله عليه السلام ما
دون السوارين فيه انه لما كان الغالب في الذراعين أيضاً الظهور والآنكشاف في الحاجات و
المعاملات بل المعانفت لا في بسرون وجوههم ربما يظهر اذرعهم في مناولة الأشياء وعند
المعاملات كما لا يخفى مع ورود تفسير ما ظهر بالوجه والذراعين أيضاً كما روى العلامة الطبري
في مكارم الاخلاق عن المحاسن عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى إلا ما ظهر منها
قال الوجه والذراعان فلو كان تفسير ما ظهر بالوجه والكفين دالاً على جواز النظر إليهما لوجب
مثله في الذراعين أيضاً لورود تفسير ما ظهر بالوجه والذراعين أيضاً فاذلكت صحة فضيل
مع ذلك كله على دخول الذراعين في الرتبة المنتهى عن إبدائها فهو رتبة واضحة على دخول الوجه
والكفين فيها أيضاً كما يفتضيه ظاهر العطف والزيادة في الجواب على مورد السؤال مع ان رواية
المكارم نص في اتحاد حكم الوجه والذراعين ولعل امثال هذه الرواية في تفسير ما ظهر بالوجه
والذراعين هي التي دعت فضيلة السؤال عن الذراعين وهو الباعث الأهم للأمام
على التنبه على دخول الوجه والكفين في الرتبة المنتهى عن إبدائها كالذراعين وأما القول بأنه

من قبيل العام المخصص فلا ضير في طرح بعض الخبر فبعد جذاً والحقوق استئمال الخبر على الذراع
 قريبة واضحة على أن المراد منه جواز الأبداء مع قطع النظر عن الناظر فلا دلالة فيه على جواز تعدد
 النظر إلى الوجه والذراعين حتى يحتاج إلى طرح بعض الخبر وهذه الرواية الشريفة قريبة على إرادة
 هذا المعنى في سائر الأخبار الواردة في تفسير ما ظهر أو الموهمة بجواز النظر كمرسلة مروك المشتملة
 على القدمين مع أنهم لا يقولون بجواز النظر إليهما ويرتكبون التأويل يجعله من قبيل العام المخصص
 قال في الحدايق وقد تضمنت زيادة القدمين مع أن ظاهر كلامهم تخصيص الاستثناء بالوجه
 والكفين قال ومن الجواب أن السند السند في شرح النافع نقل مرسلة مروك عادة عن ذكر
 القدمين انتهى قلت وأعجب منه ما في الرياض من احتمال الزيادة قال فلا يقدح فيه الاستئمال
 على القدمين المجمع على عدم جواز النظر إليهما وإن هو إلا كالعام المخصص مضافاً إلى عدم ذكر
 الشارح المذكور لها فيقوى احتمال الزيادة انتهى **قلت** الرواية المذكورة في الكافي والنخلة
 وغيرها ولفظ القدمين المذكور فيها فأحتمال الزيادة بعيد جداً والحقيقة قريبة على إرادة جواز
 وقوع النظر إلا عن عمد كقوله لكم أول نظرة فلا تتبعوها بنظرة أخرى مع أن الأولي غير اختيارية
 فإذا صح قول المصنوع عليه السلام بأنها لكم أي يجوز لكم فيها المانع منه في قوله يحل والمراد بامثال
 هذه التعبيرات عدم وجوب العتق والتحفظ من وقوع النظر إلا عن عمد ثم لا يخفى أن رواية
 مكارم الأخلاق دالة على أمرين الأول ما ذكرنا من أن المراد جواز إبداء الوجه والذراعين مع
 قطع النظر عن الناظر الثاني اتحاد حكم الوجه والذراعين ولا ريب أن الذراعين لا يجوز النظر
 إليهما مع اتئام داخلين فيما ظهر فكذا الوجه وإن كان داخل فيما ظهر لا يجوز النظر إليه عمداً والدفء
 فيما ظهر لا يقتضي جواز تعدد النظر إلا ليجاز النظر إلى الذراعين مع أنه باطل اجتماعاً وكان خبر
 المكارم دالاً على اتحاد حكم الذراعين والوجه كذا خبر فضيل أيضاً صريح في اتحاد حكم الذراعين
 ومادون الخمار ومادون السوارين فلو حملنا خبر فضيل على المعنى الذي ذكره في الحدايق
 يلزم التفكيك بين الذراعين والوجه وهو مخالف لخبر المكارم مع اتئام داخلين فيما ظهر
 والتفكيك لا وجه له مع اشتراكهما في الظهور عادة وورود تفسير ما ظهر بالذراعين أيضاً بخلاف
 ما لو حملناهما على المعنى الذي ذكرنا لا يلزم محذور أصلاً وبسقيم اللفظ والمعنى ولا يلزم التفكيك
 بين الذراعين والوجه ولا يخالف خبر المكارم وتكون رواية فضيل حينئذ موافقة لظاهر الكافي

مخالفة للعامة لا شئها واستثناء الوجه والكفين عندهم موافقة للمخاطبة فيجب الأخذ بها والحمد لله رب العالمين العاشر انه لو كان المراد من قوله عليه السلام مادون الخمار ما ذكره صاحب الحدائق بقوله اي ما يستره الخمار من الرأس والرقبة فهو من الزينة وما خرج عن الخمار من الوجه فليس منها الفساد المعنى لانه حينئذ اما ان يراد بما يستره الخمار ما كان مسنورا بالخمار بالفعل فيلزم ان يكون الحكم تابعا للستر بالفعل وعدمه وهو باطل بالضرورة مع انه ليس شيئا معينا بل يختلف كل الاختلاف في المرأة الواحدة باختلاف الحالات فضلا عن ملاحظة اختلاف النساء في ذلك اختلافا كثيرا واما ان يراد بقوله عليه السلام مادون الخمار ما يكون مسنورا بالخمارة عادة فهو ايضا غير مستقيم لان العادة ايضا مختلفة جدا فعادة العفاف ستر الوجه ايضا وستر غير العفاف كشفه والعفاف تختلف عادتها باختلاف الحالات فمع عدم الناظر بكشف الوجه ومع الناظر يسترنها فحمل قوله عليه السلام مادون الخمار على حال كشف الوجه خاصة او على عادة غير العفاف خاصة لا وجه له بل هو ترجيح من غير مرجح بلاد دليل واحق الحالات واولى العادات بملاحظة الشارع عادة العفاف حين وجود الناظر ولا ريب ان وجوههم حينئذ تكون مسنورة بالخمارة فيكون قوله عليه السلام مادون الخمار شاملا للوجه ايضا فيبدل على حرمه النظر اليه لا على جوازه وايضا العادة قد جرت بكشف بعض الرأس والشعر والفخ وغيرهما في اكثر الاحيان ولا سيما عند المعاملات والحاجات ولو غفلة ويكون خارجا عن الخمار فينبغي القول بجواز النظر اليه على ما ذكره في معنى قوله عليه السلام دون الخمار الحادي عشر لا ريب ان رواية فضيل لا تدل بما المنطوق على استثناء الوجه والكفين ولا بدعونه فلو دل ذلك لدلت بالمفهوم على استثناء الوجه والكفين كما زعموه لان قوله عليه السلام مادون الخمار على نفسه شجنا يدل على دخول ما يستره الخمار من الرأس والرقبة في الزينة بالمنطوق وكذا قوله عليه السلام مادون السواربين ولا ريب ان هذا المفهوم مفهوم اللقب وليس بحجة اجماعا وليس قوله عليه السلام مادون الخمار من قبيل التعليق على الوصف فان مادون السوارب إشارة الى شئ معين كالا يخفى فهو كقول القائل جاء الذي فوق السطح ونام الذي تحت السقف فكما لا يدل هذا الكلام على عدم مجيء من ليس فوق السطح وعدم نوم الذي ليس تحت السقف كذلك لا يدل قوله عليه السلام مادون الخمار على عدم كون ما ليس دون الخمار من الزينة مع ان اعادة

مراد من قوله

الوجه والكفين

المفهوم

المفهوم في هذا المقام باطل قطعاً لأن ما لا يسره الخفاف من الرأس والرقبة داخل في الزينة قطعاً
مع أنه كثيراً ما ينكشف بعض الرأس والشعر والرقبة وكذا البطن والفخذ ليس مما يسره الخمار مع أنه
داخل في الزينة قطعاً وكذا مفهوم قوله عليه السلام ما دون السواربين مع كونه مفهوم اللقب
غير مستقيم ولا لدل على عدم كون ما فوق السواربين من الزينة مع أنه باطل إجماعاً ومنافض لقوله
عليه السلام نعم فإذا لم ندل رواية فضيل على استثناء الوجه والكفين لا بالمفهوم ولا بالمنطوق
فمن أين ندل على استثناء الوجه والكفين فلنكتف بهذا القدر فقد أسفر الصبح لذي عينين
ثم أت في هذه الآية الشريفة مع وضوح دلالتها وظهور إشارتها مواضع أخرى للدلالة على المدعى
نوعى إلى المختار ونشير إليه من وراء الأسانيد المتماثلة على كوامن الأسرار منها قوله تعالى بعد
الأمر بغض البصر للرجال والنساء ونهين عن بدء الزينة مطلقاً إلا لمن استثنى نوبوا إلى الله
جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون فأت فيه من المبالغة والتأكيد في أمر السر والحجاب ما لا
يخفى على ذي حجب قال الشيخ الجليل الشيخ أحمد بن اسمعيل الجزائري في فلائد الدروما كان النظر
من المحرمات وهو عام البلوى كإدان لا يسلم منه أحد فح الله تعالى للمؤمنين فضلاً منه باب
التوبة وجعلها مفتاحاً للفلاح والفوز بالجنة أو ما يشمل سعادة الدنيا أيضاً لأنه باعث للخروج
الشهوة المزمومة للوفوع في الزنا الملزوم للفقر والحاجة وفي عيون أخبار الرضا عليه السلام وحرمة
النظر إلى شعور النساء المحجوبات بالأزواج وغيرهن من النساء لما فيه من تهيج الرجال وما يدعو
إليه من الفساد والدخول فيما لا يحل وكذلك ما أشبه الشعور إلا الذي قال الله تعالى
والفواعد من النساء انتهى كلامه الشريف **قلت** لقد جاد رحمة الله فيه كل الإجابة لكن هنا
دقيقة شريفة ينبغي التنبيه عليها وهي أن في قوله تعالى نوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون
لعلكم تفلحون إشارة لطيفة وإيماء دقيق إلى تحريم النظر إلى الوجه والكفين من الأجنبية كما لا
يخفى على المتأمل توضيح أن التوبة إنما تكون من الذنب فأمرو سبحانه جميع المؤمنين من الصالحين
والمؤمنين وغيرهم بالتوبة وتعليلها بقوله لعلكم تفلحون يدل دلالة واضحة على أن النظر إلى الأجنبية
من المحرمات التي يعم بها البلوى لا يكاد يسلم منها أحد إلا من عصمه الواحد الأحد ولما كان غير
الوجه والكفين مستوراً بالثياب غالباً والنظر إلى غيرها ليس عام البلوى بحيث يحتاج إلى مرجع
المؤمنين بالتوبة وكان النظر إلى الوجه والكفين هو الذي يعم به البلوى وهو الغالب

والشائع الأشيع فالأمر بالتوبة يكون من أجل النظر إلى الوجه والكفين خاصة إذا هو الوفاء العا
والستم النافع والموت الزوام وهو الذنب المحوج للأقام إلى التوبة الماحية للأثام والنظر إلى غير
الوجه والكفين نادر بالنسبة إليهما فصرف الأمر بالتوبة عن الأمر الشائع الغالب إلى غير الغالب
بعيد جداً ولو كان النظر إلى الوجه والكفين من الأجنبيات سائغة في الشرع والنظر إلى غيرهما غير غالب
فلا حاجة إلى الأمر بالتوبة ولا سيما جميع المؤمنين بعد الأمر بالغض والنهي عن إبداء الزينة و
كما قوله تعالى لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ بمنزلة التعليل وظاهره عدم الفلاح لأحد إلا بالتوبة وهذا يقتضيه
عموم الأبناء بالنظر المحرم عموماً شاملاً كاملاً تاماً لا يكاد يسلم منه إلا الأقل ولا ريب
أن النظر إلى الوجه والكفين هو الذي يعتصم به البلوى لا غيرهما من سائر الجسد فينبغي أن يكون
هو المحرم الباعث على الأمر بالتوبة لا ما يقع في بعض الأحيان لبعض الناس ولا ريب أنه مقتضى
البلاء عند اتماست بحسن أمر جميع المؤمنين بالتوبة إذا كان النظر إلى الوجه والكفين حراماً وأما لو
فرض جوازه وكان غيره غير غالب فلا يقع قوله تعالى تَوَبُّوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ
تَتَّقُونَ من الحسن موقعه وإن كان صحيحاً فإن الأمر بالتوبة صحيح على كل حال ولو كان الأبناء
بعيداً في غيبة البعد لكنه كما ترى خارج عن سنن البلاء عند يجب تنزيه كلام الله تعالى المنزل
للأعجاز الذي آخرس شقاً شقاً البلغاء عن مثله لا ترى إلى قوله تعالى وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ
فَاقْطِعُوا أَبْصَارَهُمْ جَزَاءً بِمَا كَسَبُوا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَمَّا
اللَّهُ بَنُوبٌ عَلَيْهِ إِنْ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ كيف قال عند الأمر بالقطع والله عز وجل حكيم ولم يقل غفور
رحيم وقال عند قبول التوبة المبني على الرحمة إِنْ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ مع أنه لو عكس لكان الكلام صحيحاً
مطابقاً للواقع فإنه لا ريب أن الله سبحانه عند الأمر بالقطع أيضاً غفور رحيم بل يمكن توجيهه
بأن الأمر بالقطع غيبة الرحمة لأنه يظهر من الذنب وموجب للخلاص من عذاب الآخرة فلو قال
عند الأمر بالقطع غفور رحيم لكان صحيحاً لكنه سبحانه لم يفعل هكذا بل قال عند الأمر بالقطع
عز وجل حكيم وقال عند ذكره لقبول التوبة غفور رحيم لأن أهل اللسان لا يستحسنون افتران
الأمر بالقطع بقوله غفور رحيم وإن كان مطابقاً للواقع وكذا يستحسنون افتران قبول التوبة بقوله
غفور رحيم لا بقوله عز وجل حكيم وإن كان حقاً لكنه لا يناسب مفضي الحال حكى أن هذه الآية فريضة
عند بعض الأعراب فقال القاري سهواً بديل قوله عز وجل حكيم غفور رحيم فقال الأعرابي ليس

هذا من كلام الله فقال الفارسي والله عز وجل حكيم فقال الأعرابي نعم هذا كلام الله عز وجل
جل جلاله فقطع وغفر ورحم فتاب ثم أتت رواية العيون أيضاً دالة على ما اخترناه من عدم استثناء
الوجه والكفين لأنها صريحة في تحريم النظر إلى شعور النساء وتعليله بأنه مما يهيج الرجال و
يدعوهم إلى الفساد والدخول فيما لا يحل صريح في تحريم النظر إلى ما شبه الشعور إلا القواعد
ولا يخفى أن ذكر الشعور من قبيل لا نقل لأنها آفة فإن الشعر من نواجع الجسد فإذا حرم النظر إلى
الشعر حرم النظر إلى الوجه الجليل بالأولوية القطعية وإيضاً التعليل بهيج الرجال لا شك في تحفة
في النظر إلى الوجه الجليل قطعاً بل لأرباب هذه العلة أقوى في الوجه لا يشك فيه عاقل فإن الوجه
مجمع المحاسن الفاتنة السالفة للعقول من العين الساحرة والتخذ المورّد والثغر الشنيب السالب
لب كل لبيب وهل يعقل أن يكون النظر إلى الشعر فقط مهيجاً والنظر إلى الوجه غير مهيج فإنه خلاف
البداهة وضرة العقول والعادات قال أبو الطيب

تناهى سكون الحسن في حركانها فليس لرائي وجهها لم يمت عذر
وقال الآخر وعينان قال الله كونا فكانا فعولين بالألباب ما نفعل الخمر

ولو فرض الشك في الأولوية الواضحة القطعية فلا أقل من العلة المشتركة فهو من قبيل منصوص
العلة كما لو قيل لا تشرب قطرة من الخمر فإنه مزبل للعقل فلا ريب في اقتضائه تحريم الفدح
من الراح المعنوي فإنه لو قطع النظر عن الأولوية القطعية فلا أقل من الاشتراك في الأسكار و
إزالة العقل فكما لا يعقل تحريم قطرة الخمر لأجل كونها مزيلة للعقل وجواز فدح الخمر المزبل
لـ فكذلك لا يعقل تحريم النظر إلى الشعر لكونه مهيجاً للرجال داعياً إلى الفساد وجواز النظر
إلى وجوه الحسان ومخاطبة الفتيان وخدّها المورّد وثغرها المنضد مع كونه مهيجاً للرجال
داعياً إلى الفساد رائداً للفجور وبريد الزنا أن هذا الشيء عجيب منها قوله ونساءهن حيث
يقضي تحريم ابتداء الزينة لغير المؤمنات فإذا حرم ابتداء الزينة للنساء الكافرات مخافة
وصفهن لرجالهن فكيف يعقل احتمال جواز ابتداء وجوههن للرجال لأسيما الكفار قال الشيخ
في الثبان ونساءهن يعني نساء المؤمنين دون نساء المشركين إلا إذا كانت أمته وهو معنى
قوله أو بما ملكك أي ما نهى وقال في جامع الجوامع ونساءهن يعني نساء المؤمنات لأنه ليس
للمؤمن أن يتجرّد بين يدي مشركة أو كتابية وحكي في الحدائق عن الشيخ في أحد قوليه أن الزينة

لا يجوز ان تنظر الى المسلمة حتى الوجه والكفين لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا لبعوثهن
 الى قولة ونسائهن والذممة ليست منهن ثم قال قال في المسالك الاشهر الجواز ثم اورد الرواية
 المتبعة المروية في الكافي والفقيه الناصية عن الكشف بين يدي التصراية واليهودية الى ان
 قال وبذلك يظهر لك ما في المذهب المشهور من القصور وان الحكم في المسئلة هو ما ذكره الشيخ
 للمتبعة المذكورة انتهى **قلت** فبظهر من كلام الشيخ ان قوله تعالى ولا يبدين زينتهن ذال
 على حرمة النظر الى الوجه والكفين ايضا وان الزينة المنهى عن ابدائها شاملة للزينة الظاهرة ايضا
 لكونها مطلقة فالقول باختصاصها بالخفية لا وجه له كما ذكرنا في تقرير الاستدلال بالآية فيتم الاستدلال
 بها على المدعى وان لم نقل بحرمة الكشف بين يدي الكافرة وحملنا الرواية على الكراهة
 فينبى دلالة الآية على حالها فافهم واعلم عنهما قوله او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء
 قال الشيخ في التبيان يعني الصغار الذين لم يبرأ حقوا فانه يجوز ابداء الزينة لهم دل بمفهومه
 على عدم جواز ابداء الزينة للطفل الذي ظهر على عورات النساء فما ظنك بالرجل البالغ الشاب
 المغموم بالكواعب الا نراب ومنها قوله ولا يضربن بأرجلهن قال الشيخ في التبيان وذلك يدل
 على ان اظهار الخلخال حرام لا يجوز انتهى بلفظه **قلت** انما يدل على ذلك بالاولوية و
 الا فنطوقه حرمة الضرب بالرجل لعلم من يسمع صوت الخلخال يكون الخلخال في ارجلهم فاذا حرم
 اسماع صوت الخلخال لاجل هذه فرائد نفس الخلخال يكون محرما بالاولوية القطعية فلك فكون
 ابداء نفس العضو وموضع الزينة اشد تحريما واغلظ تأثما بالضرورة فكيف يعقل جواز ابداء الوجه
 والكفين للأجانب فاعبروا يا اولي الابصار **القول** ابعث قوله تعالى واذا سئلتوهن من اماكن
 فاسئلوهن من وراء حجاب ذلكم اطهر لقلوبكم وقلوبهن قال الشيخ في التبيان يعني اذا سئلتهم
 ازواج النبي صلى الله عليه واله شيئا محتاجون اليه فاسئلوهن من وراء حجاب وسئلوا
 اطهر لقلوبكم وقلوبهن من الفجور ومثله ذكر في مجمع البيان وقال في جامع الجوامع روى بعضهم
 قال انتهى ان تكلم بنات عمتنا الامن وراء حجاب لئن مات محمد لا تزوجن عائشة وعن مقاتل
 هو طلحة بن عبد الله فترك وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله وهذه الآية الشريفة واضحة
 الدلالة على وجوب الستر والاحتجاب عن الرجال ولو كان النظر الى الوجه والكفين مباحا لما
 امر بالاحتجاب وحسبك ان هذه الآية تسرى بآية الحجاب ومن المعلوم ان الحجاب نفى اللقاء قال

روى
 في
 روى

العلامة الطبرسي في قوله تعالى اذ الفوا الذين آمنوا اللقاء نقبض الحجاب قال الخليل كل شيء
 استقبل شيئا او صادفه فقد لقبه واصل اللقاء الاجتماع مع الشيء على وجه المقاربة قال السيد
 عليخان المدني في قول مولانا سيد الساجدين كانت عافيتك لنا حجابا دون ابصارهم الحجاب السر
 من حجب حجابا من باب قتل اي منعه لان السر يمنع المشاهدة والاصل فيه جسم حائل بين جسمين
 ثم استعمل في المعاني فقبل المعصية حجاب بين العبد وربه ومنه عبارة الدعاء فظهر ان الغرض
 المطلوب من الحجاب ترك اجتماع النساء مع الرجال وترك اللقاء والمصادفة رأيا والحاصل ترك
 الرقبة واللقاء مطلقا ولو كان النظر الى الوجه والكفين من الاجنبية سائغا في الطرق والشوارع
 من غير مانع ولا رادع فأتى فائدة في الحجاب في البيت مع ان القائلين باستثناء الوجه والكفين لا
 يمكنهم القول بحرمة النظر الى الوجه والكفين عند سؤال المانع في البيت خاصا ذلك لادليل على ذلك
 بل لا نضاف ان وجوب السؤال من وراء الحجاب في البيوت في محل الحاجة الى المانع ادل على وجوب
 السر في غير محل الحاجة وهذا واضح جدا وبالجمل فالحجاب والسنة وسيرة النبي صلى الله عليه واله
 فولا وعمل وسيرة الائمة الطاهرين صلوات الله عليهم اجمعين تدل على شدة تأكد حكم الحجاب
 والستر عندهم بل كانوا يحبون كمال السر والابتن بما هو فوق الواجب ففي خبر زويج فاطمة
 بعلی علیه السلام عن ام سلمة في خبر طويل قالت ففتحت الباب فاذا انا بعلی بن ابي طالب عليه السلام
 والله ما دخل حتى علم اني قد رجعت الى خدومي ثم انه دخل على رسول الله صلى الله عليه واله
 وقوله تعالى ذلکم اطهر لقلوبکم وقلوبہن بمنزلہ النعليل للحکم فهو كذا حکم وبدل على عدم جواز
 النظر الى الوجه والكفين ايضا وبدل على ذلك ما رواه العامة والخاصة من امر النبي صلى الله
 عليه واله بالاحتجاب عن ابن ام مكنوم الضرب ففى مكارم الاخلاق عن ام سلمة قالت كنت عند
 النبي صلى الله عليه واله وعنده ميمونة فاقبل ابن ام مكنوم وذلك بعد ان احرم بالحجاب فقال
 احتجبا فلنا يا رسول الله اليس اعشى لا يبصرونا قال صلى الله عليه واله افعبا وان انما السماء
 تبصرا عنه وعن الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اسأذن ابن ام مكنوم على النبي صلى الله
 عليه واله وعنده عائشة وحفصة فقال صلى الله عليه واله لهما فوما فادخلا البيت فقالا
 انه اعشى فقال صلى الله عليه واله ان لم يركبا فانتكما نربانه وهذان الخبران كما ترى صريحا في
 امر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه واله بالاحتجاب فولا وعمل حتى من الاعشى فما ظنك

بالبصيرة والآن على غاية المبالغة والأهتنام من الرسول صلى الله عليه وآله في أمر الاحتجاب
 ظاهران في عدم جواز رؤية الأجنبية مطلقاً حتى الوجه والكفين كما لا يخفى ثم إن رواية مكارم
 الأخلاق دالة على أن النبي صلى الله عليه وآله قبل واقعة ابن أم مكتوم قد كان أمر بالاحتجاب مراعاةً لما
 وأعلمه كان عند نزول هذه الحجاب الخاصة قوله تعالى لا جناح عليهن في أبائهن ولا آبائهن
 ولا أخواتهن ولا أبناء أخواتهن ولا أبناء أخواتهن ولا نسائهن ولا ما ملكت أيمانهن وأتقين
 الله إن الله على كل شيء شهيد قال في جامع الجوامع لما نزلت هذه الحجاب قال الأبناء والأبناؤه والآباء
 لرسول الله صلى الله عليه وآله ونحن أيضاً نكلمهن من وراء حجاب فنزلت أي كالأثم عليهن في أن
 لا يحتجبن عن هؤلاء وذكر نحوه في مجمع البيان إلى أن قال فانزل الله لا جناح عليهن في أبائهن
 ولا آبائهن إلى آخر الآية إن يروهن ولا يحتجبن عنهن قال في جامع الجوامع قبل كره ترك الاحتجاب
 عن العم والخال لأنهما بصفان لأبنائهما وهم غير محارم ثم قال وأتقين الله في نقل الكلام من
 الغيبة إلى الخطاب دلالة على فضل تشديد في ما أمر به من الاحتجاب والاستئذان أي
 اسلكن طريق التقوى فيما أمرت به واحتطن فيه فكان الله على كل شيء من السر والعلن و
 ظاهر الحجاب وباطنه شهيداً لا ينفك عن الأحوال في علمه انتهى وقال الشيخ في البيان قال السيد
 لما نزل الحجاب قال رجل من بني تميم ان نجب من بنات عمنا ان مات عرسنا بهن فنزل ولا تشكوا
 أزواجه من بعده أبداً ثم استثنى لأزواج النبي من يجوز لهن محادثتهم ومكالمتهم فقال تعالى
 لا جناح عليهن في أبائهن وكان سبب نزول الآية لما نزل الحجاب وقوله تعالى فاستلوهن من
 وراء حجاب قال آباء النساء وأبنائهن ونحن أيضاً مثل ذلك فانزل الله الآية وبين أن حكم هؤلاء
 بخلاف حكم الأجانب انتهى قلت لا يخفى ما في هذه الآية الشريفة من الدلالة الواضحة على كون
 السر والاحتجاب على غاية العظيمة والأهتية في نظر الشارع وفي ذكر عدم الجناح في ترك الاحتجاب
 عن الآباء والأبناء والنساء من الدلالة على كون أعظم جناح في ترك الاحتجاب عما سواهم ما
 لا يخفى على قليل فذى العيدين وبالجملة فيستفاد من الآية الشريفة أمور الأول غاية التاكيد
 والتشديد في أمر الحجاب والستر عن الرجال الأجانب الشائغ غابة العموم والشمول في أمر الحجاب
 بحيث يشمل جميع الأقارب والأباعد والصلحاء والأخيار لا يشك منهم شاذ حتى ظن الآباء
 والأبناء أنهم أيضاً مأمورون بالحجاب وهذا يكشف عن كون الأمر بالحجاب مراعاةً لما قد اختلف

رواية
 مستند

الجميع ولو لا ذلك لما ظن الأبناء والأبناء دخولهم في ذلك الأمر وهذا غايته من التاكيد لا من
 بقصر عنها الوصف الثالث مسبب الحاجة إلى تنزيل الآية بعدم الجناح في الأبناء والأبناء ولو لا
 نزول الآية لبغوا داخلين في عموم الاحتجاب وكفى في ذلك عبرة لأولي الألباب الرابع تعبير تعالى
 لا سئساء الأبناء والأبناء بقوله لا جناح وفيه دلالة جليلة على اعظم جناح فيما عداه وهذا كقول
 تعالى ربنا لا تؤاخذنا إن سئنا أو أخطأنا حيث يدل على كون النعمد في العصيان والطغيان
 اعظم واشد واجد بطلب العفو والتوبة فإن قلت إن هذه الآية مختصة بنساء النبي صلى الله عليه
 وآله فلا نعم سائر النساء قلت هذه الآية وإن كانت قد نزلت في أزواج النبي صلى الله عليه
 وآله لكن ليس هذا الحكم من خصائص أزواج النبي صلى الله عليه وآله كما يدل عليه قوله تعالى
 ذلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ فَأَنَّ كَالْتَعْلِيلِ فَبَدَّلَ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِالْحِجَابِ لَيْسَ كَجَلِّ أَمْرٍ مَخْتَصِرٍ بِنِسَاءِ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَلِ الْمَصْلُوحَةُ فِي الْحِجَابِ أَيْ مَا هُوَ الْبَعْدُ عَنِ الْفُجُورِ وَالْحِجَابُ أَطْهَرُ لِقُلُوبِ الرِّجَالِ الْأَجَانِبِ وَقُلُوبِ
 النِّسَاءِ وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ فِي أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرُ لِأَنَّهُنَّ أَحَقُّ بِاتِّبَاعِ أَوْامِرِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا رَيْبَ
 أَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ تَجْرِي فِي جَمِيعِ النِّسَاءِ وَلَا تَخْتَصُّ بِأَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَأَنْفُسُ اللَّهِ وَقَوْلُهُ
 تَعَالَى فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْعَمَ الَّذِي فِي فَلْبِهِ مَرَضٌ وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا وَقَوْلُهُ
 تَعَالَى وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ
 اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَادْكُرْنَ مَا يُبَلِّغُنَّ فِي بُيُوتِكُنَّ قَالَتْ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ الطَّبْرَسِيُّ فِي الْخُطَابِ
 أَنَّ خُصْمَهُنَّ فَعَبْرَهُنَّ بِشَارِكَةٍ فِيهِ لَأَنَّ بِنَاءَ الشَّرِيعَةِ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ انْتَهَى وَقَالَ الرَّازِيُّ
 قَوْلُهُ تَعَالَى ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ بِعَنِ الْعَيْنِ وَوَزَنَ الْقَلْبَ فَإِذَا لَمْ تَرَ الْعَيْنَ لَا يَشْتَمِي
 الْقَلْبَ مَا ان رَأَى الْعَيْنَ فَقَدْ يَشْتَمِي الْقَلْبَ وَقَدْ لَا يَشْتَمِيهِ فَالْقَلْبُ عِنْدَ عَدَمِ الرُّؤْيَا أَطْهَرُ وَعَدَمُ
 الْفِتْنَةِ حِينَئِذٍ أَظْهَرَ انْتَهَى وَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى لَا جُنَاحَ عَلَيْهِمْ فِي آبَائِهِمْ فِي الْحِجَابِ أَوْ جِبَالِ
 مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ عَلَى الرِّجَالِ فَلَمْ يَسْتَنْ الرِّجَالُ عَنِ الْجُنَاحِ وَلَمْ يَقُلْ لَا جُنَاحَ عَلَى آبَائِهِمْ فَهَذَا قَوْلُهُ
 تَعَالَى فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَمْرٍ يَسْدِلُ السُّرْعَالِيَهُنَّ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِكُونِهِنَّ مَسْئُورَاتٍ
 مَحْجُوبَاتٍ وَكَانَ الْحِجَابُ وَجِبَ عَلَيْهِنَّ ثُمَّ أَمَرَ الرِّجَالُ بِزَكْوَتِهِمْ كَذَلِكَ وَفُضَّ عَنْ هُنَا اسْتِثْنَاءُ
 عَنِ الْأَبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ وَفِيهِ لَطِيفَةٌ وَهِيَ أَنَّ عِنْدَ الْحِجَابِ أَمْرَ اللَّهِ الرَّجُلَ بِالسُّؤَالِ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ يَنْهَى
 عَنْ كَوْنِ الْمَرْأَةِ مَحْجُوبَةً مِنَ الرَّجُلِ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِ وَعِنْدَ الِاسْتِثْنَاءِ قَالَ تَعَالَى لَا جُنَاحَ عَلَيْهِمْ عِنْدَ

زونية
الكتاب

رفع الحجاب عنهم قال الرجال اولى بذلك انتهى السابعة قوله تعالى يا ايها النبي قل
لا ذواتك وبنائك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين
وكان الله عفورا رحيمًا امر الله سبحانه نبيه ان يأمر نساءه وبناته ونساء المؤمنين ان يرتدين
جلابيبهن وملاحقهن على وجوههن ويغطين الوجوه بفضل جلابيبهن ويرتدين جميع البدن
حتى لا يتعرض لهن اهل الرتبة والفسوق ويعلم انهن اهل العفة والشرف فلا يطعموا فتهن وفي
هذه الآية دلالة على الأمر بستر وجوههن واليه اشير في قوله يدنين عليهن من جلابيبهن ثم
كما الحكم بالتعليل بقوله ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين اي يعرفن بسترهن للوجوه انهن اهل
العفة لا اهل الرتبة فلا يطعم فتهن قال في جامع الجوامع الجلباب ثوب واسع اوسع من الخمار ودون
الرداء ثلوي المرأة على راسها ويغطي منه ما ترسله على صدرها وعن ابن عباس الرداء الذي يستر
من فوق الى اسفل وقيل الجلباب الملحفة وكل ما يستر به من كساء وغيره قال الشاعر (مجلبي من
سواد الليل جلبابا) ومعنى يدنين عليهن من جلابيبهن يرتدين عليهن ويغطين بهما وجوههن و
اعطافهن يقال اذا زل الثوب عن وجه المرأة ادنى ثوبك على وجهك وذلك ان النساء كن في
ازل الاسلاف على عادتهن في الجاهلية مبذلات يبرزن في درع وخمار لا فرق بين الحرة والامة
وكان اهل المجون والرتبة ينغرضون للأماء فرجما تغرضوا للحرة لعلها اذمة فامر ان يتخالفن بين
في الأماء لئلا يطعم فتهن ظامع ومن في جلابيبهن للتبعض اي يرتدين بعض جلبابهن على الوجه
السابعة قوله تعالى يا نساء النبي لستن كأحد من النساء ان يقبلن فلا تخضعن بالقول
تفطعن الذي في قلبه مرض وقلن قولا معروفا وقرن في يوتكن ولا يترجن يترج الجاهلية الأولى
واقبن الصلوة واتين الزكوة وأطعن الله ورسوله قال العلامة الطبرسي في مجمع البيان التبرج
اظهار المرأة محاسنها مأخوذ من البرج وهو السعة في العين وقال الزمخشري اصل التبرج التكلف
في اظهار ما يخفى من قوله سقينة بارجة لا غطاء عليها والبرج سعة العين بحيث يرى بياضها
محيطا بسوادها كله لا يغيب منه شيء الا انه خص بتكشيفها المرأة زينتها ومحاسنها للرجال وقوله
وقرن في يوتكن ولا يترجن يترج الجاهلية الأولى الظاهر انه مأخوذ من الفرار فانه انصب معنى
واوفق بالمقام كما يقتضيه سياق الآية كما لا يخفى مع انه لو كان من الوقار ايضا فلا ريب ان الآية
مسوقة لبيان الأمر بكونهن في يوتكن وعدم خروجهن من خدورهن مباغظة في الشرف والاحتشام

والنبي

والنهي عن التبرج كاف في المطلوب كما لا يخفى فلا حاجة الى بسط الكلام في بيان اشتقاقه وتعليله
وتصرفه فمن شاء رجع الى تفاسير الخاصة والعامة والمقصود في المقام بيان دلالة الآية على وجوب
التستر والاحتجاب فلنذكر ما ذكره العلامة الطبرسي في معناها قال فلا تخضعن بالقول اي لا
لا ترفقن القول ولا تلقن الكلام ولا تخاطبن الا جانب مخاطبة تؤدي الى طمعهم فيمكن كما تفعل المريبة
التي تظهر الرغبة في الرجال فبطع الذي في قلبه مرض اي نفاق وفجور عن فتادة وقبل من في
قلبه شهوة الزنا وقبل ان المرأة مندوبة اذا خاطبت الا جانب الى الغلظة في المقالة لان ذلك بعد
من الطمع في الرتبة وقرن في يوتكن امرهن بالاستغفار في بيوتهن والمعنى اثبتن في منازلكن
الزمنها وان كان من وقرير فبعثه كن اهل سكنته وفارولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى اي
لا تخرجن على عادة النساء اللاتي في الجاهلية ولا تظهرن زينتهن كما كن يظهرن ذلك انتهى ودلالة هذه
الآية على الامر بالاستغفار في البيوت والنهي عن التبرج والخروج واظهار الزينة مطلقا واضح
ولا يخفى ما اشتملت عليه من التاكيد لا كيد وقد دلل على كون لبن الكلام منهم خلاف القول
فضلا عن بداء الوجه الحسن الذي يفود القلب بلا حبل ولا رسن ثم التعليل بقوله فبطع الذي
في قلبه مرض دال على ان العلة في النهي عن لبن الكلام ليس الا خوف طمع المخاطبان كان فاسقا
وهذه العلة فائتة في بداء الوجه بانتم وجه فائتة ادعى لطمع الذي في قلبه مرض ثم ثلث امر الله
سبحانه آياهن بالاستغفار في البيوت ثم تأكيده بالنهي عن التبرج واقرانه بأقامة الصلوة وإيتاء
الزكاة وتخصيص ذكر هذه الامور والتعظيم في قوله اطعن الله ورسوله ما لا يخفى من مزيد الاعتناء
بها ونهاية الاهتمام بشأنها ومن عجائب الاوهام وغرائب ضغاث الاحلام ما اتفق لبعض اهل
الهام وسفهاء الاطلاق والسفلة الجاهلة الطعام الذين انهم الا كالا نعام من الاعراض في المقام
بأنه لو كانت النساء محبوبات في الخدور لا زمان للبيوت فكيف يراهن الرجال حتى يوموا بعض
البصر فان غرض البصر لا يمكن الا مع المشاهدة وهذا المعنى مما يضحك الشكلى وليت من جمل
شينا سكت عنه ولكن الموعود ولما جهل ومثلهم كمثل الذي يقول اذا كان الصوم يجب فيه الاكسا
عن المفطرات فيما معنى احكام الكفارة بارتكاب المفطرات او يقول اذا كان الحبة والتحفظ من
اسباب المرض دائما لازما عقلا وعند الاطباء فلا حاجة الى الادوية وكيف يحدث مرض مع
التحفظ من اسباب المرض والمحافظة على بقاء الصحة او يقول سفهه اذا كان حفظ الاموال واجبا

وإنه
مستحب

على أربابها فلا حاجة إلى تعيين الحراس من قبل الحكام أو يقول إذا كان الناس يحفظون أموالهم
بغاية جهدهم والحكام قد عينوا الحراس لحفظ البلد وأهله من السارقين فلم يبق السلطان المحاسب
والسجون للسارقين وقرى العفويات على السرفات الشامة قوله تعالى والفوا عذير النساء
اللائي لا يرجون نكاحاً فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة وأن يستعففن
خير لهن والله سامع عليم قال في جامع الجوامع الفتا عدلت عن المحض والولد لكرها
لا يرجون نكاحاً حالاً بطعن فيه والمراد بالشباب الشابة لظاهرة كالمحفة والجلباب الذي فوق
الخمار وفي فرائد أهل البيت عليه السلام أن يضعن من ثيابهن غير متبرجات بزينة بوضع ثيابهن و
حقيقة التبرج تكلف اظهار ما يجب اخفائه واختص بأن تكشف المرأة للرجل بأبدان زينتها واطرافها
محاسنها ولا تستعفاف بلبس الجلابيب خير لهن وإن سقط الحج عنهن فيه انتهى وقال في جمع
البيان معنى الجلبياب فوق الخمار عن ابن مسعود وسعيد بن جبيرة وقيل معنى الخمار والرداء عن
جابر بن زيد وقيل ما فوق الخمار من المقام وغيرها فالمراد بالشباب ما ذكرنا لا كل الشاب غير
متبرجات بزينة أي غير فاصدات بوضع ثيابهن اظهار زينتهن بل يقصدن بالاستعفاف عن
انفسهن فاطهار الزينة في الفواعد وغيرهن محظور وأما الفتيات فأتين بمنص من وضع
الجلباب والخمار ويؤمرن بلبس اكف الجلابيب لئلا تحكهن ثيابهن وقد روى عن النبي صلى
الله عليه واله أنه قال للزوج ما تحت الذرع وللأبن والأخ ما فوق الذرع ولغير ذى محرم أربعة
أثواب درع وخمار وجلباب وإذا انتهى وفي صحيحه محمد بن مسلم في قوله والفواعد من النساء
ما الذي يصلح لهن أن يضعن من ثيابهن قال الجلبياب وفي حسنة محمد بن أبي حمزة قال تضع الجلبيات
وحد واحد وحكي في فلائله لدرع الشيخ عن يونس قال ذكر الحسن أنه كتب إليه أنه سئل عن حد
الفواعد من النساء التي إذا بلغت جاز لها أن تكشف عن رأسها وذراعها فكيف من فعدت عن
المحض قال الفاضل المقداد في كثر العرفان المراد بالشباب ما يلبس فوق الخمار من الملاحف وغيرها
فأنه رخص لهن وضع هذه الثياب للأجانب لعدم رغبتهن فيهن وزوال التهمة والتبرج التبرزو
هو من الأفعال اللازمة قوله غير هو نصب على الحال عن أن يضعن والمعنى أنهن إذا خرجن
من بيوتهن بالزينة التي يجب سترها من الحلى وشباب التجميل يترخص لهن وضع ثيابهن وأن
يستعففن خير لهن لأن وضع ثيابهن رخصة لهن فتركها خير وفي ضمنه أنهن لو تبرجن بغير

زينة لاجنّاح اذ الموضع ثيابهن والباء في زينة لبنة للتعدية بل للمصاحبة وذلك لان
 خروجهن بزينة يدل على انهن مشرّجات وداعيات للشوايا الى التفرّج لا طالبات لمخاجهن انهن
 قلت من تأمل في هذه الآية الشريفة عرف شدة اهتمام الشارع بأمر الفستر والاحتجاب في
 حق النساء وحسبك ان الفواعد العجائز الالهي لا يرجون نكاحا ولا يرغب فيهن لا يرضى لهن الا
 بوضع الجلباب الذي هو فوق الثياب دون غيرها من الثياب ومع ذلك بشرط في وضع الجلباب
 ايضا ان لا يكن مشرّجات بزينة لان قوله غير مشرّجات بزينة حال من ان يضعن ومع ذلك
 يقول ان ترك وضع الجلباب ايضا غير لهن فما ظنك بغير الفواعد من الكواعب النواهد ثم في
 عدم جواز التبرج لهن بالزينة مطلقا مع ان زينتهن ليست كزينة الشابة دلالة قطعية
 بالاولوية القطعية على عدم جواز التبرج بالزينة للشابة ولا ريب ان الزينة في هذه الآية
 مطلقة وجملة على الزينة الخفية الباطنة لا دليل عليه فاذا حرم على الفواعد اظهار الزينة
 مطلقا فكيف يعقل ان يجوز ذلك للشوايا والكواعب الاثراب وفي قوله تعالى غير مشرّجات
 بزينة مع عدم تقييدها بالظاهرة دليل ظاهر على عدم ارادة جواز اظهار الزينة الظاهرة عدا
 للأجانب في قوله ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها ثم اعلم ان في قوله تعالى وان يستغفر
 خبر لهن معنى لطيفا وسرا عجيبا اهدى به بنور التوفيق وهوات الله سبحانه وتعالى
 عبر عن عدم وضع الفواعد العجائز للجلباب بالاستغفاف فسمى لبس الجلباب استغفافا
 فدل على ان وضع الجلباب خلاف الاستغفاف في حد ذاته وان لم يكن فاصدا للزينة اشار
 الى شدة لزوم النكشف وابداء محاسن الجسد للعبور ولو من الفواعد حتى كان وضع الجلباب
 منهن بنفسه خلافا للعفة وان لم يقصدن ديبه ولا يخفى ما في هذا التعبير من نهاية البلاغة
 والحسن ولطافة المعنى وجزالة اللفظ فاذا كانت هذه حال الفواعد فما ظنك بالمعاري
 النواهد وقال الشيخ في الشبان يعني المستات من النساء التي تعدن عن التزويج لانه لا
 يرغب في تزويجهن وقبل ان تقع حبصتهن فليس عليهن جناح ان يضعن ثيابهن قبل هو
 الفناع الذي فوق الخمار وهو الجلباب والرداء الذي يكون فوق الشعار وفي قراءة اهل
 البيت عليهم السلام ان يضعن من ثيابهن وبه قرأ في قوله تعالى غير مشرّجات بزينة اي
 لا يقصدن بوضع الجلباب اظهار محاسنها وما ينبغي لها ان تستره والتبرج اظهار المرأة من

بما سنها ما يجب عليها ستره ثم أخبر تعالى أن الاستعفاف عن طرح الجلباب غير لهن في البيت
وأما ذكر الفواعل من النساء لأن الشابة يلزمها من الشعر أكثر مما يلزم العجوز منه ومع ذلك فلا
يجوز للعجوز أن تبدى عورة لغير محرم كالساق والشعر والذراع انتهى ملخص قلنا في كلامه
الشريف دلالة صريحة على عدم جواز ابتداء العجوز شعرها وذراعها لغير محرم الدال على عدم جواز
النظر إلى شعر الفواعل وذراعهم مع أنه روي عن يونس قال ذكر الحسين أنه كتب إليه سئله
عن حد الفواعل من النساء التي إذا بلغت جاز لها أن تكشف عن راسها وذراعها فكيف من فعلها
عن الحجب ونحوه بعض الأخبار الأخر فلعله من أجل أن جواز الكشف عن الرأس والذراع قريب
وتخفيفا للفواعل لادته فعدن عن النكاح لا يدل على جواز الابتداء لغير محرم حتى يدل على جواز
نعم النظر إليهن إذا ملازمة بين جواز الكشف في نفسه وجواز الابتداء لغير محرم المقضي بجواز
نعم النظر نعم يدل على عدم شدة الاهتمام في عدم وقوع النظر اتفاقا في الفواعل ومن
هنا ظهر لك عدم دلالة ما دل على جواز اظهار المرأة للوجه والكفين على جواز نعم النظر إلى
الوجه والكفين فإنه إذا لم يحجز نعم النظر إلى شعر الفواعل مع الأمن من الفتن وجواز الكشف
لها عن شعرها فكيف يجوز نعم النظر إلى وجه الشابة مع خوف الفتن غالباً عادة وإن جاز
لها كشف وجهها ففعال المحرج ثم أنه يمكن التأييد ببعض الأدلة الأخر أيضاً وهي كثيرة ولا بأس
بذكرها وإن كان يمكن المناقشة فيها إذا قلنا من التأييد مع أنه لا حاجة لنا إلى التأييد فقم
بعض ما قد مناه من الأدلة الباهرة والأدلة القاهرة كقائه للنصف المثل فمها قوله تعالى
وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ومثله قوله تعالى فَلَا تَمَّا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ ومثله
وَالَّذِينَ يَحْمِلُونَ كِبَاءً الْأَثِيمِ وَالْفَوَاحِشَ قَالَ فِي جَامِعِ الْجَوَامِعِ الْفَوَاحِشُ الْمَعَاصِي وَالْفَوَاحِشُ
مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ مثل قوله دَعُوا ظَاهِرَ الْأَثِيمِ وَبَاطِنَهُ عَنِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا ظَهَرَ هُوَ
الزَّنا وَمَا بَطَنَ هُوَ الْخَالَةُ انتهى قلت في ذكر المخالعة إيماء إلى أمثالها والنظر إلى الوجه بحمل
بدعو إلى المخالعة بل إلى ما هو أعظم وأدهى ولا ريب أن ظاهر الأخبار الكثيرة الجملة المتطافرة
الواردة في النهي عن النظر إلى الأجنبية وإن فيه الهلاك وأنه من الشيطان بطريق المحصر كقولهم
إنما النظر من الشيطان وأنه سمع مسموم من سهام ابليس أن النظر إلى الأجنبية من الفواحش
والفبائح والمعاصي فمن أبي عبد الله عليه السلام قال إن الله غيور ويحب كل غيور ومن

غيره حرم الفواحش ظاهرها وباطنها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله كان ابى ابراهيم غيورا
وانا اغير منه وارغم الله انف من لا يغار من المؤمنين وروى ان الغيرة من الايمان وعن الصادق
عليه السلام اذا لم يغر الرجل فهو منكوس القلب وفي الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سئلته عن الخضمضة فقال هي من الفواحش فان فلت اذا ثبت الرخصة من الشارع في النظر الى
الوجه والكفين لم يكن داخل في الفواحش لان الفواحش هي المعاصي الفبيحة فلت لم يثبت ذلك
كما عرفت ومجرد ورود بعض الاخبار الموهمة او الظاهرة في ذلك المجديرة بالطرح المخالفة للكلام
والسنن والاحتياط المعارضة بأقوى منها لا يكفي في الثبوت فراجع ما قد مناه وتأمل فيما سندكم
فيما بعد بعون الله وحسن توفيقه ويؤيده ما ورد في بعض الروايات بعد ذكر عقوبة الزنا في
من احدا غير من الله ومن غيره حرم الفواحش وفيها إيماء الى التعليل ولا ريب في جريانها في
النظر الى الأجنبية وبدل عليه ما ورد في ذم النظر الى اديار النساء من وراء الثياب فاذا كان
النظر من وراء الثياب منافيا للغيرة فكيف النظر الى الوجوه الحسان فانهم واغتم ومنها قوله
نعالى ولا تقرى الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا وتقريب الا سند لاول بها يمكن بوجهين الاول
ان النظر الى الأجنبية ذم العين كما يدل عليه ما روى عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام
قال ما من احد الا وهو يصيب حظه من الزنا فزنا العين النظر وزنا الفم القبلة وزنا البدن
اللمس صدق الفرج ذلك نام كذب وفي البحار عن النبي صلى الله عليه وآله لكل عضو من ابن آدم حظ من الزنا فالعين
زناها النظر واللسان زناه الكلام والاذنان زناها السمع واليدين زناها البطش والرجلان
زناها المشي والفرج بصدق ذلك او بكذبه وبالحمل فبالزنا له اقسام وان كان بعضه اعظم من
بعض كما ان اللواط وان كان حقيقته في الايقاب لكنه قد ورد اطلاق اللواط على ما دون الذبر
في الاخبار بل ورد الحد والجلد فيه ايضا فضلا عن الاثم نعم ابي عبد الله عليه السلام قال
امير المؤمنين ع اللواط ما دون الذبر والذبر هو الكفر وعن حذيفة بن منصور قال سئل ابا
عبد الله ع عن اللواط ما بين الفخذين ورسله ع في الذي يوقب فقال ذلك الكفر بما انزل الله
على نبيه ع وفي رواية ان كان دون الثقب فالجلد وان كان ثقب اقيم قائما ثم ضرب بالسيف
ضربا خفيا لسيف منه ما اخذ فقلت له ع هو الفسل قال ع هو ذاك ومثله ورد في الزنا نعم
ابي عبد الله عليه السلام حد الجلد في الزنا ان يوجد في الحاف واحد وروى ان عليا عليه السلام

وجد رجلا مع امرأة في لحاف فضرب كل واحد منهما مائة سوط غير سوط وروى ذراعه عن
 أبي جعفر عليه السلام قال إذا شهد الشهود على الزاني أنه قد جلس منها مجلس الرجل من امرأته أقيم
 عليه الحد وفي رواية قلت للرجل إن باني امرأة وهي حائض فيما دون الفرج انتهى فسمي التمتع ابتداء
 مع شيوخ الطلاقه على الأنثيان في الفرج بل هو المنبأ در من عند الأطلاق الثاني النظر واللمس
 نحوه من مفقذات الزنا وكما يخاف منه الوقوع في الزنا ارتكابه فربما إلى الزنا فإن النظر يربط الزنا
 ورائد الفجور وهو زنا العين فهو فربما إلى الزنا بالفرج وقد هي الله سبحانه عن فربما الزنا مبالغة
 في التمتع عنه والتجنب عن الوقوع فيه ولذا ورد النهي عن حد بشت النفس بالزنا عن الكتاب في غير عيب
 الله عليه في حد بشت قال إن عيسى عليه السلام قال للحواشي أن موسى أمركم أن لا تزفوا وأنا
 أمركم أن لا تأخذوا أنفسكم بالزنا فضلا أن تزفوا فإن من حدثت نفسه بالزنا كان كمن أوفد
 في بيت مزوق فأفسد الثياب الدخان وإن لم يحرق البيت الحديث ولذا حرم الله الخلوة
 بالأجنبية وإن كانا صالحين ولم يخطر بهما الزنا فضلا عن قصد وهي عن ضرب الرجل
 وأسماع صوت الخلخال وهي عن الخضوع في القول مخافة أن يطع الذي في قلبه مرض وهي
 عن أنزالهم الغرف وتعليم الكتابة وتعليم سورة يوسف ونهي عن ركوبهن السروج وهي عن
 النظر إلى ديارهن من وراء الثياب فما ظنك بالنظر إلى وجوه الكواعب الأثواب الذي هو
 سهم مسموم من سهام إبليس للعين فكيف ينجم منه المغر المسكين ومنها قوله تعالى ولا
 تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا قال في مجمع
 البيان والأصل أنه عام في كل قول وفعل وعزم يكون على غير علم فكانت سبحانه قال لا تفعل إلا
 ما تعلم أنه يجوز أن يقال ولا تفعل إلا ما تعلم أنه يجوز أن يفعل ولا تعقد إلا ما تعلم أنه
 يجوز أن يعقد وقد استدل جماعة من أصحابنا بهذا على أن العمل بالقياس وبخبر الواحد
 غير جائز لا تمالأ بوجوب العلم وقد هي الله سبحانه تعالى عن اتباع ما هو غير معلوم انتهى
 لا ريب أن جواز النظر إلى وجه الأجنبية سيما بعد ورود الأخبار الكثيرة الناهية وورود
 النهي الشديد والتأكيد الأكيد وأنه سهم مسموم من سهام إبليس إن لم يعلم التحريم كما هو
 الأنصاف فلا أقل من الشك في الجواز فيدخل في عموم هذه الآية ومنها قوله تعالى ولا
 تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ
 وَالْمُنْكَرِ قَالَ فِي جَامِعِ الْجَوَامِعِ إِنَّمَا بِأَمْرِكُمْ بَيَانُ لُجُوبِ الْكَفِّ عَنِ اتِّبَاعِهِ لظُهُورِ عِدَاوَتِهِ أَيْ لَا
 بِأَمْرِكُمْ بِخَيْرٍ قَطُّ إِنَّمَا بِأَمْرِكُمْ بِالسُّوءِ الْفَنِيعِ وَالْفَحْشَاءِ مَا يَنْجَاوِزُ الْحَدَّ فِي الْفُجْهِ وَقَالَ الشَّيْخُ فِي التَّيْبَانِ
 خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ تَخْطِيهِ الْحُلُولُ وَالْحَرَامُ وَالْمَعْنَى لَا تَسْلُكُوا مَسَالِكَ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ مِنْ خُطُوَاتِ
 الشَّيْطَانِ وَالْإِتِّبَاعُ الَّذِي هَابَ فِيهَا كَانَ مِنَ الْجِهَاتِ الَّتِي يَدْعُو الدَّاعِيَ إِلَيْهَا بِذَهَابِهَا مِنْ
 وَافِقِ الشَّيْطَانِ فِيمَا يَدْعُوهُ إِلَيْهِ فَقَدْ اتَّبَعَهُ وَهُوَ بِالثَّقِيلِ وَالْخَفِيفِ بِمَعْنَى الْأَفْتِدَاءِ بِهِ
 وَالْمَعْنَى لَا تَتَّبِعُوا الشَّيْطَانِ بِمُوَافَقَتِهِ فِيمَا يَدْعُو إِلَيْهِ ثُمَّ قَالَ وَمَنْ يَتَّبِعِ الشَّيْطَانُ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ
 أَيْ مِنْ يَتَّبِعِ الشَّيْطَانُ فِيمَا يَدْعُوهُ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ يَعْنِي الشَّيْطَانُ بِأَمْرٍ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ بِمَعْنَى الْفُجْهِ
 مِنَ الْأَفْعَالِ وَالْفَحْشَاءِ كُلُّ فُجْجٍ عَظِيمٍ وَالْمُنْكَرُ الْفُسَادُ الَّذِي يَنْكُرُهُ الْعَقْلُ وَيَرْجِعُهُ فِي الْأَيْتِ
 دَلَالَةً عَلَى أَنَّ تَعَالَى بِرَبِّهِ لَخَلْقِهِ خِلَافَ مَا يَرِيدُهُ الشَّيْطَانُ أَنْتَهَى لِلتَّخَصُّصِ بِحَدِّفٍ وَاخْتِصَارِ فَلَمْ
 يُمْكِنْ تَقْرِيْبًا لِاسْتِدْلَالٍ بِالْآيَةِ بِوَجْهَيْنِ الْأَوَّلُ أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ فَهُوَ نَهَى تَحْرِيمًا وَحَذَرًا شَدَّ
 تَحْذِيرًا عَنِ اتِّبَاعِ الشَّيْطَانِ وَسُلُوكِ مَسْلَكِهِ فِيمَا يَدْعُو إِلَى الْإِنْسَانِ إِلَيْهِ وَلَا رَيْبَ أَنَّ الشَّيْطَانُ بِأَمْرٍ
 بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ الْأَجْنِبِيَّاتِ وَكَفِّهِنَ كَمَا هُوَ مُشَاهِدٌ بِالْعَيْنِ وَالْوُجْدَانِ وَبَدَلِ عِلْبِ
 الْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ الشَّاطِطَةِ بِأَنَّ النَّظَرَ إِلَى الْأَجْنِبِيَّةِ سَهْمٌ مَسْمُومٌ مِنْ سَهَامِ ابْلِيسَ بَلْ حَصَرَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ النَّظَرَ فِي كَوْنِهِ مِنَ الشَّيْطَانِ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِنَّمَا النَّظَرُ مِنَ الشَّيْطَانِ فَجَبَّ
 الْأَحْزَانُ عَنْهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَالْصَّغْرَى ثَابِتَةٌ بِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ
 إِنَّمَا النَّظَرُ مِنَ الشَّيْطَانِ وَالْكِبْرَى ثَابِتَةٌ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ
 لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ فَأَيُّ نَتِيجَةٍ أَحْسَنَ مِنْ نَتِيجَةِ تَوْلِيدِ مَنْ قَوْلِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ الشَّائِدِ أَنَّ اللَّهَ
 سَبَّحَانَهُ قَالَ عَلَى طَرِيقِ الْحَصْرِ إِنَّمَا بِأَمْرِكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الشَّيْطَانُ لَا بِأَمْرٍ إِلَّا بِهَا
 وَكُلُّهَا بِأَمْرِ الشَّيْطَانِ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ سُوءٌ أَوْ فَحْشَاءٌ وَلَا رَيْبَ أَنَّ الشَّيْطَانُ بِأَمْرٍ بِالنَّظَرِ إِلَى
 وَجْهِ الْأَجْنِبِيَّةِ وَكَفِّهِنَ كَسَائِرِ جَسَدِهَا فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ النَّظَرُ إِلَى الْوَجْهِ وَالْكَفِّ مِنْهَا سُوءٌ
 وَفَحْشَاءٌ فَجَزَمَ كَمَا يَجُزُّ النَّظَرُ إِلَى سَائِرِ جَسَدِهَا أَمَّا السَّنَةُ فَهِيَ فَوْقَ الْأَحْصَاءِ يُجَلُّ عَنْ الْحَصْرِ
 وَالْأَسْتَفْصَاءِ نَأْيُ التَّخْصِصِ وَالتَّقْيِيدِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ مُؤَكَّدَةٌ بِتَأْكِيدَاتٍ عَظِيمَةٍ
 وَمُعَلَّلَةٌ بِعَلِيلَاتٍ عَقْلِيَّةٍ تَمْتَنِعُ مِنَ التَّخْصِصِ وَلَا تَقْبَلُ التَّقْيِيدَ فَكَيْفَ يَمَارِضُهَا مَعَ كَثَرِهَا

من كان
 من جنس
 من جنس
 من جنس
 من جنس

نواثرها واعضاءها بالكتاب وموافقتها للعقل والاحتياط ومخالفتها للعامة بعض الظواهر
 المخالفة للكتاب والسنة والحائطة والموافقة للعامة القابلة للطرح لو فرض كونها صحيحة صريحة كيف
 وهي ما بين مرسل وضعيف وغير واضح الدلالة قابل للتأويل وبالجملة فالأخبار الدالة على تحريم
 النظر إلى الأجنبية مطلقة عامة شاملة للوجه والكفين بعينها واطلاقها وحملها على ما عدى الوجه
 والكفين خاصة كما فعله بعضهم ابعد من كل بعيد وفيها من الباطل في سترهن وحجابهن ما
 لا مزيد عليه وفي بعضها كفاية لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر وهي طوائف منها ما دل على
 ان النساء عورة ففي امالي الشيخ عن امير المؤمنين عليه السلام عن النبي صلى الله عليه واله قال
 النساء عى وعورات فداو وعيتهن بالسكوت وعوراتهن بالبيوت وفي الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال اتقوا الله في الضعيفين يعني بذلك البيتم والنساء وانما هن عورة وعنه عن امير المؤمنين ع
 لا تبدوا النساء بالسلام ولا تدعوهن الى الطعام فان النبي ع قال النساء عى وعورة فاستروا
 عيتهن بالسكوت واستروا عوراتهن بالبيوت وعنه عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه
 واله النساء عى وعورة فاستروا العورات بالبيوت واستروا العى بالسكوت وفي الفقيه عن
 النبي ع انما النساء عى وعورة فاستروا العورة بالبيوت واستروا العى بالسكوت وعن نوادر
 الراوندى بأسناده عن موسى بن جعفر عليهما السلام عن ابيه ع قال سئل رسول الله ع اصحابه
 عن المرأة ما هي قالوا هي عورة قال عى ففى تكون ادى من ربتها فلم يدروا فلما سمعت فاطمة ع
 بذلك قالت ادى ما تكون من ربتها ان تلزم فعرينها فقال رسول الله ع ان فاطمة بضعة منى
 وفي رواية ان اصحاب سئلوا النبي ع عن المرأة ما هي فقال النبي ع عورة وفي هذه الاخبار
 دلالة واضحة على حرمة النظر إلى الأجنبية مطلقا حتى الوجه والكفين من وجهين الاول وصفهن
 بكونهن عورة برمتيهن فان العورة في اللغة ما يحق ستره ويستحي منه اذا ظهر قال الفيومي في
 المصباح المنير قبل للسواة عورة لفيج النظر اليها وكل شئ يستره الانسان انفة وحياء فهو
 عورة والعورة في الثغر والحرب خلل يخاف منه ويهرب منه ما في مجمع البحرين قال فيه اللهم استر
 عورتى اراد بالعورة كلها يستحي منه ويسوء صاحبه ان يرى منه ومنه الحديث عورة المؤمن على
 المؤمن حرام اى زلته وعشرته وما يجب اخفائه وبكره ظهوره ومنه الحديث من تبع عورة اخيه
 المسلم انتهى فوصفهن بكونهن عورة بأجمعتهن دليل كاف في وجوب استر عليهن وحرمة النظر

الطائفة
 الرواية
 من

البهت بل الوصف بكونهن عورة ابلغ في المنع عن النهي عن النظر اليهن كالألأ يخفى الثاني أمر الزجاء
 بسرهن وتخصيبنهن في البيوت وفي التعبير عن ذلك بالمداواة في قوله ص فداو واعبتهن
 بالسكوت وعودتهن بالبيوت وفي كلمة انما الدالة على حصرهن في كونهن عورة في قوله ص
 انما النساء عى وعودة من الشاكيد والمبالغة والشمول بجميع جسدهن حتى الوجه والكفين
 ما لا يخفى على ذي حجب شتم ان خبر الزاوي يدل على ان كون المرأة كلها عورة كان أمراً معلوماً
 معروفاً عند الصحابة في عهد النبي صلى الله عليه واله ونفر النبي ص لهم دال على صحة لكتنه لم
 يفتع منهم بذلك بل اراد ان يعرفهم ان المرأة اقرب ما تكون الى الله اذ الزمت فعرينها ولم تخرج
 من دارها اصلاً ولومع السر وليس الجلابيب والملاحف ولعمري ان هذه الاخبار اقوى
 دليل على وجوب الاحتجاب على النساء والتحقق من وقوع نظر الأجانب فبدل على تحريم النظر
 الى الأجنبيات مطلقاً حتى الوجه والكفين ولا يحتاج معها الى دليل اخر فهل يريد من كان يؤمن
 بيوم الحساب ابلغ واپين من قوله ص انما النساء عى وعودة ثم انه ص لم يكف بذلك بل صرح
 بوجوب سرهن وتخصيبنهن بالبيوت مبالغة في السر والاحتجاب ومنها ما دل على المنع من
 النظر الى الأجنبيات مطلقاً وانه ص مسموم من سهام ابليس روى في الفقه عن عقبة قال
 قال ابو عبد الله ص النظره سهم من سهام ابليس مسموم من تركها لله عز وجل لا لغيره اعقبه
 الله ايماناً بجد طعمه وروى ابن ابي عمير عن الكاهلي قال قال ابو عبد الله ص النظره بعد النظره
 تزرع في القلب شهوة وكفى بها لصاحبها فتنة وروى اصبع بن نبيه عن علي ع قال قال رسول
 الله صلى الله عليه واله يا علي لك اول نظرة والثانية عليك لا لك وقال رسول الله صلى الله
 عليه واله انما الناس انما النظره من الشيطان فمن وجد من ذلك شيئاً فليأت اهله وفي الجنا
 عن النبي ص النظره سهم مسموم من سهام ابليس فمن تركها خوفاً من الله اعطاه الله ايماناً بجد
 حلاوته في قلبه وعن المحاسن قال عيسى بن مريم اياكم والنظره فانما تزرع في القلب شهوة
 وكفى لصاحبها فتنة وفي رواية قال للحواريين اياكم والنظر الى المخدرات فانها تلبس شهوات ونسباً
 الفسق وعن ثواب الاعمال عن الصادق ع قال النظر سهم من سهام ابليس مسموم وكمن ينظر
 اورث حسرة طويلة وعن المحاسن مثله قلت هكذا نقله في الوسائل ايضا عن الكافي عن النبي
 عبد الله ع وقال ورواه الصدوق في عقاب الاعمال عن محمد بن الحسن الصفار ورواه الشيخ

الطائفة
الثانية
من

المحدوث
قال

في الحاسن وفي الوسائل عن هشام بن سالم عن عوف بن عبد الله قال قال ابو عبد الله ع النظر سهم من
 سهام ابليس مسهم من تركها لله عز وجل لا لغيرة اعقبه الله امنا واثما فاجد طعمه وفي رواية عن
 النبي ع انها الناس انما النظرة من الشيطان فمن وجد من ذلك شيئا فليأت اهله وفي حديث
 المناهي من ملأ عينه من حرام ملأ الله عينه يوم القيمة من النار الا ان ينوب ويرجع و
 في الوسائل من ملأ عينه من امرأة حراما حشاها الله يوم القيمة بمسامير من النار وحشاها
 نارا حتى يفضى بين الناس ثم يؤمر به الى النار ولا ريب ان ظاهر هذه الروايات بأسرها
 تحريم النظر وكذا لا شك ان مساقها عموم التحريم لجميع الجسد حتى الوجه والكفين فجعلها على
 ما عدى الوجه والكفين لا وجه له ولا دليل عليه بل ظاهرها بأجبة التفيد والتخصيص كل
 الأبناء ولا قبل الترخيص والاستثناء كقوله تعالى انما الحمر والمبسر والأنصاب والأزلام
 وجس من عمل الشيطان فاجنبوه وهل يعقل التخصيص والترخيص في سهم ابليس ولا سيما اذا
 كان مسهوما وفي هذه الاخبار مواضع كثيرة تنادي بأعلى صونها على عدم قبولها للتخصيص
 منها قوله ع انما النظرة من الشيطان حيث دل على حصر كون النظر من الشيطان والمراد بفرضه
 المقام النظر الى الأجنبية كما لا يخفى فلو كان النظر الى الوجه والكفين الخالي عن الرية والفننة
 محللا لم يكن النظر اليها مطلقا من الشيطان ولم يفتح الحصر ومنها قوله ع ان النظرة نزرع في القلب
 الشهوة فانه من قبيل منصوص العلة ولا ريب في تحققه في النظر الى الوجه والكفين ولا يمكن
 حمله على خصوص النظر المفروق بالشهوة لفساد المعنى كما لا يخفى ومنها قوله ع كفى بها صاحبها
 فننه حيث دل على ان النظر في نفسه موجب للفننة واعظم سبب لها والمراد ان ذلك نوعا
 فلا حاجة الى فرض فننة خاصة في مورد خاص لاجل الحكم بالتحريم ولا ريب ان ابتداء الأحكام
 الشرعية انما يكون على المصالح والمفاسد النوعية فلا يمكن حمله على النظرة المفردة بالفننة
 في مورد خاص ولا حمله على خصوص ما عدى الوجه والكفين كما لا يخفى بالجملة لا بربابا لما
 في هذه الاخبار في كونها صريحة الدلالة على كون جنس النظر الى جسد الأجنبية مطلقا
 موردا للفننة نوعا وانه سهم مسهم من سهام ابليس وانه نزرع في القلب الشهوة وكفى بها
 لصاحبها فننة ولا يحتاج الى فننة اخرى ومثل هذه التأكيدات لا قبل التخصيص أصلا و
 حملها على النظر الى ما عدى الوجه والكفين او النظر الكائن في مورد خاص يفرض فيه فننة

شخصيته في غايته البعد ولا شاهد عليه بل الشاهد على خلافه موجود فان قوله عليه السلام
 فمن وجد من ذلك شيئا فليأت أهله فريضة واحدة على خلافه اذ ظاهره امكن وجدان شيء
 وعدمه وهذا المعنى انما يستقيم في مطلق النظر فانه قد يجدا الانسان بعده شيئا في نفسه و
 قد لا يجدا شيئا فهو الذي من الشيطان بل منحصر فيه واما النظر الخاص المنبعث من الشهوة او
 المفروض فيه الفتنه فلا يعقل انفكاكه عن الشهوة والفتنة فلا معنى للتعلق فيه على وجدان شيء
 فلا يستحسن فيه ان يقال فمن وجد من ذلك شيئا فليأت أهله كما لا يخفى فافهم واعلم وفي
 الحديث عن التهذيب قال ابو عبد الله ع اياكم والنظر فانه سهم من سهام ابليس قال عليه السلام
 لا بأس بالنظر الى ما وصفت الشاب قال في الحديث وفي هذا الخبر لالة على جواز النظر من وراء
 الشباب قال في الحديث وفي هذا الخبر لالة على جواز النظر من وراء الشباب الرقيقة لئلا يحكى الجسد
 انتهى قلت هذا بعيد جدا وقال في الوسائل هذا مخصوص بمن يريد التزويج قلت وهذا ايضا
 بعيد ولا فريضة عليه والا نضاف ان ظاهر الخبر ان المراد بما وصفت الشاب الحجم والطول والقصر
 ونحوها مما لا يحرم الاطلاع عليه وان كره كما ورد انتهى عن النظر الى اديار النساء من وراء الشباب
 عن ابي عبد الله ع اما يخشى الذين ينظرون في اديار النساء ان يمشوا بذلك في نساءهم فلا دلاله
 في الخبر على جواز النظر من وراء الشباب لوفيقه التي تحكى الجسد كما لا يخفى وبشهاد لما ذكرنا في معنى
 الخبر ما روى عن فاطمة ع قالت لاسماء اني قد استفتيت ما يصنع بالنساء انه يطرح على المرأة الثوب
 فيصنفها لمن يرى فدعت بغيره رطبة اى صنعت لها نغشا وطرح عليها ثوبا فقال فاطمة ع ما
 احسن هذا واجمله لا تعرف به المرأة من الرجل ولا ريب ان المراد بقولها صلوات الله عليها
 فيصنفها لمن يرى انه يطرح على المرأة الثوب الرقيق الحاكى لجسد ما بل مرادها ما يعلم به طولها
 ونصرها وكونها جسمة ونحو ذلك وان كان الثوب غليظا واما الثوب الحاكى للجسد فالظاهر
 التحريم ولذا ورد الترخيص فيمن يريد التزويج خاصة ففي الموثق وقد سئل الصادق ع الرجل
 يريد ان يتزوج المرأة يجوز له ان ينظر اليها قال نعم ورتق الشباب لانه يريد ان يشتمها باعلى
 الثمن وفي رواية العلى انها لبس ثوبا رقيقا يرى من تحته الجسد ويومئ اليه ما رواه الشريف
 الرضوي في المجازات النبوية انه كسى اسامة بن زيد قبطية فكسا امرأته فقال ص له اخاف ان تصف
 حجم عظامها فان الظاهر انه صلى الله عليه واله انما اخاف نيتي الحجم فكره ذلك لا حكاية الجسد

فنقتضي الكراهة فيما إذا كان الثوب يصف حجم عظامها التحريم لو كان يصف لون جسدها و
 يحكيه كما لا يخفى ثم إن رواية التهذيب التي حكاهما في الحدائق وهي قول الصادق ع إياكم والنظر
 فأنتم سهم من سهام إبليس وقال ع لا بأس بالنظر إلى ما وصف الثياب عند التأمل أظهر دلائل من
 إخوانها وأوضح إبانة لمن عقل أشارتها فهي أقوى دلالة على الأمرين أعني كون النهي للتحريم و
 عمومها للوجه والكفين أمّا الأول فلأن ظاهر قوله عليه السلام لا بأس بالنظر إلى ما وصف الثياب
 هو النظر من فوق الثياب الواسعة للطول والفصر وكون المرأة جسدها وغير جسمه لا الواسعة
 للون جسد ما وجلدها التي يقال لها الحاكبة للجسد كما لا يخفى والظاهر أن النظر إلى الأجنبيّة
 من فوق الثياب الواسعة للطول والفصر أيضاً مكروه مع العمد بل ظاهر بعض الرقابات
 حرمة نعتي النظر من فوق الثياب أيضاً كما يدل عليه ما رواه الصادق في معاني الأخبار قال
 رسول الله ص من تأمل خلف امرأة حتى يستبين له حجم عظامها من وراء ثيابها وهو صائم
 فقد فطر وظاهر حرمة نعتي النظر لا سئلهم وصفها ونعتي النظر من وراء ثيابها فهل
 يعقل ويحتمل الترخيص في النظر إلى وجهها والتأمل في محاسن وجهها الجليل وخذها الأثيل
 وطرفها الكحيل ولا وجه لنا ويل الخبر بإرادة النظر مع التبيّة أو خوف الفتنه وما دل على
 المنع من النظر إلى أديار النساء ظاهر كراهة النظر إلى أديارهن من فوق الثياب فمن الصادق
 عليه السلام ما يخشى الذين ينظرون في أديار النساء أن يبطلوا بذلك في نسائهم والظاهر
 أن المراد منه من وراء الثياب مع العمد وعموم التعليل يقتضي عدم الفرق بين العمد
 والخلف فإذا كان النظر إلى ما وصف الثياب من الطول والفصر مكروهاً فالمراد بقوله ع
 لا بأس بالنظر إلى ما وصف الثياب بنفي التحريم دون الكراهة ففرقة المقابلة تقتضي
 إرادة تحريم النظر إلى الجسد في قوله ع إياكم والنظر وحاصله أن النظر إلى جسد الأجنبيّة
 مطلقاً حرام والنظر إليها من فوق الثياب ليس بجرام وإن كان مكروهاً واما الثاني فلأن
 مقابلة المنع من النظر مطلقاً مع التأكيد العظيم بقوله فأنتم سهم من سهام إبليس بالتخصيص
 في النظر إلى ما وصف الثياب يدل دلالة واضحة على حصر الترخيص في النظر إليها من فوق
 الثياب فيكون النظر إلى نفس جسد ما مطلقاً حراماً ففرقة المقابلة تنادي بأعلى صوتها أن
 المراد من هذا الخبر الشريف أن النظر إلى جسد الأجنبيّة حرام مطلقاً والنظر إلى ثيابها

غير حرام وان حصل الاطلاع على بعض اوصافها من طولها وقصرها او كونها جسيمة او
غير جسيمة فلا يصح حمل الخبر على ما عدى الوجه والكفين خاصة مع ان ما عدى الوجه والكفين
مستور بالشباب غالباً فهذا الحمل ان كان بعيداً في غير هذا الخبر ففيه بعد بل لا مسأغ للصحة
كما لا يخفى ومنها ما دل على عدم البأس في النظرة الاولى الانفاضة التي تكون من غير تعمد
وحرمة الثانية ولا ريب ان تحريم تكرار النظر عمداً بعد الانفاضة يقتضي تحريم تعمد النظر
مطلقاً فالثانية بعد الانفاضة هي العمدية الاولى ففي الوسائل عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لعلي
لا تتبع النظرة النظرة فليسر لك يا علي الا اول نظرة وفيه عن معاذ الاخبار قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله يا علي اول نظرة لك والثانية عليك لالك وفي رواية اخرى يا علي لك كثر في
الجنة وانت ذوقتها فلا تتبع النظرة النظرة فان لك الاولى وليس لك الاخرة وفي حديث
الاربعمائة لكم اول نظرة الى المرأة فلا تتبعوها نظرة اخرى واحذر روا القصة وفي رواية اخرى
اول نظرة لك والثانية عليك لالك والثالثة فيها الهلاك وعن ابن عمر عن الكاهلي قال قال
ابو عبد الله السلام النظر بعد النظر يزرع في القلب الشهوة وكفى بها لصاحبها فتنة وروى السيد
الاجل الاكرم صاحب الكرامات والمقامات ابو القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد الطائوس
قد سرته في كتاب الاقبال فقال ورأيت في اصل من كتب صحابتنا قال وسمعت ابا جعفر عليه
يقول ان الكذب ليطمر الصائم والنظرة بعد النظر والظلم كله قلبه وكثيره قلت الظاهر ان
المراد من النظر بعد النظر النظر العمدية بعد النظر الانفاضة فيدل الخبر على حرمة تعمد
النظر مطلقاً على ابلغ وجه فان كونه مفسد للصيام كالكذب والظلم يدل على شدة تأكيد التحريم
كما لا يخفى وحمله على ما عدى الوجه والكفين لا وجه له كما مر ويؤيد عموم انتهى ما ورد من
قوله ثم اذا صمت فليحرم سمعك وبصرك ولسانك وبطنك وفرجك وقوله ثم اذا صمت فليحرم
السنمك وغضوا ابصاركم وفي الجهاد عن الرضا عليه السلام عن ابيه قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تتبع النظرة
فليسر لك الا اول نظرة وظاهر تلك الروايات عدم البأس في النظرة الاولى التي لا تكون عن عمد
وحرمة الثانية اي العمدية الاولى وحملها على جواز تعمد النظر مرة وحرمة تكرار النظر عمداً بعد
جداً بآية سابقها وبآية النظر في نظائرها ومثالها هذا الاحتمال كما هو بعيد عفاً بسبب
عن ظاهر الخبر ايضاً كما اعترف به المحدث الجليل حيث قال والظاهر ان المراد بالنظر التي لا يترتب

عليها عقاب ولا اثم هي ما حصلت له على جهة الاتفاق فلوا تبعا بنظرة ثانية ترتب عليه الذم
والاثم انتهى قلت فدل هذه الاخبار على حرمه نعمد النظر مطلقا كما صرح به في الجواهر
حيث قال بل يمكن دعوى ظهورها في ارادة النهي عن اتباع النظر الاتفاق بالنظر العمدي
كما هو الواقع غالباً فيكون حينئذ دليلاً على المنع انما انتهى ولا ريب انهما مطلقة شاملة للنظر
الى الوجه والكفتين بل هو الظاهر الغالب الشائع فأخرجه وتخصيص الاختيار بالنظر الى غير
الوجه والكفتين كما صنفه صاحب الحقائق بعد جتنا بل هو خلاف ظاهر الاخبار والآلة
ومن حمل الاخبار المذكورة على النظر الاتفاق في المحدث الكاشاني في المفاتيح حيث قال واما
ما يقع اتفاقاً بغير قصد فلا يتعلق به حكم اتفاقاً وعليه يحمل الحديث المشهور الاول لك والثاني
عليك انتهى وقد اوردنا المحدث الحرا عاملي في الوسائل في باب تحريم النظر الى المشاك
الاجانب وشعورهم وبوتيد ما ذكرنا بل يدل عليه مضافاً الى الدلالة على اصل المدعى واما
ندل على مدح من صرف بصره بعد النظر الاتفاق في وثاويه ووجوب صرف النظر وهي طائفة
اخرى منها ما عن الصادق ع من نظر الى امرأة فرفع بصره الى السماء او غرض بصره لم يرتد
اليه بصره حتى يزوج الله من المحور العين وفي خبر اخر لم يرتد اليه طرفه حتى يعقبه الله ايماناً
بجسد طعمه وكذا ما روى عنه والمجنونة والمغلوبة على عقلها لا بأس بالنظر الى شعرها وجسد
ما لم ينمذ ذلك رواه في الكافي والفقيه وكذا ما رواه في الكافي عنه ع قال لا يعمل للمرأة ان
ينظر عبد لها الى شيء من جسد ما الا الى شعرها غير منعمد لذلك وفي حديث الاربعاء
اذا راى احدكم امرأة فنجبه فليأت اهلها فان عند اهلها مثل ما راى ولا يجعلن للشيطان
على قلبه سبيلاً ليصرف بصره عنها فان لم يكن له زوجة فليصل ركعتين ويحمد الله كثيراً ويصل
على النبي ثم يسئل الله من فضله فانه يتيج من رافته ما يغنيه ومثله اخبار اخر وهي طائفة
اخرى تدل على المطلوب بأبلغ وجه حيث امر فيها بأشيان اهل عند وفوع النظر الاتفاق في
دفع الضرر والاسهم المسموم الذي رماه ابلبس من كانه عدو له مع ان النظر الاتفاق حيث لا
يكون عن قصد لا يحصل منه الا اطلاع النام على المحاسن الجالبة للقلوب الى نيل العيوب فكيف
يعقل جواز النظر العمدي الموجب للعلم التفصيلي والا اطلاع النام على المحاسن الاخذة
بمجامع القلوب منها ما روى عن ابي عبد الله ع قال رسول الله ع امرأة فاعجبته فدخل على

الطائفة
التي
في
الاجانب

الطائفة
التي
في
الاجانب

أم سلمة وكان يومها فأصاب منها وخرج إلى الناس ورأسه يقطر فقال إنها الناس إنما النظرة
من الشيطان فمن وجد من ذلك شيئاً فليأت أهله رواه في الكافي وبقر من موارواه
الصدوق وفي الكافي عن أبي عبد الله ع قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله إذا نظر أحدكم
إلى المرأة المحسنة فليأت أهله فإن الذي معها مثل الذي مع تلك فقام رجل فقال يا رسول
الله فإن لم يكن له أهل فما يصنع قال رسول الله ص فليرفع نظره إلى السماء وليراقبه وليسئله
من فضله وفي نهج البلاغة إذا نظر أحدكم إلى امرأة نجبة فليبادس أهله فإنما هي امرأة كأمرأة
ومنها ما دل على أن النظر إلى الأجنبية زنا العين وهو أهل دليل على المتدعي وأبلغ في تحريم
النظر من مجرد النهي ففي البحار عن النبي ص قال لكل عضو من أعضاء آدم حظ من الزنا فالعين زناها
النظر واللسان زناه الكلام والأذن زناها السمع واليدان زناها البطش والرجلان زناها
المشي والفرج بصدق ذلك وبكذب وفي الوسائل عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام
قالا ما من أحد إلا وهو يصيب حظاً من الزنا فزناه العين النظر وزنا القم القبلة وزنا اليد
اللمس صدق الفرج ذلك أم كذب **أقول** في شتمه النظر إلى الأجنبية على الإطلاق زنا
العين دلالة ظاهرة على حرمة النظر إليها مطلقاً حتى الوجه والكفين ولم يكف الشارع بتحريم
النظر بل ستماء زنا مباحة في التحريم في قولهما عليهما السلام ما من أحد إلا وهو يصيب
حظاً من الزنا إيماء دقيق وإشارة لطيفة إلى تحريم النظر إلى الوجه والكفين لأن غيرهما مسنون
بالشباب غالباً فالنظر إلى غيرهما ليس مما لا يسلم منه أحد من الناس نعم النظر إلى الوجه والكفين
هو الذي ينعترا وينعترا السلامة منه ولا يسلم منه أحد ولا وجه يحمل هذه
الأخبار على خصوص النظر المفرد بالترتيب والفتنة وقوله ع صدق الفرج ذلك أم كذب أيضاً
قريبة على إرادة العموم كالأخبار على المشامل ومنها ما دل على أن غرض البصر عن الأجنبية
من جملة فروض العين وهو حق البصر ففي الفقيه في باب الحقوق عن علي بن الحسين عليهما السلام
وحق البصر أن تغض عما لا يحل لك وتعتبر بالنظر به وحق فرجك أن تحصنه عن الزنا وتحفظه
من أن ينظر إليه وفيه في باب الفروض على الجوارح في وصية أمير المؤمنين ع لا يسه محمد فان
الله قد فرض على جوارحك كلها فرائض يجتنب بها عليك يوم القيمة ويسئلك عنها إلى أن قال
عليه السلام وفرض على البصر أن لا ينظر به إلى ما حرم الله فقال عز من قائل قل للذين آمنوا يغضوا

الطائفة
السابعة
من الزنا

الطائفة
السابعة
من الزنا

مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا أَرْوَاحَهُمْ وَمِنْهَا مَا دَلَّ عَلَى الْأَمْرِ بِالْغَضِّ فَقَالِ الْجَارِدُ عَنْ الْحَاسَنِ قَالَ الْقَصَادُ فِي
مَا اعْتَصَمَ أَحَدٌ بِمِثْلِ مَا اعْتَصَمَ بِغَضِّ الْبَصَرِ فَإِنَّ الْبَصَرَ لَا يَغْضُ عَنْ مَحَارِمِ اللَّهِ إِلَّا وَقَدْ سَبَقَ إِلَى قَلْبِهِ
مُشَاهِدَةُ الْعِظَةِ وَالْجَلْدُ وَسُئِلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمِثْلِ سَعْيَانِ عَلَى غَضِّ الْبَصَرِ فَقَالَ بِالْحُجُودِ نَحْنُ
سُلْطَانُ الْمَطْلَعِ عَلَى سِرِّكَ وَالْعَيْنُ جَاسُوسُ الْقَلْبِ وَبِرِيدِ الْعَقْلِ تَغْضُ بَصْرَكَ عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِدِينِكَ
وَبِرْكَهِ قَلْبِكَ وَبِرْكَهِ عَقْلِكَ وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْغَضُّ أَيْضًا كَمْ تَرَوْنَ الْعِبَابُ قَالَ اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا أَرْوَاحَهُمْ وَقَالَ يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا الْمَوْتِ أَحَبُّ إِلَيَّ
مِنْ نَظَرٍ لغيرِ وَاجِبٍ وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ لِرَجُلٍ نَظَرَ إِلَى امْرَأَةٍ فَعَادَهَا فِي مَرَضِهَا لَوْ ذَهَبَتْ
عَيْنَاكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ عِبَادَةِ مَرِيضَتِكَ وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَمَّا مِنْ أَطْلَقَ نَظْرَهُ أَنْعَبَ خَاطِرُهُ وَمِنْ
ثَنَابَتْ لِحَظَانِهِ دَامَتْ حَسْرَتُهُ وَمِنْهَا مَا دَلَّ عَلَى أَمْرِ الرَّجُلِ بِسِرِّهِمْ وَكَفَتْ أَبْصَارُهُمْ فَقِي وَصِيَّتُهُ
أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَمَّا لِابْنِ الْحَسَنِ فَكَفَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَبْصَارِهِمْ بِحِجَابِكَ لَهُمْ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحِجَابِ بِفِي عَلَيْهِمْ
وَلَيْسَ خُرُوجُهُمْ بِأَشَدَّ مِنْ ادْخَالِكَ مِنْ لَا يُوَثِّقُ بِهِ عَلَيْهِمْ وَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَعْرِفَ مِنْ غَيْرِكَ فَافْعَلْ
وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَمَّا كَتَبَ بِهَذِهِ الرِّسَالَةِ إِلَى ابْنِ مُحَمَّدٍ وَرَوَاهُ الْقَصَادُ فِي كَذَلِكَ
عَنِ الْكَافِي وَاعْتَصَمَ بِبَصَرِهَا بِسِرِّكَ وَكَفَتْ بِحِجَابِكَ وَمِنْهَا مَا دَلَّ عَلَى أَمْرِ الرَّجُلِ بِحِجَابِهِمْ فِي الْبُيُوتِ
فَقَالِ الْقَصَادُ فِي عَنِ الْقَصَادِ عَمَّا قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَمَّا خَلَقَ الرِّجَالَ مِنَ الْأَرْضِ وَأَتَمَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ
وَخَلَقَ الْمَرْأَةَ مِنَ الرَّجُلِ وَأَتَمَّاهُمْ فِي الرِّجَالِ فَحَبَسُوا نِسَاءَكُمْ بِأَمْعَاشِ الرِّجَالِ وَعَنِ الْعِلَلِ عَنْ أَبِي عَبْدِ
اللَّهِ عَمَّا قَالَ أَنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنَ الرَّجُلِ وَأَتَمَّاهُمْ فِي الرِّجَالِ فَحَبَسُوا نِسَاءَكُمْ وَإِنَّ الرَّجُلَ خُلِقَ مِنَ
الْأَرْضِ فَأَتَمَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ وَعَنْهُ عَمَّا قَالَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ حَوَاءَ مِنْ آدَمَ فَهَمَّتِ النِّسَاءُ الرِّجَالَ فَحَصَّنُوهُمْ
فِي الْبُيُوتِ وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَمَّا مِنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ فَهَمَّتِ ابْنُ آدَمَ مِنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ وَخُلِقَ
حَوَاءَ مِنْ آدَمَ عَمَّا فَهَمَّتِ النِّسَاءُ فِي الرِّجَالِ فَحَصَّنُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ وَمِنْهَا مَا دَلَّ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ ادْخَالِ
الرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ فِي ذَهَابِهَا إِلَى الْحِمَامِ وَالْعَرَسِ وَكَوْنِهِ مُعَافِيًا عَلَى ذَلِكَ فَقَالِ الْجَارِدُ وَالْوَسَائِلُ عَنِ الْكَافِي
عَنِ النَّجِيِّ عَمَّا قَالَ مِنْ اطَّاعَ امْرَأَةً أَكَبَّ اللَّهُ عَلَى وَجْهِهِ فِي النَّارِ قَبِيلٌ وَمِثْلُكَ الطَّاعَةُ قَالَ نَظَرْتُ إِلَى
الَّذِينَ هَابُوا إِلَى الْحِمَامَاتِ وَالْعَرَسَاتِ وَالْعِيدَاتِ وَالنَّائِمَاتِ وَالشَّابَّاتِ الرَّفَاقِ فَيَجِيبُهَا وَيَخُوهُ فِي وَصِيَّتِهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى مِنْ اطَّاعَ امْرَأَةً فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ أَكَبَّ اللَّهُ عَلَى مَتَخَرِّجِهِ فِي النَّارِ شَمًّا
ذَكَرَ مِثْلَ ذَلِكَ وَقَرِيبٌ مِنْهُ مَا رَوَى فِي ثَوَابِ الْأَعْمَالِ وَعَنِ الْخُصَالِ وَلَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَدْخُلَ الْحِمَامَ

الحاشية
الخاصة
بمن
نزل

الحاشية
الخاصة
بمن
نزل

الحاشية
الخاصة
بمن
نزل

الحاشية
الخاصة
بمن
نزل

عن

فان

فان ذلك محرم عليها ومنها ما دل على عدم جواز نظر المملوك الى مولاه نه فمن الكافي عن ابي عبد
الله ع قال لا يجل للمرأة ان ينظر عبيدها الى شيء من جسدها الا الى شعرها غير متعبد لذلك
والرواية الدالة على خلافه ما ولة او محمولة على النقبة فلت هذا يدل على حكم الحر بطريق اولي كالا
يخفى ومنها ما دل على عدم جواز نظر الخصى الى المرأة ففي الوسائل سئل ابا الحسن موسى ع فلت
يكون للرجل الخصى يدخل على نسائه فينا واهن الوضوء فيرى شعورهن قال لا ورواه الشيخ باسناده
ورواه الصدوق باسناده وعن مكارم الأخلاق لا يجلس المرنه بين يدي الخصى مكشوفة الرأس
والرواية الدالة على خلافه مؤلة او محمولة على النقبة وفيها فرائض تدل على ذلك وعليه شواهد
من الأخبار ففي قرب السناد عن الخصى عن ابي الحسن عليه السلام قال كنت اليه رسالة عن رجل
الى في سن رجل مدرك يجل للمرأة ان يراها وتكشف بين يديه قال فلم يجزني فيها فلت فاذا لم يجز
للخصي النظر الى شعرا اجنبية لم يجز للفحل النظر اليها بطريق اولي كالا يخفى ومنها ما دل على وجوب
القناع والخمار على الحرة بعد البلوغ وسر شعرها وما دل على وجوب تغطية الشعر عن الغلام اذا
احتمل ففي الكافي عن ابي جعفر ع قال لا يصلح للجارية اذا حاضت الا ان تخر اشلا ان لا تجده وفي
رواية سئلنا ابا ابراهيم ع عن الجارية لم تدرك متى ينبغي لها ان تغطي رأسها ممن ليس بيدها وبينه حر
ومنى يجب عليها ان ترفع رأسها للصلوة قال لا تغطي رأسها حتى تحر عليها الصلوة وعن الرضا
عليه السلام لا يؤخذ الغلام بالصلوة وهو ابن سبع ولا تغطي المرأة شعرها منه حتى يحتمل وفي رواية
قال لا تغطي المرأة رأسها من الغلام حتى يبلغ الغلام فلت تغطي الشعر كناية عن الشتر والاحتجاب
لان الشعر احد الجمالين وهو اهون وابسر من الوجه ومنها ما دل على حرمة نظر المرأة الى الرجل
الأجنبي وان كان اعى ففي الكافي اسناد ابن مكيوم الى النبي ع وعنده عائشة وحفصة فقالا
لها فوما فادخلا البيت فقالا انه اعى فقال صلى الله عليه واله ان لم يركبا فأنكرا بزيانه وفي
مكارم الأخلاق عن ام سلمة قالت كنت عند النبي ع وعنده ميمونة فاقبل ابن ام مكيوم وذلك
بعد ان امر بالحجاب فقال صلى الله عليه واله انكرا بزيانه فقال صلى الله عليه واله لا يبصرونا قال صلى
الله عليه واله افعبيا وان انما السما تبصرا نه فلت هذان الخبران اقوى دليل واوضح برهان على
وجوب الشتر وشدة المبالغة والاهتمام للشارع فيه وفيه دلالة على المدعى من وجوه الأدلة
انه يظهر من الخبرين ان النبي صلى الله عليه واله كان قد امر بالحجاب امرأ عاتقا وصدع به كما يدل عليه

الطائفة الثانية
عشر من الأخبار

الطائفة الرابعة
عشر من الأخبار

بالمقام
المعلقين
بمنزلة الغيب

في جهنم خالذات وروى مثله في مكارم الأخلاق فإن لظاهران المراد كاشفات الوجوه غاربا
 الخور ونحوها مما هو معناد عند غير المسلمين من النساء الكواشف ومنها ما عن العيون والطلل
 عن الرضا عليه السلام أنه كتب إلى ابن سنان حرم النظر إلى شعور النساء المحبوبات بالذواج وغيرهن
 من النساء لما فيه من هيج الرجال وما يبدعوا التهييج إلى الفساد والتخول فيما لا يحل ولا يحمل
 وكذلك ما أشبه الشعور إلا الذي قال الله والفوايد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا
 فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة أي غير الجلباب ولا بأس بالنظر إلى
 شعور مثلهن وسيا في دلالتها على تحريم النظر إلى الأجنبية من وجوه عدة فيما يأتي فاستظر
 ومنها ما عن الصادق عليه السلام لا بأس بالنظر إلى رؤس أهل نهامة والأعراب وأهل البوادي من
 أهل الذمة لأنهم إذا نهين لا ينهين فإن والمجنونة والمغلوبة على عقلها لا بأس بالنظر إلى
 شعرها وجسد ما لم يعتمد ذلك قلت ظاهر هذا الخبر اتحاد حكم الشعر والجسد مطلقا
 وأنه لا بأس بوقوع النظر اتفاقا كما يدل عليه صريح قوله عليه السلام ما لم يعتمد ذلك وظاهر
 النهي التحريم وعدم الانتهاء العصبان فهو فريضة واضحة على أن المراد بنفي البأس بنفي التحريم
 لا الكراهة فبدل على تحريم النظر إليهن عمدا ونخصيص الحكم بأهل نهامة والأعراب أهل
 البوادي والمجنونة والمغلوبة والتعليل المذكور في الخبر ينادي بأعلى صوته أن المراد عدم
 وجوب التحفظ من وقوع النظر عليهن لا جواز اعتماد النظر إليهن إذ عدم الانتهاء لا يصلح علته
 لم يقصد الجواز اعتماد فبدل على عدم وجوب التحريم عن مظان وقوع النظر إلى غيرهن من المحبوبات
 ذلك فيقضي والمفسرات فبدل على حرمة اعتماد النظر إليهن والفصل إلى رؤسهن بطريق أولى وقوله
 ذلك وجوبه عليه السلام ما لم يعتمد ذلك صريح في عدم جواز اعتماد النظر إليها فكيف بالعاقلة وإطلاق
 التحريم عن قوله عليه السلام وجسد ما يقع الوجه والكفين وفيه دلالة على أن الحكم بجواز النظر لا ينافي
 مظان وقوعه لا بعد فيه وثوقهم عدم صلاحية الحكم بالجواز من وقوع الرجوع إلى الاختيار باعتبار المقدار
 ومنها ما في الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا حرم
 لشيء أهل الذمة أن ينظر إلى شعورهن وأبدنهن قلت لو جاز النظر إلى الكفتين مطلقا لم
 يستحسن تخصيص أهل الذمة بجواز النظر إلى أبدنهن وشعورهن وأيضا قوله لا حرمه يدل على
 أن جواز النظر إلى أبدنهن من أجل عدم احترا مهن فيقتضي تحريم النظر إلى أبدن المسلمين

عليهن إذا
 لم يقصد
 ذلك فيقضي
 ذلك وجوبه
 التحريم عن
 مظان وقوعه
 النظر
 صح

لكونهن محرمات مع احتمال ان يكون المراد بذلك عدم التعمد كما هو ظاهر الخبر الأول فيكون
 الدلالة انتم واكمل حيث يدل على عدم البأس في النظر الا تفتا في الى شعورهن وابد بهن خاصة
 فيدل على ثبوت البأس في تعمد النظر الى ابد بهن فضلا عن غيرهن لكن ظاهر قوله صلى الله
 عليه واله لا حرمة يقتضي جواز التعمد ومنها خبر الحولة العطاره الذي ذكره شيخنا العلامة
 النوري في دار السلام وقد وجد احله الله دار السلام في مجموعته عتقة بخط بعض العلماء
 الكرام قال رحمه الله واظن الخبر مأخوذا من كتاب احمد بن عبد العزيز الجلودي باحولاء لا تبدي
 زينتك لغير زوجك باحولاء لا يحل للمرأة ان تظهر معصمها وقد منها الرجل غير عيها واذا فعلت
 ذلك لم ينزل في لعنة الله وسخطه وغضب الله عليها ولعنهما الملائكة الله واعدها عذابا بالها
 باحولاء لا يحل لامرأة ان تدخل عليها من قد بلغ الحلم ولا تملأ عينها منه ولا عينه منها ولا تأكل
 معه ولا تشرب الا ان يكون محرما عليها وذلك بحضرة زوجها فقالت عائشة عند ذلك يا رسول
 الله وان كان مملوكا فقال رسول الله ص وان كان مملوكا فلا تفعل شيئا من ذلك فان فعلت
 فقد سخط الله عليها ومقنها ولعنهما ولعنهما الملائكة انتهى مع حذف واختصار وفي هذا الخبر
 الشريف مواضع تدل على تحريم النظر الى الوجه والكفين منها قوله صلى الله عليه واله باحولاء
 لا تبدي زينتك لغير زوجك فانه عام شامل للزينة الظاهرة والباطنة ومنها قوله صلى الله
 عليه واله لا يحل للمرأة ان تظهر معصمها وقد منها الرجل غير عيها فانه صريح في حرمة ابداء القد
 لغير البعل فهو قرينة على ان المراد بمسلة مروة المشتملة على القدمين جواز وفوق النظر الى الوجه
 والكفين والقدمين بمعنى عدم وجوب التحفظ من النظر الا تفتا في له جواز التعمد كما زعم المجوزون
 ومقابلة المعصم بالقدم تدل على ان المعصم اشارة الى الكف لانهما من المعصم الى الاصابع كما ورد
 في مراد التزويج بنظر الى وجهها ومعاصمها فانه لا ريب انه ليس المراد تخصيص الجواز بالمعصم دون
 الكف فانه فاسد بالبداية ومنها قوله صلى الله عليه واله لا يحل لامرأة ان تدخل عليها من
 قد بلغ الحلم فاذا حرم الدخول حرم النظر بطريق اولي ومنها قوله ص ولا تملأ عينها منه ولا عينه
 منها فانه عام شامل للوجه والكفين ولا وجه كجمله على ما عدى الى الوجه والكفين مع ان غيرهما
 مستور بالشباب غالباً وكذا لا وجه كجمله على النظر المفروق بالشهوة من غير قرينة كما لا يخفى و
 منها ما دل على جواز النظر الى الوجه والكفين من امرأة يراد التزويج بها وقد عقد لها في الكافي بابا

فقال باب النظر لمن اراد التزويج فعن ابي عبد الله عليه السلام لا بأس بأن ينظر الى وجهها ومعاصمها
 اذا اراد ان يتزوجها وفي رواية اخرى عن الحسن بن السري قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 الرجل يريد ان يتزوج المرأة بنأملها وينظر الى خلفها والى وجهها قال نعم لا بأس بأن ينظر الرجل
 الى المرأة اذا اراد ان يتزوجها ينظر الى خلفها والى وجهها قلت هذان الخبران يدلان بمفهومهما
 على عدم جواز النظر الى الوجه والمعاصم من الأجنبية اذا لم يرد الرجل التزويج وفي إعادة المعصوم
 الشرط مع كونه مذكورا في كلام السائل دلالة على المبالغة في الاشارة وفي سؤال الاصحاب عن
 جواز النظر لمريد التزويج خاصة الى خصوص الوجه وتقرير المعصوم على ذلك واقتضار المعصوم
 في نفى البأس لمريد التزويج على الوجه والمعاصم دلالة على كون تحريم النظر الى الوجه والكفين
 من الأجنبية لو لم يرد التزويج امرا معلوما عند الاصحاب ودلالة على ان المرخص فيه لمريد التزويج
 انما هو خصوص النظر الى الوجه والمعاصم لا جميع الجسد ولعل المعاصم اشارة الى الكفين من المعصوم
 الى الاصاب وعن محمد بن مسلم قال سئلت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يريد ان يتزوج المرأة
 ينظر اليها قال نعم انما يشترطها بأعلى الثمن وعن الحسن بن السري عن ابي عبد الله عليه السلام
 انه سئل عن الرجل ينظر الى المرأة قبل ان يتزوجها قال نعم فلم يعطى ماله قلت هذان الخبران
 وان كانا مطلقين لكن ينبغي حملهما على المقيد مع ان الاطلاق ايضا لا يفيد في المقام جواز النظر الى
 جميع جسدها بل يفيد الاجمال والاهمال فيقتضي جواز النظر في الجملة فيقتصر على قدر الحاجة مع
 ان الحمل على العموم غير ممكن قطعنا اذ لا أقل من حرمة النظر الى العورة ومع التلذذ والريبة
 قد دل خبر على اشتراط عدم التلذذ فعن ابي عبد الله عليه السلام وقد سئل عن النظر الى الشعر
 والمحاسن اذا اراد التزويج قال نعم لا بأس بذلك اذا لم يكن مثل ذلك او لعل السري في الاطلاق في
 السؤال ما قد مناه من ان حرمة النظر مطلقا في غير مريد التزويج لما كان امرا معلوما صح السؤال
 عن الجواز في الجملة في حبال السلب الكلي والجواب كذلك وبعبارة اخرى لما كان النظر لمريد
 التزويج داخل في النظر للضرورة والحاجة لا جرم يقتصر فيه على قدر الضرورة وهو ما يندفع به التلذذ
 والضرر كما يشهد اليه قولهم يشترطها بأعلى الثمن وفي التعليل ايضا ايماء الى اختصاص ذلك بمريد
 التزويج كما لو سئل عن جواز نظر الطيب للعلاج فقبل يجوز فلا ينبغي الحمل على العموم قطعنا
 فرض الحاجة الى النظر كساق لا يجوز له النظر الى الذراع قطعنا وفي الروايات ما يؤمى الى ما اردنا

الطائفة
 السليمة
 عشر من
 الأخبار
 لا يدخل
 على عدم
 استثناء
 الوجه
 والكفين

فقيل الجار عن نوادر الراوندى قال رسول الله صلى الله عليه واله اذا اراد احدكم ان
 يتزوج فلا بأس ان يولج بصره فانما هو مشغوف في رواية اخرى فلا بأس ان ينظر الى ما بين
 اليدين اقول ظاهر جواز النظر في الجملة بقدر الضرورة اذا اراد التزويج خاصة فيدل بمفهومي
 على عدم جواز النظر مطلقا لغير مريد التزويج وبالجمله فظاهر الاخبار وصرح كلام الاصحاب
 اختصاص الجواز بالوجه والكفين لمريد التزويج قال في الشرائع ويختص الجواز بوجهها وكفيها
 وقال في الروضة ويختص الجواز بالوجه والكفين ظاهرهما وباطنهما الى الزند بن وقال في الزين
 ثم ان المشهور اختصاص الجواز بالموضعين وقال في المحدائق ظاهر كلام الاصحاب لا تنص
 في النظر على الوجه والكفين ولذا انهم نسبوا جواز النظر الى شعرها ومحاسنها الى الرواية اذ انما
 بالتوقف فيه وقال في المسالك والذي يجوز النظر اليه اثقاف هو الوجه والكفان من مفضل
 الزند ظهرا وبطنا لانه المفصود يحصل بذلك فيبقى ما عداه على العموم اقول الانضاف ان
 الاخبار الدالة على جواز النظر الى الوجه والكفين لمريد التزويج والتعليقات الواردة فيها بانه
 مسام وبشرها با على الثمن من اوضح الأدلة على تحريم النظر الى الوجه والكفين لغير مريد
 التزويج والاولو كان النظر الى الوجه والكفين سائعا في الشرع مطلقا لكل احد لم يوفرق
 بين مريد التزويج وغيره فيما معنى هذه التعليقات الواردة في النصوص الكثيرة وما معنى
 السؤال والجواب عن جواز مطلق النظر لمريد التزويج خاصة الا ترى ان السؤال عن جواز
 لمس الطبيب ونظرة الى جسد الاجنبية للضرورة والجواب بالجواز عند الضرورة والمعالجة
 واضح الدلالة على تحريم لمسها والنظر الى جسدها من غير ضرورة ولذا لا يستحسن السؤال
 عن جواز نظر الرجل الى وجه الرجل للضرورة ولا الجواب بالجواز عند الضرورة ولا السؤال عن
 جواز النظر الى جدار الجار لاجل الشراء ولا الجواب بالجواز اذا اراد الشراء وقد نطق بهذا
 الاشكال شيخنا الشهيد الثاني في المسالك فقال بغير الفرق بينها وبين الاجنبية وهو من
 وجوه وقد نقلها في المحدائق وردتها فقال رحمه الله انها لا تمن ولا تغني عن جوع كمالا يخفى
 على من له الانصاف بأدنى رجوع فان وجه الاشكال الذي يجاء الى هذا المغال هو انه اذا
 ثبت شرعا انه يجوز النظر الى وجه الاجنبية وكفيها وان لم يرد تزويجها فائى وجهه لا تنص
 عليها في هذه المسئلة وتعليل ذلك بانه مسام وانه بمنزلة المشتري وانت خير بانه لا

وجه للفرق بين المقامين الآعلى ما اخبرناه من جواز النظر مطلقاً من غير تخصيص ما ادعوه
من الوجه والكفين اذ مع التخصيص بهما فائدة لا وجه لهذه التعليلات المنكره في الاخبار بانه
مستلزم وانه يريد ان يشترها وانه يشترى بأعلى الثمن واما الفرق التي قد ذكرها فانها لا
وجود لها في الاخبار وانما هي من كلامهم الى ان قال وبالحمله فانه لا يخرج من هذا الاشكال
المذكور الآعلى ما اخبرناه من القول بجواز النظر مطلقاً هنا واما ما ذكره من التخصيص في المقام
فهو لازم لهم لزوم الطوق للحمام والله العالم انتهى **ملخصاً قلت** قد اجاد رحمه الله فيما
ذكره من عدم اجراء الوجوه المذكورة في الفرق لكن ما ذكره قدس سره من انحصار دفع
الاشكال فيما اخبرناه من جواز النظر مطلقاً لم يرد بالتزويج محل نظر بل منع فان غايته ما يستفاد
من اخبار الباب جواز النظر في الجملة او بقدر الحاجة لاستكشاف الحال لم يرد بالتزويج دفعا للفرق
والضرر فان صحبة محمد بن مسلم او حسنة انما تدل على جواز النظر في الجملة في قبيل السلب
الكلّي فانه سئل انظر اليها قال عليه السلام نعم انما يشترها بأعلى الثمن فظاهر السؤال
والجواب هو جواز النظر في الجملة فلا تدل الرواية على جواز النظر الى جميع الجسد بل التعليل فيها
بجواز النظر في الجملة بكونه مشترطاً بأعلى الثمن يقتضي انه لو لم يكن مشترطاً لم يجر النظر مطلقاً
حتى الى الوجه والكفين وايضاً التعليل المذكور يدل على ان الجواز انما هو لدفع الضرر والضرر
فيجب الاقتصار على ما يندفع به الضرر فلا يدل على جواز ازدياد من ذلك ورواية حفص تدل
على عدم البأس في النظر الى الوجه والمعاصم خاصة ان اراد ان يتزوجها ففهومها عدم جواز
النظر الى الوجه والمعاصم اذ المراد بالتزويج والظاهر ان المعاصم اشارة الى الكفين مع المعاصم
كما تقتضيه مقابلة المعاصم بالوجه والا فلا وجه لذكر المعاصم خاصة دون الكفين وايضاً مع
قطع النظر عن تعليل الجواز على ارادة التزويج الدال على انتفاء عند انتفاء ظاهر نفى البأس
في النظر الى الوجه والمعاصم لم يرد بالتزويج تحريم النظر الى الوجه والمعاصم لغیر مرد بالتزويج كما
لا يخفى وليس هذا من قبيل مفهوم اللقب الا ترى الى ان قول الشارع يجوز لمس الطبيب لكف
الأجنبية المعالجة يقتضي حرمة المس مطلقاً الا للضرورة بقدرها والا لو جاز مستها مطلقاً
او مس كفها مطلقاً لم يحسن ذكر الطبيب ولا الكف خاصة ولا المعالجة كما لا يخفى وصحبة حسن بن
الترقي تدل على انه لا بأس بالنظر الى الخلف من وراء الثياب والوجه اذا اراد التزويج خاصة

والظاهر ان المراد نفى الكراهة في النظر الى الخلف ونفى التحريم بالنسبة الى الوجه اذا اراد التزويج
وروايته الأخرى مجملة ففيها انه سئل عن الرجل ينظر الى المرأة قبل ان يتزوجها قال نعم فليمن
يعطى ماله وظاهرها الجواز في الجملة بل يفيد ما يندفع به الغرر والضرب لا مطلقا وفي رواية
عبد الله بن فضيل السؤال عن النظر الى شعرها ومخاسنها قال لا بأس بذلك ما لم يكن مبتذلا
وهي ايضا مختصة بالشعر والمخاسن خاصة ولا ريب ان عمدة المخاسن وجلها في الوجه فلا
يدل على جواز النظر الى البطن والظهر والفقا وغيرها مع ان قوله عليه السلام ما لم يكن
مبتذلا صريح في عدم جواز النظر الى الشعر والمخاسن مطلقا لو لم يكن مريدا للتزويج بل كان
نظرا لا لضرورة بل كان لغير ذلك وهذا فاض يجرمه النظر الى الوجه الجليل من الحسناء اذا
الطرف الكحل اذا لا ريب ان لا ينفك عن التلذذ بحسب العادة ولعل المراد بالتلذذ في هذه
الرواية عدم ارادة التزويج كقوله عليه السلام في رواية اخرى اذا اراد ان يتزوجها وانما
عبر بالتلذذ لان النظر من غير مرید التزويج لا ينفك عن التلذذ غالبا وفي صحيح ابن سنان
السؤال عن الشعر خاصة فاجاب بالجواز مختص به لا يشمل غيره وقوله عليه السلام نعم انما يريد
ان يشربها بأعلى الثمن دال على الجواز انما هو لدفع الضرر ورواية غياث بن ابراهيم مختصة
بالمخاسن ومعلقة بأنه مستام فبدل على عدم جواز النظر الى المخاسن مطلقا لو لم يكن مستاما
وفي موثقة يونس بن يعقوب سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يريد ان يتزوج المرأة
واحبان ينظر اليها قال عليه السلام تحجج ثم لتقعد وليدخل فليتنظر قال قلت يقوم حتى
ينظر اليها قال عليه السلام نعم قلت فتمشي بين يديه قال عليه السلام ما احبان تفعل قال
في الحديث وظاهر موثقة يونس وقوله عليه السلام تحجج بالزاء اخيرا اي شربا زاراته
يجوز النظر الى ما فوق الاذن من بدنها وهي غاربه انتهى وليت شعري اتي دلالة لقوله
عليه السلام تحجج على كونها غاربه فان الاحتجاج بمعناه شد الوسط ولا دلالة لشد الوسط
على كونها غاربه بل هو اعم قال الفهومي في المصباح المنير واحتج الرجل بأزاره شدة في
وسطه وحجرا لا زار معفده وقال الفهري زابادي في القاموس وبأزاره شدة على وسطه وقال
ابن الأثير في النهاية في حديث ميمونة كان يبأشر المرأة من فستانه وهي حائض اذا كانت
محججة اي شادة متزرها على العورة وقال ومنه الحديث رأى رجلا محجرا بجبل وهو محج

أي مشدود الوسط انتهى قلت لأرباب حديث ميمونة لا يدل على كون المرأة غاربه من
 فوق المتزربل هواعم وكذا قوله رأي رجلا معجزة بجبل لا يدل على كون الرجل غاربا من
 فوق الوسط بل يمكن كونه لا بسا ثوب الأحرار والأصافان أحرم في موثقة يونس بالفتوى
 والأحجاز أولا ثم الأذن في الدخول والنظر لدفع الغر والضر جمع بين الحفنين من دفع الغر
 ومراعاة الستر والحياء والخف ليراهما فاعده معجزة وكره مشبهها بين بدنه لعدم الحاجة اليه
 غالبا فلو جاز النظر اليها وهي غاربه من فوق الأزار وجاز النظر إلى جميع الجسد كما بقوله شيخنا
 فلا وجه للأمر بالفعود والأحجاز أولا ثم الدخول والنظر ولا وجه لكرهه رؤيته مشبه
 بعد جواز النظر إلى جميع جسدها وجواز النظر اليها وهي غاربه وبالحجلة فكراهة المشي
 والأمر بالفعود والأحجاز والأذن في النظر ظاهر في جواز النظر في الحجلة بقدر الحاجة
 دفعا للغر والضر فيجب ألا تضار على قدر الحاجة نظرا للأذن في ترخيص الطيب لسر الحفا
 للضرورة وبؤيد ما قلناه رواية يونس بن يعقوب التي رواها الصدوق في العلل قال
 قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يريد أن يتزوج المرأة يجوز له أن ينظر اليها قال
 وترقق له الثياب لأنه يريد أن يشربها بأعلى الثمن وهي كما ترى ظاهرة في المنع عن النظر
 ولو إلى الوجه والكفين لغیر مرید التزويج والآن لم يحسن السؤال عن جواز مطلق النظر لمريد
 التزويج مع فرض جوازه لكل أحد ولا الجواب بالجواز مع التعليل بكونه مشربا بأعلى الثمن
 الدال على كون الجواز للحاجة ولدفع الضر فيدل على جواز النظر في الحجلة أو بقدر الحاجة لا إلى
 جميع الجسد والأذن في ترقيق الثياب لمريد التزويج في مقام المبالغة أوضح دليل على عدم جواز
 النظر إلى جميع الجسد والنظر اليها وهي غاربه فإن الأضمار في مقام المبالغة على ترقيق الثياب
 مع جواز النظر إلى جسدها وهي غاربه بعيد جدا يخالف لسنن البلاغة فقوله عليه السلام
 وترقق له الثياب قرينة جلية على أن المراد بقوله نعم بعد السؤال عن جواز النظر في الحجلة
 هو جواز النظر في الحجلة لا إلى جميع الجسد بل إلى ما لا يكون مستورا بالثياب غالبا عند عدم
 رادة الحجاب وهو الوجه والكفان إذ غيرهما مستور بالثياب غالبا غايبة الأمر بكونه مشربا
 بأعلى الثمن إذن لا جله في ترقيق الثياب أيضا فكيف يدل على جواز النظر إلى جميع الجسد بل
 في سؤال الأصحاب عن جواز النظر لمريد التزويج دلالة ظاهرة على أن حرمة النظر إلى الأجزاء

مطلقاً ولو إلى الوجه والكفين كان مراد معلوماً واضحاً عند الأصحاب العارفين وإنما المقتضى
 إلى السؤال جواز النظر إلى الأجنبيّة في الجملة عند الضرورة لم يرد التزويج لأن احتمال عدم جوازه
 أيضاً فإظهار ذلك لغیر مرد التزويج ونظر المصوم عليه السلام على ذلك والأذن في النظر لم يرد
 التزويج في الجملة وبفقد الضرورة معلوم بكونه مشرباً بأعلى الثمن دال على تحريم النظر إلى الأجنبيّة
 مطلقاً حتى الوجه والكفين ولو كان النظر إلى الوجه والكفين سائغاً في الشرع ولو لم يرد التزويج
 كان على السائل أن يسأل عن جواز النظر لم يرد التزويج إلى ما عدى الوجه والكفين من الأجنبيّة
 مما يحرم النظر إليه لغیر مرد التزويج فإن ما يجوز مطلقاً لا يحسن السؤال عن جوازه للضرورة أو
 في صورة خاصة يعلم حكمها بالأدلة ولو تبيّن أن لا يرى أنه يفحش من العاقل أن يسأل عن جواز شرب الماء
 المباح إذا اضطر إلى شربه ولا يستحسن الجواز بأنه يجوز شرب الماء عند الاضطرار لوجوب
 حفظ النفس ولا يستحسن السؤال عن جواز نظر الرجل إلى وجه الرجل عند المعاملة والضرورة
 ولا الجواب بالجواز إذا اضطر إليه مع أن التعليق بأنه يشربها بأعلى الثمن دال على أن جواز
 النظر إليها إنما هو لأجل الضرورة ولدفع الضرر فينتفي عند انتفاها كما لا يخفى إذا عرفت ذلك
 ظهر لك أن الأنصاف أن الأخبار المذكورة لا دلالة لها على جواز النظر إلى جميع الجسد كما لا
 يخفى فلا وجه لما ذكره شيخنا في الحدائق من أن القول بجواز النظر مطلقاً هو الظاهر من الأخبار
 المذكورة بل المبني من دلالة الأخبار ليس إلا جواز النظر إلى الوجه والكفين أو مع المعاصم
 وترفق الشباب لم يرد التزويج لكونه مستأنفاً دفعاً للغير فلو جاز النظر إلى الوجه والكفين لغیر
 مرد التزويج وغير المسام لم يبق فرق بينهما ولم يبق معنى لهذه التعليق المذكورة في الأخبار
 ولقد أجاد شيخنا المحقق الأنصاري قدس الله ضريحه في شرح الإرشاد حيث قال أن
 ملاحظة الأخبار الواردة في المسئلة بالنظر الجلي وإن كان يؤدي إلى الحكم بجواز النظر مطلقاً
 إلا أن ملاحظة أخباره بدق النظر لا توثق بالجرأة على الخروج عما دل على حرمة النظر إلى الأجنبيّة
 وقال أيضاً أن الحسنة الأولى وهي حسنة محمد بن مسلم وإن كانت باطلاً فهي مجوزة للنظر
 إلى غير الوجه والكفين إلا أن المنبأ من النظر إلى المرأة بحكم العرف هو النظر إلى الوجه واليدين
 لأنها موقع النظر غالباً وغيرها مستور غالباً بالشباب مضافاً إلى أن تخصيص النظر المجوز
 في الحسنة الثانية بالوجه والمعاصم ابتداءً لا يظهر له وجه إلا اختصاصها بجواز النظر وإن

لم نقل بمفهوم اللقب وأوضح من ذلك الرواية الثالثة فإنه عليه السلام بعد أن قال ينظر إليها
قال ينظر إلى خلفها وإلى وجهها والمراد بالنظر إلى خلفها النظر إلى فامتها المستورة بالشباب من
خلفها انتهى قلت الترخيص لم يرد التزويج في النظر إلى خلفها من وراء الشباب والتزويج في رقيق
الشباب له مع تعليل الأذن له في النظر إليها بكونه مسنماً مشترطاً لها بأعلى الثمن بدل المسائل النصف
على التمه عن النظر إلى الأجنبية مطلقاً حتى الوجه والكفين لغير مريد التزويج وعلى التمه عن النظر
إليها وإلى خلفها من وراء الشباب ولو تزويجاً وعلى التمه عن رقيق الشباب لغير مريد التزويج
فبإستفاد من الترخيص المذكور نفى التحريم الثابت في النظر إلى الأجنبية مطلقاً حتى الوجه والكفين و
نفى الكراهة الثابتة لغير مريد التزويج في النظر إلى أديار النساء من وراء الشباب ثم أنه إذا كان
المستأد من النظر إلى المرأة بحكم العرف هو النظر إلى الوجه والكفين لأنها موضع النظر غالباً وغيرها
مستور بالشباب غالباً فكل ما دل على جواز النظر في الجملة لم يرد التزويج بكون ظاهراً في جواز النظر
إلى الوجه والكفين خاصة لم يرد التزويج خاصة فبدل على حرمة النظر إليها لغير مريد التزويج والألفاظ
معنى هذه التعليلات المنكرزة في الأخبار بأنها مسنم وبشرطها بأعلى الثمن وإيضاً كل ما دل على
التمه عن النظر إلى الأجنبية من الأخبار المتواترة معنى بكون ظاهراً في حرمة النظر إلى الوجه والكفين
أو بكون هو القدر المتيقن منها فلا يجوز حملها على ما عدى الوجه والكفين بل كل ما دل على جواز
النظر في الجملة لم يرد التزويج بكون من قبيل الاستثناء والتخصيص أي لا يجوز النظر إلى الوجه والكفين
من الأجنبية إلا لمريد التزويج ولا يجوز حمل الإطلاق على العموم من غير دليل بل التعليلات الواردة
في الأخبار أدل دليل على عدم الإطلاق لدلائلها على أن الجواز إنما هو لأجل دفع الضرر ومن
باب الضرورة وهي فقد ربهذهما ولقد أحسن شيخنا المحقق الوحيد الأفاضل في قدس سره
حيث قال وتماذك من موهنات الإطلاق الموهوم في حسنة محمد بن مسلم ونحوها من المعتبرة
المعتمدة بالتعليل المذكور فيها بأنها بشرطها بأعلى الثمن المقتضى جواز النظر حتى يندفع الضرر بظهور
ضعف ما قواه بعض متأخري المتأخرين من جواز النظر إلى جميع جسدها عند العورة ثمسكاً بالإطلاق
المذكور انتهى وإنك إذا احطت خبراً بما ذكرناه ووعيت ما عليك ثلوثاه كنت من اليقين على مثل
ضوء الشمس بأنه لا محيص من الأشكال المذكورة إلا على ما اخبرناه من حرمة النظر إلى الوجه
والكفين لغير مريد التزويج وجوازه له لأجل دفع الضرر فلا يفرج بيننا أشكالاً أصلاً و

تستقيم الغلبات المتكررة في الأخبار بأسرها وينضح الفرق بين مراد الزوج وغيره وبمحصل
 الجمع بين جميع الأخبار الواردة في باب النساء ويكون الترجيح لما وافق الكتاب والسنة والعقل
 والحائطة من الأخبار ويحصل جسم مادة الفساد الذي هو الأصل في تشريع الأحكام الشرعية
 ومنها الأخبار الدالة على تأديبهم في الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى
 لا تزلوا النساء الغرف ولا تغلبوهن الكتابية وعلوهن الغزل وسورة النور وعن أمير المؤمنين
 عليه السلام لا تغلبوا نساءكم سورة يوسف ولا تغربوهن أباهن فان فيها الفتن وعلوهن سورة
 النور فان فيها المواعظ قلت انما كبر ما اشد عناية الله سبحانه بحفظ النساء وصونهن عن الرية
 والفتنة حتى حماهت بعض الخبر صفاهن عن الشر وان كان شاسعا بعيدا ومنعهن فرائد
 كتابه الحكيم حيث اشتمل على بعض ما يمكن ان يكون مشابها لبعض كوامن الشهوات فانظر هذا لك الله
 كيف منعهن من الكتابية لأجل هذا الاحتمال الشاحط والامكان الشاسع في بادي النظر لكنه اقرب
 الى الحكمة من كل قريب فاذا كان الله سبحانه لا يرضى للنساء بتعليم الكتابية حذر امن وفوق ما
 لا ينبغي فكيف يرضى ان تكون وجوههن السواقر وعيونهن السواحر مرتعا لكل ناظر ومنه لا لك
 وارد وصا دريزمفهن الفساق ويحظى برؤية جمالهن العشاق ويشقى من الخمر الضيفان على كل
 عميد وينفع غلده من السواقل والتحدود وكل مشتم معمود ومنها الاخبار الدالة على ان ليس للمرأة
 ان تمشي وسط الطريق وقد عقد لها في الكافي بابا ستمها باب الستر فعراجه عبد الله عليه السلام
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ليس للنساء من سرايا الطريق شئ ولكنها تمشي في
 جانب الحائط والطريق وفي رواية اخرى ليس للنساء من سرايا الطريق ولكن جنبه يعني
 وسطه قال في الوسائل ورواه الصدوق في معاني الاخبار ثم اورد رواية اخرى عن ابي
 الحسن عليه السلام قال لا ينبغي للمرأة ان تمشي وسط الطريق ولكنها تمشي الى جانب الحائط قلت
 لا ريب ان امرها بمشيتها في جانب الحائط مباغنة في الستر ومجاينة الا الجانب ومباغنة لها عن
 الرية واتى فائدة فيه مع كونهن سافرات الوجوه ومن هذا الباب ما رواه في الكافي عراجه
 عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ان امرأة تطيبت وخرجت من بيتها
 فهي فلعن حتى ترجع الى بيتها متى ما رجعت قلت هذه الرواية ظاهرة في الحرمة وليس فيها ما
 يدل على كونها ذات بعل او كون خروجها من غير اذن زوجها ولا كون تطيبها لأجل رية او

الطائفة
 الشافعية
 من
 الرواية

الطائفة
 الشافعية
 من
 الرواية

محرم بل ظاهرها حرمة خروج المرأة من بينها منطوية كيف كان وانها المعونة مستحقة للرجل
بذلك وفي الخبر المأثور عن الباقر في الخصال لا يجوز لها ان تنطبت اذا خرجت من بينها
وهو صريح في عدم الجواز وفي رواية عن الصادق عليه السلام قال لا ينبغي للمرأة ان تخرج
ثوبها اذا خرجت من بينها ومن هذا الباب ما رواه في الكافي والفقهاء عن ابي عبد الله عليه السلام
لا ينبغي للمرأة ان تنكشف بين يدي اليهودية والنصرانية فانهم يصفون ذلك لا زواجهن و
هذه الرواية وان تضمنت لفظة لا ينبغي لكن كثيرا يستعمل ذلك في التحريم ورواية الخصال صحيحة
في عدم الجواز فروي الصدوق عن الباقر في خبر طويل ولا يجوز للمرأة ان تنكشف بين يدي
اليهودية والنصرانية لانهم يصفون ذلك لا زواجهن ولا يجوز لها ان تنطبت اذا خرجت من بينها
ولا يجوز لها ان تنسب بالرجال لان رسول الله صلى الله عليه واله لعن المنسب من الرجال بالثبات
ولعن المنسبات من النساء والظاهر من الصدوق رحمه الله تعالى الا فتاء بعدم الجواز وكذا
حكى عن الشيخ قال في الحقائق ونقل عن الشيخ في احد قوليه ان الذممة لا يجوز ان تنظر الى
المسلمة حتى الوجه والكفين لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ليعولينهن الى قوله ولهن
والذممة ليست منهن وكذا يظهر من شيخنا الحر في الوسائل حيث قال في باب عدم جواز انكشاف
المرأة بين يدي اليهودية والنصرانية وتحريم وصف الاجنبية للرجال وكذا يظهر من صاحب
الحدائق وقد صرح في الحقائق بكون لا ينبغي للتحريم فقال ولا ينبغي هنا بمعنى لا يجوز لان النهي
في الآية للتحريم ثم قال بذلك يظهر لك ما في المذهب المشهور من الفصول وان الحكم في
المسئلة ما ذكره الشيخ رحمه الله للصحة المذكورة انتهى واسأد بالصحة الى الرواية التي نقلناها
وقد فسر قوله تعالى ونسائهن بالمؤمنات قال شيخنا الطبرسي ونسائهن يعني النساء المؤمنات
المؤمنات ولا يحمل لها ان تجرد ليهودية او نصرانية او مجوسية الا اذا كانت امه وهو معنى قوله
تعالى وما ملكت ايمانهن اي من الاماء وفي شيخنا ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي قدس الله
روحه في التبيان ونسائهن يعني نساء المؤمنين دون نساء المشركين الا اذا كانت امه وهو معنى
قوله تعالى وما ملكت ايمانهن اي من الاماء في قول بن جريج وفي الفاضل الكاشاني في تفسيره
ونسائهن يعني النساء المؤمنات ففي الكافي والفقهاء عن الصادق عليه السلام قال لا ينبغي للمرأة ان
تنكشف بين يدي اليهودية والنصرانية فانهم يصفون ذلك لا زواجهن ثم لا يخفى ان هذه

الرواية الشريفة تدل على حرمه نظر الأجنبية الى الوجه والكفين ايضا لان الذميمة اذا كان لا
 يجوز للمسلمة التكشف عندها مع كونها امرأة فتحريم التكشف عند الذمى او المحرم مع كون
 رجلا يكون اولى قطعاً وايضا اذا كانت علة المنع من التكشف لدى الذميمة وصفها الزوجها فلا
 جرم يكون الوصف ممنوعاً واذا كان الوصف ممنوعاً كانت المعايضة ممنوعة بالطريق الاول جزماً
 بل لو فرض كون التكشف لدى الذميمة مكروهاً لاحتمال وصفها الزوجها لاشتمال الوصف على
 احتمال المفسدة لكان الحكم بالكراهة في المقام قاضياً بالتحريم وقد استنبط شيخنا المحقق العلامة
 الأنصاري في المكاسب في بحث الدهن النجس من الحكم بكون هذه سفى البهيمه والطعامه ما لا يحمل
 حرمه ذلك بالنسبة الى المكلف مثل قوله تعالى ولا تقل لها آف فان التامى لو قيل انه ليس موضوعاً
 للتحريم فلا يثبت حرمه التأفيف فلا اقل من الكراهة ولا ريب ان كراهة التأفيف تقتضي حرمه
 الضرب فكذا فيما نحن فيه لا ريب ان كراهة التكشف لدى المرأة الذميمة لاحتمال الوصف قاض
 بالتحريم في صورة التكشف لدى الرجل الذمى والمحرم ولا فائول بالفصل بين الذمى والمسلم
 فان القائلين باستثناء الوجه والكفين يقولون يجوز نظر الكافر ايضا الى المسلمة والمؤمنة اذا
 لا فرق عندهم بين المسلم والكافر في ذلك والادلة التي يوقعوها دلالتها على استثناء الوجه
 والكفين لا اختصاص لها بالمسلم قطعاً ثم اعلم ان هذه الاخبار اجماعية على كثرتها خالصة عرجية
 خوف الفسنة او الريبة او قصد التلذذ بل ظاهرها تحريم النظر الى الأجنبية وان كان خالياً عن
 الريبة والتلذذ او خوف الفسنة بل مع الجرم بعد مهال على فرض المحال فتدل على تحريم النظر الى
 الوجه والكفين مع الخلوع عنهما ايضا قال في المحذوق في تحريم النظر الى ما عدى الوجه والكفين
 ولا فرق في التحريم بين قصد التلذذ وعدمه ويدل على ذلك من الاخبار زيادة على الاجماع
 المذكور ما رواه شمس اورد الروايات الدالة على ان النظر منهم من سهام ابليس قلت لا ريب في عمومها
 وشمولها للوجه والكفين ايضا وتخصيصها بغيرها بعيد فكما ان التقيد باللذة والريبة وخوف
 الفسنة لا وجه له كذا تخصيصها بما عدى الوجه والكفين لا وجه له مع ان عمومها أبغى التخصيص
 وسببها وتعليلها منها تمنع عن الاستثناء والتقيد كما لا يخفى على من كان له قلب والعقل السمع وهو
 شهيد مع ان الخلوع عن خوف الفسنة لو فرض لاشك انه فادر جداً بل يكاد يلحق بالمحال كما لا يخفى على
 قليل فذى العيّن وهو امر يشهد به العقل والنقل والتجربة والاعخبار الكثيرة التي نفوت عن

المحصر فلنذكر شطر أمها عسى أن ينفع من سعد جده ففي الكافي أن الله عز وجل لم يترك شيئا مما
 يحتاج إليه إلا وعلمه نبيه صلى الله عليه وآله فکان من تعلیمه آياه أنه صعد المنبر ذات يوم فحمد
 الله واشنى عليه ثم قال أيها الناس إن جبرئيل عاثاني من اللطيف الخبير فقال إن الأبقار بمنزلة النمر
 على الشجر إذا أدرك ثمارها فلم تجش أفسد فسد الشمس ونثرته الرياح وكذا الأبقار إذا أدرك ما
 ما يدرك النساء فليس هن دواء إلا البعولة والآل لم يؤمن من الفساد لا تهمن بشرف مقام إليه
 رجل فقال يا رسول الله فمن تزوج فقال الأكفاء فقال ومن الأكفاء فقال المؤمنون بعضهم
 أكفاء بعض وهذه الرواية كافية في الباب وفيها فوائد جمعة وأنواع من التأكيد والبحث لا مزيد
 عليها وما أحسن هذا التشبيه وأصدق هذا التمثيل ثم لا يخفى على اللبيب أن كلامه الشريف مع
 قطع النظر عن النظر فإذا كانت البنات المحجبة في الخدر اللآلئ يعرفن شيئا ليس هن دواء إلا البعولة
 والآل لم يؤمن من الفساد لا تهمن بشرف كيف يؤمن عليهن الفساد إذا كن مائلات إلى الشهوات
 ومقنعات العيون الطامحات ثم ينبغي للعاقل أن يتبصر ويعتبر كيف وسع الله ورسوله أمر
 التزويج حتى يسهل الخطب ويحصل الاستغفار بالتزويج ويخلق باب الفجور فجعل كل مؤمن و
 إن كان دنيا أو فقيرا كفوا الكل مؤمنا وإن كانت شريفة أو غنيمة وجعل الفرشبة الهاشمية كفوا
 غير الفرشمة وإن كان أدون منها نسبا حتى أن رسول الله صلى الله عليه وآله زوج ابنته عمه ضباعة
 بنت الزبير بن عبد المطلب من مقياد بن الأسود وقال إنما أردت أن تضع المناكح وأمر جويران
 ينطلق إلى زياد بن لبید شرف بنی بها ضحيا ويخطب إليه ابنته الذلفاء وأمره بتزويجها آياه ومن
 أجل هذه المصلحة الكاملة نهى عن رد المؤمن إذا جاء خاطبا فعن علي عليه السلام قال رسول الله
 إذا جاءكم من ترضون دينه وخلفه فزوجوه فلو كان ذلك في نسبه قال إذا جاءكم
 من ترضون خلفه ودينه فزوجوه إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض فساد كبير ومثله أخبار بمعناه
 وما يدل على عموم خوف الفتنة ما روى عنهم عليه السلام بطرق متعددة والفاظ متحدة المفاد
 من أن المرأة خلفت من الرجل وأنها هي في الرجال فاحبسوا نساكم وما يدل على ذلك ما روى
 عن أهل بيت العصمة صلوات الله عليهم أجمعين بطرق متعددة وعقد له بابا في الكافي فقال
 باب فضل شهوة النساء على شهوة الرجال فعن أمير المؤمنين عليه السلام أن الله خلق الشهوة
 عشرة أجزاء فجعل تسعة أجزاء في النساء وجزءا واحدا في الرجال ولولا جعل الله فيهن من الجمال على

قد راجزاء الشهوة لكان لكل رجل تسع نسوة متعلقات به وروى مثله الصدوق في الخصائص
 الصادق عليه السلام وروى عنه خبراً آخر قال الحياء على عشرة اجزاء تسعة في النساء وواحد في الرجال
 فاذا احاطت الجارية ذهب جزء من حياها فاذا تزوجت ذهب جزء فاذا اقترحت ذهب جزء فاذا اولدت
 ذهب جزء وبقي لها خمسة اجزاء فان فحرت ذهب حياها كله وان عقت بقي لها خمسة اجزاء وفي بعض
 الروايات ان النساء اعطين بضع اثنى عشر وصبر اثنى عشر وفي بعضها فاذا هاجت كان لها فوفة عشرة
 رجال وفي بعضها فضلت المرأة على الرجل بتسعة وتسعين من اللذة لكن الله التقى عليها الحياء وبطلت
 ذلك اخبار كثيرة منها ما في البحار عن مجالس الشيخ عن موسى بن جعفر عن ابائه عليهم السلام قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيت في موضع تسمع نفسه امرأة
 البيت له بمحرّم ومن اجل ذلك المصلحة حرم الله ترك وطى الزوجة الشابة اكثر من اربعة اشهر وجعل
 سلامة الزوج كحليته صدقة عليها واوجب ثياب الامه في كل اربعين يوماً فحق الخصال عن سلمان
 قال من اتخذ جارية فلم يأنها في كل اربعين ثم انت محرماً كان وزر ذلك عليه وروى مثله علي بن عبد
 الله عليه السلام ونهى النبي صلى الله عليه وآله ان تتكلم المرأة عند غيرة زوجها وغير ذي محرم منها الا ان
 خمس كلمات مما لا بد منها وورد النهي عن النظر الى ابدان النساء ولو من وراء الثياب ونهى ان تشه
 وسط الطريق اذا خرجت الحاجة لا بد منها ونهى عن الخروج الى العبدن والجمعة والمسجد وورد
 ان مسجد المرأة يبيتها بل جعل صلواتها في المذبح افضل من الصلوة في البيت ونهى عن خلوة الرجل
 بالاجنبية وان كافا صالحين يعبدان الله ويذكرانه في الخلوة قال بليلس يا موسى لا تخل بامرأة لا
 تخل لك فانه لا يخلو رجل بامرأة لا يخل له الا كنت صاحبه دون اصحابي وعن نوادر الراوندى عن
 موسى بن جعفر عليهما السلام قال ثلث من حفظهن كان معصوماً من الشيطان الرجيم ومن كل بليته
 من لم يخل بامرأة ليس ملك منها شيئاً ولم يدخل على سلطان ولم يعن على صاحب بدع يبدعه ونهى
 النساء عن مدافعة الرجال في الاسواق والطريق وان خرجن محاجتهن في الكافي عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام يا اهل العراق نبات ان نسائكم يدافعن الرجال في الطريق اما
 فتسبحون وفي حديث اخر ان امير المؤمنين عليه السلام قال اما تسبحون ولا تغادرون نسائكم يخرجن الى
 الاسواق وبها من العلوج وفي الله سبحانه في كتابه العزيز عن الخضوع في القول فبطلع الذئب في
 قلبه مرض ونهى عن ضرب الارجل ليغلم ما يخفي من ذنوبهم ونهى عن ابداء الزينة ولعمري ان من لا

برضى برؤية الخيال كيف برضى برؤية ذات الخيال ووجوه ربان الخيال السالبة لا لباب الرجال واهم
الله ان غبورا بعض اسماع صوت الحلى والخلاد كل كليل بعض ان تكون الخردة الغيد العفائل من نعال الدين
التجل الفوائل ومناخا لامل كل امل وروضه انقا لكل زائر بر مفعن كل غاهر وبتفى غلبه منهن كل
فاجروهما بؤتد المرام وان كان خارجا عن المقام مارواه في الكافي عن الصادق عليه السلام قال قال رسول
الله صلى الله عليه واله لا يحمل لامرأة حاضن ان تتخذ قصعة او حمة ومنها المنع من الدخول على النساء
الا باذن اوليائهن واذا ثبت عموم خوف الفسنة ثبت عموم التحريم لأجتماعهم على التحريم مع خوف
الفسنة وحيث قلنا حاجة في الحكم بالتحريم الى فرض خوف فسنة خاصة في نظر خاص مع ان صاحب
الحديث يقول ان خوف الفسنة لا يوجب التحريم ما لم يحصل اليقين قال في رد من قال بالجواز مرة لا
ازيد وقال بحرمة الزائد وعلله بكون الزائد مظنة الفسنة فالفظه الشريف وكون المعاودة مظنة
الفسنة لا يوجب التحريم الا مع حصول الفسنة بالفعل لا مجرد امكان ترتب الفسنة وظنها اذ قد لا يحصل
بالكلية انتهى لكن الا نصاب ان الظاهر من الاخبار كفاية الخوف النوعي فضلا عن الخوف الشخصي
كما سيجي نعم قد ورد اشراط عدم التلذذ في بعض الروايات في النظر لمريد التزويج ولا يدرك ذلك
على جواز النظر ويد في غير مريد التزويج كما لا يخفى نعم يدل على حرمة النظر في غيره مع التلذذ بطريق
اولى ولا كلام فيه وكذا هذه الاخبار المتظاهرة بأجمعها مطلقة عامة شاملة للنظر الى الوجه والكفر
ايضا فلا وجه لتخصيصها بما عدا الوجه والكفين والعجب من صاحب الحديث كيف اعترف باطلاها
ثم زعم تخصيصها حيث قال وهذه الاخبار وان كانت مطلقة بالنسبة الى الجسد والى تلك المواضع
الثلاثة الا ان تلك المواضع قد خرجت بالاعخبار المتقدمة فوجب تخصيص اطلاق هذه الاخبار بها
انتهى قلت الاخبار التي قد مرها لا تصلح لتخصيص الاخبار الكثيرة المتظاهرة الدالة على التحريم على
الاطلاق من وجوه عديدة الاول ان المنبادر الغالب في النظر الى شخص النظر الى وجهه وكفيه فخرج
هذا الفرع الغالب والفرض على غير الغالب في جميع هذه الاخبار على كثرتها بعيد جدا بل الاخبار المتنا
المطلقة بمنزلة النص بالنسبة الى الوجه والكفين فيكون ما دل على التخصيص لو سلم معارضا لا محصا
ولا ريب في ترجيح العمومات من وجوه شتى الثانية ان العمومات والاطلاقات الناهية عن النظر
الى الاجنبات لا تقبل التخصيص والتقييد لسببها المعلوم وتعليقها الاية عن
ذلك فيكون ما دل على الجواز لو سلم صحة سندا ودلالة مبينة لا محصا فلا يصلح المعارضة

ففي الكافي
عن ابي عبد الله
قال يحيى رسول
الله صلى الله
عليه واله
يدخل الرجل
على النساء
الا باذن
اوليائهن
صح

هذه العمومات الثالث ان ما استدل به للتخصيص قابل للتأويل ضعيف سنداً ودلالة فلا
 يصلح للتخصيص الرابع ان ما دل على الجواز موافق للعامة وما هم اليه اميل مخالف للمحافظة غير موافق
 للكتاب وما دل على المنع موافق للكتاب موافق للمحافظة مخالف للعامة وما يدل على عموم خوف الفتن
 ما رواه في الكافي عن سعيد وممن اخى محمد بن ابي عمير يبيع السابري قال لنا دخلنا على ابي عبد
 الله عليه السلام فقلنا نعود المرأة اغاها قال نعم قلنا نضامحه قال من وراء الثياب قال لنا احدهما ان اخي
 نعود اخوتها قال اذا عدت اخوتك فلا تلبس المصبغة قلت انما نهي عليه السلام عن لبس المصبغة
 احتياطاً وحذراً من الفتن مع ما طبع عليها الانسان من المجانية عن المحارم فما ظنك بالاجنبات و
 ان كان ذلك على سبيل الاستحباب وكذا مصافحه المحارم من وراء الثياب وان كان مندوباً فانه
 يدل على غايه المبالغة والاعتناء من الشارع بالحذر عن الفتن وفي البحار عن الراوندي قال رجل
 رجل لرسول الله صلى الله عليه واله يا رسول الله اخي تكشف شعرها بين يدي قال صلى الله عليه
 واله لا اتق اخاف اذا ابدت شيئاً من محاسنها ومن شعرها ومعصمها ان توافعها ومنها التهي عن
 وصف الاجنبية ففي عقاب الاعمال عن النبي صلى الله عليه واله قال ومن وصف امرأة لرجل فاشترى بها الرجل واصاب
 منها فاحشة لم يخرج من الدنيا الا مغضوباً عليه ومن غضب الله عليه غضب عليه السموات السبع والارض
 السبع وكان عليه من الوزر مثل الذي اصابها قبل يا رسول الله ان ثاب واصلم قال صلى الله عليه
 لا يقال ان الرواية اشتملت على الاثنان ووقوع الفاحشة ولا ريب في التحريم في هذه الصورة و
 لا كلام فيها الا نقول انما ذكر في الخبر ترتيب الاثنان واصابة الفاحشة على الوصف ولم يذكر فيه ان
 الواصف كان يعلم ذلك او انه قصد ذلك وانما المذكور في الخبر ان من وصف امرأة لرجل ثم وقع
 الاثنان عقبيه والفاحشة ولو اتفقا استحق الوعيد المذكور وحسبك في ذلك ان رسول الله صلى
 الله عليه واله من المدينة مختبئاً وصفا امرأة لرجل فعن الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابياته عليه السلام
 انه كان بالمدينة رجلاً من بني ابي لهب واهب والآخر مانع فقال لرجل ورسول الله صلى الله عليه واله
 الطائف انشاء الله فعلبك يا بنه غيلان الثقفي فانها شموع نجله مبتلة هيفاء شنياء اذا جلت
 نكت واذا نكمت نكت نضيل بأربع وثلاثين ثمان بين رجلها مثل القدر فقال النبي صلى الله عليه
 واله لا اراك الا من اولى الاربعة من الرجال فامر بهما رسول الله صلى الله عليه واله فغرب بهما الى مكان يقال له
 لعرايا فكانا يشوفاً في كل جمعة وروى الشريف الرضي في المجازات النبوية ان رسول الله صلى الله عليه واله

المذى قال لبعض الصحابة ان فتح الله عليكم الطائف فاسئل النبي صلى الله عليه واله ان يهيبك
 قادية بنت غيلان بن سلمة قائما اذا قامت ثقت واذا تكلمت ثقت في كلام طويل بلغه عليه السلام
 عنه وكان هذا الرجل من مخشي المدينة فقال صلى الله عليه واله لقد غلغلت النظر يا عدو الله
 وفي هذا الكلام استعارة لان غلغلة الشيء هو ادخاله فيه حتى يثقب به ويصير من جملته وذلك
 لا يصح في نظر الانسان الا على طريق الاشياء والمجاز فكأنه صلى الله عليه واله اراد ان هذا الاثر
 بلغ بنظره من محاسن هذه المرأة الى حيث لا يبلغ ناظر ولا يصل واصل فكان كالشيء المتغلغل الذي
 يدق مدخله ويطف مسلكه ويبعد منوحيه انتهى قلت في هذا الخبر الشريف ما يقطع عن ركن مرتبة
 وفيه نبوة وذكرى لاولي الباب وما يدل على عموم خوف الفتنه وانه اقرب من كل قريب قول
 رسول الله صلى الله عليه واله للحادي بالانجشة وفقا بالفوارير قال السبيل الاجل الشريف الرضي في
 المجازات النبوية وهذا استعارة بحجة لانه صلى الله عليه واله شبه النساء في ضعف الخواصر وهن
 القرائن بالفوارير الرفيعة التي يوهنها الخفيف ويصدعها اللطيف انتهى ان يسميهم ذلك العناد
 ما يترك مواضع الضبوة وينفض معاقد العقدة انتهى ومن ذلك ما روى عنه صلى الله عليه واله
 من استطاع منكم الباه فليترج ومن لم يستطع فليصم فان الصوم وجاء وفي رواية قال لعثمان بن
 مظعون خضاء امسى الصيام ومن ذلك ما رواه ايضا في المجازات النبوية كل عين زانية فاك هذه
 استعارة لانه صلى الله عليه واله لم يرد حصة الزنا المذموم وانما اراد ان كل عين لا بد ان يكون
 لها طمعة الى حسن وطرحه الى ارب وان كان ذو التقوى يكبح نفسه بالشكيم ويعرك شهوته عرك
 الادبم ولا يكون نظره الى فتنه ولا يبع النظرة النظرة كما قال عليه السلام وقد قال الشاعر
 نظرت اليها بالمحصب من منى ولي نظروا لا الضج عارم

فوصف النظر بالعرام في هذا الشعر كوصف العين بالزنا في هذا الخبر انتهى وما يدخل في هذا الباب
 ويكشف الناظر المتأمل كل حجاب ما روى عن اهل البيت عليهم السلام بطرق منكثرة فمن علي عليه السلام
 والمعاصي مما الله فمن يرتع حولها يوشك ان يدخلها وعن ابي جعفر عليه السلام عن النبي صلى
 الله عليه واله من رعى غنمه قريبا لحما نازعته نفسه الى ان يبرعها في الحي الا وان لكل ملك حمار
 حما الله محارمه وروى في المجازات النبوية عن النبي صلى الله عليه واله في كلام طويل وليس من
 ملك الا وله حما الا وان حما الله محارمه فمن رعى حول الحما كان قننا ان يرتع فيه قال الشريف شبة

ما حظه الله من محارمه بالحق الذي يحبه ذو السلطان والملك من موافق التعاب ومنا
 الاعتاب فجعل صلى الله عليه واله ما حظه الله سبحانه على العباد من المحارم كاللحم الذي يجب
 عليهم ان لا يطوروا به ولا يمتروا بجوانبه فمن خالف الله اصد له العقاب وانتظر له النكال فما
 حرم الله سبحانه من الاشياء مما لا ترضى وما اهل منها رعى لا ترضى قوله صلى الله عليه واله
 فمن رثع حول الحما كان قننا ان يرتفع فيه يريد به التحذير من الامام بشي من صفات الذنوب
 لئلا يكون مجرنا على الوقوع في كثرها والتهول في معاذنها وهذه من احسن العبارات عن
 هذا المعنى وهذا الغرض سماه عمر بن عبد العزيز بقوله دع بئسك وبين الحرام جزء من الحلال
 فانك اذا استوفيت الحلال كله نافت نفسك الى الحرام انتهى فلك الظاهر ان المراد من النهي عن
 ان يرتفع حول الحما الاجتناب عن مقدمات الحرام وكما يؤدى اليه ويخاف منه الوقوع في المحظور
 ولو بار تكاب المشبه ولا ريب ان النظر الى الوجوه الحسن من افوى دواعي الحرام واشد يوافى
 الفساد ومن ذلك ما رواه في المجازات النبوية انه قال صلى الله عليه واله ما للشيطان من
 سلاح ابلغ في الصالحين من النساء وهذا القول مجاز وذلك انه صم اقام النساء يحكمهن على
 النفوس وتأثيرهن في القلوب مقام السلاح للشيطان الذي يفارعه به قلوب الصالحين و
 يفرع بحده ضائر المتناسكين فيملك به ازمته رقابهم ويقلهم به الى طاعته عن طاعة ربهم قال
 ومن ذلك قوله صلى الله عليه واله في خطبة طويلة والنساء حبايل الشيطان وهذه من احسن
 الاستعارات وذلك انه صلى الله عليه واله جعل النساء من افوى ما يصيد به الشيطان الرجال
 فهن كالحبايل المبتوتة والاشراك المنصوبة لانهن مظان الشهوات ومقادير الخطيئات وبهت
 يستحق الركن ويستخون الامين قال ومن ذلك قوله صلى الله عليه واله في كلام طويل في النساء
 شعيرة من الجنون وهذا القول مجاز والمراد ان الشباب يحسن الفبيج ويسفه الحليم ويحل مسكة
 المتناسك ويكون عذرا للنهالك فمن هذه الوجوه يشبه صاحب السكران من الخمر والمخلوب على
 العقل ومن هناك قبل سكر الشباب كسكر الشراب انتهى قلت فاذا كان الشباب كالجنون وكان النساء
 ابلغ سلاح للشيطان الذي هو عدو مبين للصالحين فما ظنك بالصالحين فهل نجو منه احد
 الا من عصم الواحد لحد اما يكفي هذا السلاح القاطع بيد العدو والمباكر المخادع وهذا التسمي
 النافع الذي يدع الدبار بلا دفع للخوف لكل نارس ودارع فكيف بالحاسر الحاسر المسكين الضائع

الذي ليس له من الغنى وازع ولغتم الكلام في المقام بذكر خبر الخشبة فإنه كاف في الباب نافع
غلة كل ظامعي إلى تلج البقيين وبرد الصواب روى غير واحد من الأصحاب أن الخشبة أنت رسول
الله صلى الله عليه وآله في حجة الوداع تستنبيه وكان فضل بن العباس يديف رسول الله صلى
الله عليه وآله بنظر إليها وينظر إليه فصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وجهه الفضل عنها وقال رجل شاب
وامرأة شابة فخشيت أن يدخل بينهما الشيطان وهذه الرواية اسند العلامة في التذكرة وولده
فخر المحققين في الأيضاح على حرمة النظر إلى الوجه والكفين وأورد على الأسند لال بهما غير واحد قال
في الحدائق وحديث الخشبة بالدلالة على القول الأول أن نسب والبهما قريب لدلالة على جواز كشف
الوجه يومئذ وعدم تحريم النظر وصرفه صلى الله عليه وآله وجهه الفضل بن العباس إنما وقع لأمر
آخر كما علله به من خوف الفتن ولا كلام فيه كما عرفت لأن حيث حرمة النظر ولو كان النظر محرما
لنهي عنه من أول الأمر لوجوب النهي عن المنكر انتهى وقريب منه ما ذكره في جامع المقاصد والمسالك
اقول الحق أن الأسند لال بالرواية على نقد صحة سندها في غاية السداد والأعراض عليه عما ذكر
غيره وادبل هي أوضح دليل وأقوى برهان على التحريم والمنافسة فيه غير سديد وما ذكره من دلالة
الخبر على جواز كشف الوجه غير واضح وليست شعري أي دلالة لفعل الخشبة على الجواز شرعا إذ لم
لكن معصومة وليس كلما نهى الله ورسوله كان الناس يتأهون عنه ولا ريب أن كثيرا من الناس
في زمن الرسول صلى الله عليه وآله ومنه إلى يومنا هذا ولا سيما عند المعاملة والسفر والخدعة
وتحويها بكشف الذراع والساق والشعر يلزمهم أن يسندوا بذلك على جواز تعدد النظر إليها أيضا
وأما قولهم بأنه صلى الله عليه وآله لم ينه عن النظر أولا ولو كان محرما لنهي من أول الأمر لوجوب
النهي عن المنكر فكلام عجيب انتهى ببلغ من نصيبه صلى الله عليه وآله فإنه صلى الله عليه وآله وجه الفضل
عنها بلا مهلة وأتى ردع أعظم منه وليس في الخبر ما يدل على تراخي النهي بل المذكور فيه أنه أخذ
بنظر إليها وينظر إليه فصرف وجهه الفضل والأخذ في الشيء بمعنى الشروع فيه فبدل الخبر على
أنه بمجرد الأخذ بها في النظر صرفا انتهى وجه الفضل وقال رجل شاب وهذا دال على مباداة
النهي صلى الله عليه وآله إلى المنع والردع عملا وقولا ولم يكف بأحدهما مع أن الردع أعظم
من النهي اللفظي والنهي اللفظي بيان تكليف وصرف الوجه منع عن وقوع المنكر في الخارج وهو
أدل على سقوطنا الفعل ولكن لما كان الفعل يقع على وجوه كثيرة فيمكن أن يشبه الأمر بغير

ذلك لم يكن صلى الله عليه واله بصرفا لوجه بل صرح ازا حة لكل شبهة وقطعا لكل عذر بوجه
 الفعل فقال صلى الله عليه واله رجل شاب وامرأة شابة فتمشيان يدخل بينهما الشيطان
 وفي هذا الكلام الشريف ما يحسم مادة كل شبهة مثل قولهم انه صلى الله عليه واله علق ذلك بخوف
 الفتننة ولا كلام فيه وذلك لانه صلى الله عليه واله لم يعلق بخوف الفتننة الخاصة لامر خاص وانما
 علق بشايبهما وانما النظر من الشايبين مظنة الفتننة نوعا فهو دال على التحريم وعلى ان صرف وجه الفضل
 انما هو لفتح النظر وانما موجب لدخول الشيطان نوعا لا لادماخر من كون نظر الفضل نظرا ربيبة ومع
 الردع قولاً وفعلًا لا مخرج لتوهم تقرير النبي صلى الله عليه واله وقال في جامع المقاصد دليل
 التحسينة لا دلالة فيه على التحريم والا لنهاهما عن النظر حتى لا يعودا اليه مرة اخرى وصرف وجه
 الفضل عنها غير دال على التمهى خصوصاً بالنسبة اليها وثاناً انه لا دلالة على ان صرف وجه الفضل كما
 على طريق الوجوب فربما كان ذلك على طريق الاولوية ولو سلم كونه للوجوب وافادة ذلك للتحريم
 لم يدل على المراد هنا لانها اذا ما النظر على وجه اشعر بالميل القلبي من كل منهما ولا بحث في التحريم
 معه ولانه صرح بخوف الفتننة وهو غير محل النزاع قبل انه علق بشايبهما وهو مظنة الشهوة وخوف
 الشيطان فلما علق به عند ما رأى شواهد الفتننة وهو ادامة النظر من كل منهما انه يقلت
 مع الادب ان النبي صلى الله عليه واله جمع بين التمهى عملاً وقولاً ولما كان الفعل قد يحمل وجوها
 صرح صلى الله عليه واله بعلته الصرفة ازا حة لكل شبهة وانما فعل ذلك صوناً من دخول الشيطان
 بينهما فدل بذلك على ان صرف الوجه لم يكن على وجه الاستحباب بل على وجه الوجوب المؤكد لا يمحض
 من دخول الشيطان واجب لانه انما يأمر بالسوء والفحشاء والنظر سهم مسموم من الشيطان كما
 في غير واحد من الاخبار والردع الفعلي ابلغ واعظم من التمهى اللفظي وحيث كان قوله صلى الله عليه
 واله وفعله اعنى صرف وجه الفضل مبرئاً منها ومسمع كان نهياً لها ايضاً وقوله لانها اذا ما النظر
 مدفوع بانه ليس في الخبر ما يدل على ذلك وليس قوله صلى الله عليه واله فاخذ بنظر اليها وتظل
 اليه والا على ذلك فان اخذ بمعنى الشرع ولو كان اخذ بمعنى جعل بنظر فلا يدل على الادامة
 ايضاً ولو سلمنا دلالة الله على الادامة فلا ينافي لما في المتن اذ لا فرق بين الادامة وغيرها على التحقيق
 اذ الدالة الدالة على استثناء الوجه والكفين لو تمت لدلت على الجواز مطلقاً فلا ضير في ادامة النظر
 المباح اصلاً واستلزام ادامة النظر للفتنة والريبة ممنوع والقول بالفرق بين المرة الاولى والحادثة

وغيرها في غايه الضعف بل هو خلاف الاخبار والأدلة بل إمامان يحرم اعتماد النظر إلى الأجنبية
 مطلقاً كما هو المختار ويجوز النظر إلى الوجه والكفين مطلقاً سواء أدام النظر أم لا إذا دامت الأعر
 المباح لا ضير فيه والخوف مشترك بين المرة الأولى والعمدية والثانية والفرق بالشدة والضعف
 ليس بشئ ولا يجاز الفول بالفرق بين الجميلة وغيرها أو الشابة وغيرها لتفاوت مراتب الخوف
 في ذلك قطعاً ثم لا نسلم دلالة قوله صلى الله عليه وآله فخذ بنظر إليها على المسيل القليل
 لو سلم فالسيل القليل اللازم للنظر إلى الوجه الجميل لا ينفك عنه أحد بل هو أمر فطري محبوب عليه
 الإنسان واتى ضير فيه وهو غير خوف الفتنه وإما قوله ولا تترج بخوف الفتنه وهو غير محل
 النزاع ففيه أن خوف الفتنه الذي ذكره الأصحاب ومما هو خارج عن محل النزاع والتحريم فيه
 اجماعهم عندهم هو الخوف الخاص الكائن في النظر لخاص الواقع من المناظر المعينة وبالجملة المراد منه
 الخوف الشخصي نظير خوف الضرر الشخصي الموجب لأفطار الصوم للصائم المعين والخوف الذي
 علل النبي صلى الله عليه وآله به صرف الوجه في الخبر ليس من هذا القبيل بل المراد به الخوف النوعي
 الحاصل لكل شاب وشابة وكلامه كالصريح في ذلك لا خفاء فيه فلم يعلل بأدائه النظر ولا بالسيل
 القليل ولا يكون نظر الفضل نظرية أو فتنية بل إنما علل بأنهما شابان ومن شأن الشبان خوف
 الوفوع في الحرام بدخول الشيطان بينهما فلم يعلل بوصف خاص لها بل علل بوصف عام كوصفها
 بكونها بشرين فانظر كيف فرغ قوله فخشيت على شبابهما ولو أطلق خشيت لأمكن احتمال خصوصية
 في نظر الفضل مع أنه لو كان الخوف الذي صرح به صلى الله عليه وآله في الخبر كافياً عندكم في الحكم
 بالتحريم ارتفع النزاع وثبت المطلوب وهو حرمة نظر الشاب إلى الشابة مطلقاً وإن لم يكن لهية
 لأن قوله صلى الله عليه وآله رجل شاب وامرأة شابة صريح في أن الموجب للخوف وصف الشابة
 لا شئ آخر ولا ريباً أنه وصف عام والخوف يكون فيه نوعياً فلو سلم كفاية الخوف النوعي لرفع
 النزاع وثبت المدعى إذ لا ريب في الخوف النوعي في نظر الشاب مطلقاً بل في أول الأربعة من الرجال
 مطلقاً قوله قبل أنه علل بشبابهما الظاهر أنه أشار به إلى قول فخر المحققين في الإيضاح
 فيه كلام في هذا المقام في غايه الجوده وما أورد عليه في جامع المفاصد غير وارد هنا
 فكيف يتنا أنه ليس في الخبر ما يدل على أنه صلى الله عليه وآله رأى شواهد الفتنه مع أن قوله
 صلى الله عليه وآله رجل شاب وامرأة شابة فخشيت أن يدخل بينهما الشيطان ظاهر بل هو كالمع

في انه صلى الله عليه واله انما صرف وجهه بالفضل لاجل كونها شائتين لا لاجل اداية النظر او كون
 نظر الفضل نظرية فقله صلى الله عليه واله بنفسه دافع لكل شبهة ومنزل الكل ثلث قال فخر المحققين
 في ابضاح الفوائد بعد الدلائل بسند لا بخبر الخشبة لا يقال لا دلالة فيه لانه صريح بخوف الفتنه ولا
 شك في تحريمه والمدعى عدم الخوف لا نأقول علل شباهتها وهو مظنة الشهوة وخوف الشيطان
 وهو لازم لعدم العصمة في مثلها انتهى قلت هذا الكلام الشريف في غايه الجوده وحاصله انه
 صلى الله عليه واله علل صرف وجهه بالفضل بأمرين عامين لا يختصان بالفضل ولا بالخشبة ولا بهذا
 النظر الخاص احدهما الشباب وثانيهما خوف الشيطان ولا ريب ان غير المعصوم وان كان صالحا يخاف
 عليه من الشيطان وكل شاب من شأنه الميل الى النساء فعلى أمرين كليين وعلتين عامتين لا
 اختصاص لهما بالفضل ولا بالخشبة بل يوجدان في كل شاب وشابة ونفريجه الخشبة على كونهما
 شائتين ظاهر في ان الموجب للخوف هو الشباب لا امر اخر او خصوصية في النظر وبالجمله فالاعتصاف
 ان دلالة هذا الخبر على المدعى واضح جدا والمنافسة فيه في غير محلها على اننا نقول انه لا اقل من
 دلالة الخبر على كون الشباب مظنة الشهوة وان نظر الشاب الى الشابة موجب لخوف الفتنه نوعا
 كما هو ظاهر نفريج خشبة على كونها شائتين في قوله صلى الله عليه واله رجل شاب وامرأة شابة
 فخشيتان بدخل بينهما الشيطان وهذا يكفي لثبوت التحريم اذا صغرى وهو قولنا كل شاب يقوله
 الى شابة فيه خوف الفتنه ثابتة بالخبر كما ذكرنا والكبرى وهو قولنا وكل نظريه خوف الفتنه
 محرم شرعا ثابتة بالأجماع كما صرح به في المسالك وجامع المقاصد والحدائق والجواهر وغيرها
 فينبغي ان كل شاب نظره الى الشابة محرما شرعا وهو المطلوب فاذا ثبت التحريم في الشائتين ثبت في
 غيرهما بالأجماع المركب لا يقال الأجماع انما قام على تحريم النظر مع الخوف الشخصي للفتنة لا التوكل
 فكيف يصح التمسك بالأجماع لا نأقول ظاهرا بالخبر عموم خوف الفتنه والا لما صح تعليله صلى
 الله عليه واله بكونها شائتين ولم يصح نفريج الخشبة على كونها كذلك ومع العموم يكون الخوف
 شخصيا ايضا فيصح التمسك بالأجماع وبالجمله فالأصل بفعل الخشبة مع كونه مخالفا لحكم
 الله ورسوله صر قطعاً ومع كونه مقروفاً برّدع الرسول صلى الله عليه واله فعلاً وقولاً والأدعاء
 عن الأدلة بفعل الرسول صلى الله عليه واله وقوله في غايه الغرابة وليست شعري اتي
 دلالة لفعل الخشبة على الجواز شرعا اذ لم تكن معصومة وليس كلبا نهى الله ورسوله عن شيء كان

الناس يثناهون عنه ولا سيما النساء مع ان كثيرا من النساء ولا سيما الفقيرات منهن يكسفن
 الذراع والساق والشعر ولا سيما عند المعاملات والأسفار وعند الحاجات الى يومنا هذا والظاهر
 انه كان كذلك في زمن الرسول صلى الله عليه واله والأئمة عليهم السلام حتى قال المقدس الأديب رحمه
 الله في مقام الرد على صاحب الكشاف حيث فسرها ظهريا جرت العادة على ظهوره ثم انصرف على الوجه
 والكفين ما لفظه الشريف فالعادة ظهور الرقبة بل الصدر والعضدين والساقين وغير ذلك
 انتهى فلو جاز التمسك بفعل النساء لجاز القول بالجواز في غير الوجه والكفين ايضا بمثل ذلك
 الدليل ونوقم تقرير النبي صلى الله عليه واله في حديث الخثعمية باطل وهل يعقل التفرع مع الردع
 فضلا وقولا واما قوله بأنه لم ينع عن النظر أولا فلو كان محرمًا لنعى عنه من أول الأمر لوجوب النهي
 عن المنكر فلام عجيب اتى نهى ابلغ من نهيه واتى ردع اعظم من صرف وجه الفضل عنها بسبب الشرع
 صلى الله عليه واله وليس في الخبر ما يدل على التراخي حتى يقال انه صلى الله عليه واله لم ينع عن
 النظر أولا فإنه ان ارد بالنهاى اللفظي خاصة فليس يلزم بل يكفي النهي والردع عملاً بل هو اعظم
 من النهي اللفظي اذ قوله لا ينظر اليها مثلاً انما هو بيان للتكليف لفظاً سواء امثله الخاطب
 ام لا وصرف وجه الفضل عنها منع عن وقوع النظر في الخارج فهو ادل على مغبوضة الفضل وان
 ارد بالادغم فصرف الوجه كاف في النهي مع انه صلى الله عليه واله جمع بين النهي في القول والفعل
 ناكداً للأمر وتعليقاً للحكم بل ليس في الخبر ما يدل على تراخي قوله صلى الله عليه واله فضلاً عن
 عمله في الردع والنهي اذ المذكور فيه فآخذ ينظر اليها وينظر اليه فصرف وجه الفضل عنها وقال
 صلى الله عليه واله رجل شاب الى اخره وهذا يدل على مسارعته صلى الله عليه واله الى الردع عملاً
 قولا ومبادرته الى المنع من ذلك وهذا الثبوت من الردع اعظم وابلغ من النهي لفظاً كما روى الصدوق
 في الفقيهاته سمع رسول الله صلى الله عليه واله امرأة تسب جارية وهي صائمة فدعى رسول الله
 صلى الله عليه واله بطعام فقال لها كلي فقالت اني صائمة فقال لها كيف تكونين صائمة وقد
 سببت جاريك ان الصوم ليس من الطعام والشراب فقط انتهى فهل يمكن ان يستدل احد على
 جواز سب الجارية بسبب تلك المرأة الصائمة فإنها لو كان سب الجارية محرمًا لنعى عنه الرسول
 من أول الأمر لوجوب النهي عن المنكر حتى لا تعود الى السب مرة اخرى والدعاء بالطعام وقوله صلى
 الله عليه واله كيف تكونين صائمة لا يدل على تحريم السب بل جاز ان يكون على الأولى والأفضل

وأولاً أخر مع أن دعاء الطعام يفضي التراخي قطعاً بخلاف خبر الخشعة كذا ليس لأحد أن يؤثم
 ذلك كيف وهل يمكن زجر أعظم مما فعله الرسول صلى الله عليه وآله وهل يكون ردع أبلغ مما صنع
 صلى الله عليه وآله وهل يبلغ قوله لا تسبق جاريتك أو ما جرى مجراه وأدى معناه ما بلغ فعله من
 الردع والزجر البالغين إلى أقصى الغايات ونهاية التهديدات وكذا روى أنه لما رجم رسول الله صلى
 رجلاً في الزنا قال رجل لصاحبه هذا أفصص كما يفصص الكلب فمر النبي صلى الله عليه وآله معه بما يفصص
 فقال نهشاً منها في لا بأس رسول الله نهش جيفة قال ما أصبنا من أخيكما أنت من هذه فهل يجوز
 لأحد أن يستدل بهذا الخبر معاذ الله على جواز الغيبة فائدة أنه لو كانت محرمته لنهى عنها الرسول
 صلى الله عليه وآله من أول الأمر ولم يؤخر النهي إلى مروره بالجيفة كذا مما فعله النبي صلى الله عليه وآله
 وآله أبلغ من كل شيء وأعظم من كل زجر وانجوع من كل وعظ وأما التأخير في النهي فقد يستحسن
 طلباً لما هو أداخل في المنع وأبلغ في الردع إذا الغرض الأصلي من النهي عن المنكر هو الإرداع فكل
 ما كان أداخل فيه كان أحسن في الحكمة فهذا التأخير أحسن من التقدير وأدل على التحريم كالأدلة يخفى
 ومثله ما روى عن عائشة أنها قالت قلت لأمراء رسول الله صلى الله عليه وآله ما أزعجهم
 لطويلة الذيل فقال صلى الله عليه وآله الفظي الفظي فلفظت بضعة ثم فهل يجوز لأحد أن ينسك
 بفعل عائشة واغشائها عند النبي صلى الله عليه وآله فائدة أنه لو كان قولها طويلة الذيل محرماً لنهى
 النبي صلى الله عليه وآله عنها من أول الأمر وجوب النهي عن المنكر وقوله صلى الله عليه وآله الفظي
 الفظي يجوز أن يكون من باب الأولى وإن الأفضل والأولى ترك مثل هذا الكلام لأنه يمكن أن
 يؤدى إلى كسر خاطر من قبل فيه كذا لا يرتاب مثاقيل في أن قوله صلى الله عليه وآله هذا أبلغ رادع
 وأعظم زاجر وأدل دليل على عظم تحريم هذا القول وبلوغه الغاية في الفجح حتى أن النبي صلى الله
 عليه وآله لم يفتح في الردع بمجرد النهي بل رأى عائشة معجزة بأهله كشف لها عن صدق قول الله
 تعالى في الغيبة أجبأحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً في عالم المشاهدة والعيان حتى لفظ بضعة
 لحم ومثله ما روى أن أبا بكر وعمر اغشيا بعض الناس ثم طلبا من رسول الله صلى الله عليه وآله
 أنه إذا ما لبأ كذا مع الخبر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله فدأءندما فقال لا نعلم فقال
 النبي صلى الله عليه وآله بلئ أما اكلنا لحم صاحبكما وبالجمل فإلا نضافان تؤثم كون صرف محبة
 الفضل لأعلى وجه الوجوب في غاية البعد فإن من تأمل في نظائره ولا حظ طريقة نبينا صلى الله

عليه وآله في الهداية والأرشاد ونبيل الأحكام والنهي عن المحرمات من الرفق واللين كان من
 اليقين على مثل ضوء الشمس بأن صرفه صلى الله عليه وآله وجهه الفضل يدل على الحرمة الشديدة
 المؤكدة خصوصاً مع قوله صلى الله عليه وآله فحشيت أن يدخل بينهما الشيطان فإن جمعه صم
 في الردع بين القول والفعل يدل على غايته تأكيد التحريم كما لا يخفى أما الإجماع فيمكن تقريره بوجود
 الأول الإجماع المنقول بل المحصل على أن بدن المرأة كلة عورة كما نظائرته به الروايات وانفتحت
 عليه كلمة الأصحاب فلا يصحى إلى التشكيك فيه ولا ريب في شمولها للوجه والكفين وإن زعم القائل
 بالجواز تخصيص العموم بالدليل قال الفاضل الجليل في كثر العرفان لأطباق الفقهاء على أن بدن
 المرأة عورة وقال في جواهر الكلام في حرمة نظر النحس المملوك ما لفظه الشريف بل يمكن دعوى الضرورة
 فضلة عن الإجماع على أن المرأة جميعها عورة أي بحكمها في حرمة النظر وجوباً للستر على وجه القاعدة
 وقال في موضع آخر وأما القواعد من النساء فالذي يظهر بقاء حكم العورة بالنسبة إلى ما يعتاد
 ستره من الجسد في مثلهن من البطن ونحوها نعم لا بأس بمرور وجوههن وبعض شعورهن و
 أذرعهن ونحو ذلك مما يعتاد في العجائز المستنة لا أن المراد ارتفاع حكم العورة بالنسبة إليهن الذي يمكن
 دعوى ضرورة المذهب والدين على خلافه فضلاً عن عموم الأدلة وإطلاقاتها من قوله النساء عورة
 وغيره إلى أن قال فتعساه أن يظهر من عبارة الشهيد وغيرهما من ارتفاع حكم العورة عن جميع اجزائها
 في غير محلها بل لا يبعد إلا فصار في الرخصة لهم على الاستفادة من النصوص المزبورة في خصوص الوجه
 والكفين وبالحيلة فالإجماع قائم على كون بدن المرأة عورة على وجه الإطلاق والعموم القابل
 للتخصيص بالدليل وأما فيما لم يدل عليه دليل فالعمل على عموم التحريم منعته ولذا ترى الفقهاء
 يستدلون على وجوب ستر المرأة جسدها في الصلوة بكونها عورة نعم فيما دل الدليل عندهم
 على عدم وجوب الستر بحكمه يخرج وجهه عن العورة مع أن حكم الصلوة مغاير لحكم النظر لا ملازمة
 بينهما قطعاً قال السيد السند في الرياض في رد قول الأسكا في عدم وجوب ستر المرأة غير القبل
 والتبر ما لفظه الشريف شاذ يخالف للإجماع على كون جميع جسدها عورة من غير استثناء كما
 في المتن ومع استثناء الوجه خاصة كما عن المعير والتذكرة ومع الكفين والقدمين كما في الذكر
 قال فنصاراً على المتفق عليه منها بين العلماء وحيث ثبت كونها بجميعها ماعد المستثنى عورة وجب
 عليها سترها الإجماع العلماء على وجوب ستر العورة مطلقاً وقال بعد ذلك في كلام له وأما ستر

محرر
 زو
 راجع

الشعر والعنق فظني كونه مجعاً عليه وان تأمل فيه نادراً لشد هذه ومخالفة لاطلاق النصوص والقائم
 يكون بدن المرأة جلها عورة وقد تردد عوى الأجماع عليه من العلماء كافة انتهى ونقل في المدارك
 عن اقتصاد الشيخ رحمه الله قال وأما المرأة الحرة فإن جبرها عورة يجب عليها ستر في الصلوة
 لا تكشف غير الوجه فقط قال صاحب المدارك وهذا يقتضي منع كشف البدن والقدمين قال أما
 احتياج الشيخ رحمه الله في الاقتصاد على وجوب التزيان بدن المرأة كله عورة فإن أراد بكونه عورة
 وجوب ستره من الناظر المحرم فسلم وإن أراد وجوب ستره في الصلوة فهو مطالب بدليله وقال
 المحقق الكلباسي والعورة في الأنتى جميع البدن إلا الوجه والكفين والأحوط والأحوط ستر الجميع
 إلا مقدار الواجب من موضع السجود من الجهة فإن قلت لأربابنا لا شهر لا يظهر جواز كشف الوجه
 والكفين في الصلوة وأما جواز النظر فلا ريب أنه محل خلاف فكيف يمكن دعوى الأجماع على كون المرأة
 بأجمعها عورة قلت أما الصلوة فجواز الكشف فيها للوجه والكفين مع عدم الناظر لا يقتضي نفي كونها
 برمتها عورة إذا العورة في اللغة ما يستره الإنسان من غيره انقذ وحياً وأما مع عدم الناظر فلا مانع
 من عدم ستره إلا ترى أن التوسين لأربابنا عورة ومع ذلك يجوز كشفها في الخلوة ونحوه مع
 عدم الناظر وكذلك يجب على المرأة سترها عند الوجه والكفين في الصلوة عند الزوج والمحارم أيضاً
 وبالحجة فلا دلالة لجواز الكشف في الصلوة أو وجوب التستر في الصلوة على عدم كونها عورة أو كونها
 عورة فإن حكم الصلوة تعبدى لا يربط بحكم نظر الأجانب كما لا يخفى وأما كون النظر إلى الوجه والكفين
 محل خلاف فسلم لكنه لما كانت أدلة الجواز ضعيفة غير ثابتة وإدلة التحريم مطلقة عامة مسلمة بالكلية
 حتى المجوزين وإن زعموا تخصيصها بالدليل فلا ريب في صحة التمسك بالأجماع مع فرض عدم
 ثبوت التخصيص وهذه سنة سنية وطريقة متبعة مرضية للفقهاء في أبواب الفقه كدعوى الأجماع على
 حرمة الغناء مطلقاً سواء كان في شعر أو فران أو في مراشي الحسين عليه السلام مع أن المشهور استثناء
 الحناء وقبل باستثناء الغناء في الأعراس أو مراشي الحسين عليه السلام قال في جامع المقاصد واستثنى
 من الغناء الحناء وفعل المرأة له في الأعراس بالشرائط الأربعة واستثنى بعضهم مراشي الحسين عليه السلام
 كذلك قال في الرياض في الغناء سواء كان في شعر أو فران أو غيرها على الأصح الأقوى بل عليه إجماع
 العلماء كما حكاه بعض الأجلة وهو الحجة مضافاً إلى الصحاح المستفيضة وغيرها من المعينة وكدعوى
 الأجماع على حرمة الغناء في الحناء مع استثناءه تمسكاً بالأطلاق فالتامع عليها قال في الرياض

ويبقى القطع بعدم استثناء شيء آخر كالحداء وهو سوف الأبل بالغناء والغناء في مراتي الحسين
 عليه السلام وقرائة القرآن وغير ذلك وان اشهر استثناء الأول وحكي الثاني عن فائل مجهول
 واستثنى الثالث بعض فضلاء متأخرى المتأخرين لأطلاق أدلة المنع مع عدم ما يخرج به عن ماسوى
 النصوص في الثالث وهي مع عدم مكافئتها لأطلاقات الجمع عليها هنا في الظاهر المصريح به في كلام
 بعض المشايخ فاصرة الأسانيد ضعفات الدلالة لانه انتهى ما اردنا نقله فانظر وفك الله كيف طرح
 النصوص في الحداء لضعفها وضعف دلالتها ونمست بالأطلاقات الجمع عليها ولو كانت النصوص مسلمة
 عنده لما فعل هكذا وكذا عوى الأجماع على تحريم نظر الفحل المملوك الى مالكنه وتحريم نظر الخصى للملوك
 الى مالكنه مع ورود الأخبار الكثيرة الصريحة في الجواز المحمولة على النقبة على التحقيق وان اختلفت
 العامة لكون قضائهم وحكامهم اليه اميل قال البغوى في معالم التنزيل قال قوم عبد المرأة محرم
 لها فيجوز له الدخول عليها اذا كان عفيفاً ويجوز له ان ينظر الى بدن مولاه الا ما بين السرة
 والركبة كالمحارم وهو ظاهر القرآن وروى ذلك عن عائشة وام سلمة وروى ثابت عن انس ان
 النبي صلى الله عليه واله انى فاطمة بعد قد وهبه لها وعلى فاطمة ثوب اذا فتحت راسها لم يبلغ
 راسها فلما راي رسول الله صلى الله عليه واله ما تلقى قال انه ليس عليك بأس انما هو ابوك
 وغلامك انتهى وفي الكافي في باب ما يحل للمملوك النظر اليه من مولاه انه سئل الصادق عليه
 السلام عن المملوك يرى شعر مولاه قال عليه السلام لا بأس في روايته لا بأس ان يرى المملوك
 الشعر والساق وفي الحديث والجواهر وغيرها عن اسحق بن عمار قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
 ان ينظر المملوك الى شعر مولاه قال عليه السلام نعم والى ساقها ومع ذهاب بعض اجلاء الأصحاب
 الى الجواز قال في المسالك في جواز نظر البالغ الخصى للمملوك للمرأة الى مالكنه قولاً واحداً الجواز
 ذهب اليه العلامة في المختلف لقوله تعالى وَمَا مَلَكَتْ يَمَانُهُنَّ الشامل بعمومه للمملوك الفحل
 والخصى فان فرض خروج الفحل شبهة دعوى الأجماع بغير العام حجة في الباقي ومثله في جامع
 المفاصل الى ان قال ومختار المختلف لا يخلو عن قوة وقال في الرياض وفي جواز نظر المرأة الى المملوك
 الخصى والعكس خلاف بين الأصحاب الى ان قال في المصير الى الجواز في غايه القوة لولا الأجماع
 المنقول المعتمد بالشهرة وان امكن الجواب عنده انتهى بل قال في المسالك والمقصود ان الحكم بجواز
 نظر المملوك الفحل ليس بأجماع ويقرّب منه فاذا ذكر في فلائد الدرر قال والمراد بما ملكت يمانتهن

هنا الذماء والعيب خصبا كان او فحلا حلا للفظ على ظاهره وبدل عليه الروايات المذكورة
سابقا الى ان قال وبؤبؤك الاحتياج الى الخدمة وفي التحريم مشقة وضيق الى ان قال ولم اقم بدلا
على تخصيص ذلك بالذماء من الآثار الصعبة الصريحة في العمل بما وافق ظاهر القرآن وجمع كيف
هو اكثر الى ان قال وبالجمل في القول بالجواز مطلقا قوي وبفهم من بعضهم ان التراجع انما هو في
الخصى واما الفعل فهو خارج بالاجماع على عدم الجواز ولا يخفى ما فيه انتهى ومع ذلك كله ذهب
المحققون الى عدم الجواز وحملوا اخبار الجواز على النسبة وهو الحق المحقق بالقبول وادعوا
على التحريم الاجماع لاستتمام الفعل بل قال في الجواهر ولذا بعد ان ظهر الحال استقر مذهب الشيعة على
عدم جواز نظر المملوك للفعل الى سببته كونه لا جنسي بل وكذا استقر على عدم الفرق بين الخصى الحر والمملوك
بالنسبة الى غير سببته وبين غيره ايضا الى ان قال فمن الغريب ترده بعض اصحابنا في ذلك واغرب
منه دعواه انه واجه في غير اولي الاربة المتفقة اخبارنا على تفسيره بغير ذلك الى ان قال على ان الظاهر
جواز ابداء الزينة لمثله بمعنى عدم وجوب وضع الملحفة ونحوها على شاب الزينة وحليها الا ان
المراد ارتفاع حكم العورة بالنسبة اليه في جميع الجسد وصبرورته كالحرم كما يدعي الخصم الذي يمكن
دعوى ضرورة المذهب على خلافه الى ان قال كل ذلك بعد الاغضاء عما هو معلوم من دين
سند بني الامامية من عدم ذلك فلا يحل لمؤمن التردد في ذلك مخافة ان يكون ذلك منه سببا للجرأة
من غيره ومن ذلك يعلم الحال فيما في الرقصة ايضا وانبا عنها كالقفان وغيرها بل يعلم ما في الرياض
المبني على ان الاصل الاباحة لعدم عموم مقتضى حرمة النظر في المقام وفيما سبق من المقامات مع انه
يمكن دعوى الضرورة فضلا عن الاجماع والتصوص على ان المرأة جميعها عورة اى بحكمها في حرمة
النظر وجوب الستر على وجه القاعدة كما سمعته من المتفادات في الكرسا بقائه حكم الوجه والكفين
انتهى وقال قبل ذلك وعلى كل حال فلا ريب ان الشافعي يرد به التحريم وهو الاظهر لعموم المنع المنفرد
من السنة والاجماع بقسمه على ان المرأة عورة بل ذلك من ضروري المذهب والدين ويظهر من التواتر
ايضا دعوى اجماع الامامية على حرمة نظر المملوك فحلا كانا وخصبا الى ما لکنه قال ما لفظه الشريف
فاذا ملك المرأة فحلا او خصبا فهل يكون محرما لها حتى يجوز له ان يخلو بها ويسافر معها فيه
وجها ان احدهما وهو مذ هبنا انه لا يكون محرما لها ولا يجوز له النظر الى ما يجوز لذوي محارمها
النظر اليه والقول الاخر يكون محرما ويجل النظر اليها وهو مذهب المخالف وتمسك بقوله تعالى

وَلَا يُبَيِّنُ زَيْنَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَلَى قَوْلِهِ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ فَفِيهَا هُنَّ عَنْ أَظْهَارِ زَيْنَتِهِنَّ لِأَحَدٍ
 أَلَا مِنْ اسْتَنْتَى وَاسْتَنْتَى مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ وَرَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ دَخَلَ عَلَى فَاطِمَةَ عَلَيْهَا
 السَّلَامُ وَهِيَ فُضِّلَ بِالْفَاءِ الْمَضْمُونَةِ وَالضَّادِ الْمَجْمَعَةِ الْمَضْمُونَةِ أَيْضًا فَقَالَ نَفَضْتُ الْمَرْأَةَ فِي بَيْنِهَا إِذَا
 كَانَتْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ كَالْخَبْجِلِ وَنَحْوَهُ وَالْخَبْجِلُ بِالْخَاءِ الْمَجْمَعَةِ وَالْبَاءِ الْمُنْفِطَةِ مِنْ تَحْتِهَا نَفْطَيْنِ وَالْعَيْنُ
 غَيْرُ الْمَجْمَعَةِ فَهِيَ لَا كَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ الثَّوْبُ مِفْضَلُ بَكْسَرِ الْمَيْمِ وَالْمَرْأَةُ فَضِّلَ بِالضَّمِّ مِثْلُ جَنْبِ رَادٍ
 أَنْ تَسْتَرْفِقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَا عَلَيْكَ ابْنُكَ وَخَادِمُكَ وَرَوَى ابْنُ أَبِي بَكْرٍ وَزَوْجُكَ وَخَادِمُكَ
 قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ دُرَيْسٍ مَا الْأَيَةُ فَقَدْ رَوَى أَصْحَابُنَا عَنْ الْأَيْمَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي تَفْسِيرِهَا أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْأَمَاءُ
 دُونَ الذَّكَرِ أَنَّ قَوْلَهُ الْخَبْرُ فَرَوَا بِنَاءَ الْمُخَالَفِ وَهُوَ خَيْرٌ وَاحِدٍ وَخَبَرٌ بِالْأَخْبَارِ الْأَحَادِ عِنْدَنَا لَا يُوْجِبُ عَلَيْهِ
 الْأَعْمَالُ وَلَوْ صَحَّ لِمَا كَانَ فِيهِ مَا بِنَا فِي مَذْهَبِنَا لِأَنَّ الْخَادِمَ يُطْلَقُ عَلَى الْأَنْثَى أَيْضًا فَهُوَ مُحْتَمِلٌ أَنْتَهَى
 وَكَذَا يَنْظُرُ مِنَ الشَّيْخِ فِي الْخَلْفِ أَيْضًا دَعَا جَمَاعَ الطَّائِفَةِ عَلَى التَّحْرِيمِ فَقَالَ فِي الْخِلَافِ عَلَى مَا نَقَلَهُ
 فِي الْمُخْتَلَفِ وَحَكَاهُ فِي الْحَدَائِقِ وَالْجَوَاهِرِ إِذَا مَلَكَتْ أَلَمْرَأَةَ فَخَلَا أَوْ خَصَّتْ أَوْ مَجْبُوبًا لَا يَكُونُ مُحْرِمًا لَهَا
 فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَخْلُوَ بِهَا وَلَا يَسَافِرَ مَعَهَا وَاسْتَدَلَّ بِاجْتِمَاعِ الْفَرْقَةِ وَطَرِيقَةِ الْأَحْبَابِ قَالَ وَأَمَّا الْأَيَةُ
 فَقَدْ رَوَى أَصْحَابُنَا أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْأَمَاءُ دُونَ الْعَبِيدِ الذَّكَرِ وَكَذَا حَكَى عَنِ الرَّائِدِيِّ قَالَ فِي
 الْجَوَاهِرِ عَنْ ظَاهِرِ فَتْوَى الْفَرَّانِ لِلرَّائِدِيِّ الْأَجْمَاعُ أَيْضًا عَلَى عَدَمِ الْجَوَازِ فِي الْخَصِّ الْمَمْلُوكِ لِلْمَرْأَةِ فَضْلًا
 عَنْ غَيْرِهِ كَمَا أَنَّ فِيهِ أَيْضًا تَفْسِيرًا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ بِالْأَمَاءِ فَاسْبَالُهُ إِلَى رَوَايَةِ الْأَصْحَابِ نَحْوَمَا سَمِعْتُمُ
 ابْنَ دُرَيْسٍ وَرَبَّمَا يُوْجِبُهُ ارَادَةُ ذَلِكَ تَمَامُ مَلَكَتْ فِي جَمِيعِ الْفَرَّانِ وَأَوَّلِيهِ وَلَا يَنَافِي مَا عَنِ الْمَبْسُوطِ أَنَّ
 مَلَكَتْ الْمَرْأَةَ فَخَلَا أَوْ خَصَّتْ أَوْ مَجْبُوبًا لَا يَكُونُ مُحْرِمًا لَهَا حَتَّى يَجُوزَ لَهَا أَنْ يَخْلُوَ بِهَا وَيَسَافِرَ مَعَهَا قَبْلَ فِيهِ وَجْهَانِ
 أَحَدُهُمَا وَهُوَ الظَّاهِرُ أَنْ يَكُونَ مُحْرِمًا الْقَوْلُ تَعَالَى أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ وَالثَّانِي هُوَ الْأَشْبَهُ بِالْمَذْهَبِ
 أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُحْرِمًا وَهُوَ الَّذِي يَقْوَى فِي نَفْسِي أَنَّ قَالَ وَقَدْ رَوَى أَصْحَابُنَا فِي تَفْسِيرِ الْأَيَةِ أَنَّ الْمُرَادَ
 الْأَمَاءُ إِذَا هُوَ كَأَنَّهُ يَتَرَى أَيْمَانَهُ بِالْوَجْهِ إِلَى الْفِصْلِ وَبِمَكْنِ كَوْنِهِ مِنَ الْعَامَّةِ وَأَنَّ قَالَ فِي أَوَّلِهِمَا أَنَّ الظَّاهِرَ
 مَرِيدٌ بِأَنَّهُ مِنَ الْأَيَةِ لَوْلَا نَصُوصُ التَّفْسِيرِ إِذَا عَرِفْتَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّ الْعَوْرَةَ فِي اللَّغَةِ مَا يَحِقُّ أَنْ يَسْتَرْ
 الْغَيْبَ وَيَسْتَحْيِي مِنْهُ إِذَا ظَهَرَ لِلْغَيْبِ قَالَ الْقَبُومِيُّ فِي الْمَصْبَاحِ الْمُنِيرِ قَبْلَ لِلْسَّوَاءِ عَوْرَةَ لَفْجِ النَّظَرِ إِلَيْهَا كُلِّ
 شَيْءٍ يَسْتَرْهُ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ وَجَنَاءَهُ فَهُوَ عَوْرَةُ وَالنِّسَاءُ عَوْرَةُ وَالْمَعْوَرَةُ فِي الشَّعْرِ وَالْحَرْبِ خَلَلَ بِخَافٍ
 مِنْهُ وَقَالَ كَاشِفُ الشَّامِ فِي الْمَنَاهِجِ السُّوْبَةُ الْعَوْرَةُ مِنَ الْعَارِ سَمِيَتْ بِهَا لِأَنَّهَا يَلْحَقُ بِهَا ظُهُورُهَا مِنَ الْعَارِ

وقال الراغب في مفرداته العورة سotte الانسان وذلك كتابه واصلا من العار وذلك لما يلحق
من ظهوره من العار اي المذمة ولذلك سمي النساء عورة ومن ذلك العوراء للكلمة الغيبة وقال
ابن الاثير في النهاية ومنه الحديث المرأة عورة جعلها نفسها عورة لانها اذا ظهرت يستحي منها كما
يستحي من العورة اذا ظهرت وقال في مجمع البحرين في الحديث من تتبع عورة اخيه المسلم اى تجسس ما
سره الله من الافعال والاقوال على اخيه الى ان قال سميت السواء عورة لفج النظر اليها وكل شيء
سره الانسان نفعا وحياء فهو عورة الى ان قال لعورة النساء ومنه الحديث المرأة عورة
جعلها نفسها عورة لانها اذا ظهرت يستحي منها كما يستحي من العورة اذا ظهرت وفيه اللهم اسر
عورتى وامر روعتى اراد بالعورة كلها يستحي منه ويؤوه صاحبها ان يرى ذلك منه انتهى وقال
السيد عليخان المذني شارح الصحيفة في قوله فاجعل ما سرت من العورة كل ما يستحي منه اذا
ظهر واصلا من العار وذلك لما يلحق في ظهورها من العار اي المذمة ولا ريب ان النساء المحارم
العفاف يستحيين من ظهور وجوههن للآجانب وان لم يكن مسلمات كما يدل عليه ما روى من
سر المرأة النعمان ملك العرب وجهها بيدها ومعصمها لما سقط نصفها عنها ولا عبرة
بالكواشف والبوادي وقد نظارت الروايات بطرق متكررة ان النساء عورة فاسر عورتهم
باليوت ولا ريب ان مسافها لزوم الحجاب والستر لهن عن نظر الآجانب وفي بعضها الحصر انما النساء
عورة وليس المقصود دعوى كون العورة حفيضة في المرأة بل المقصود انه لا ريب ان اطلاق
النبي صلى الله عليه واله والائمة عليهم السلام العورة على المرأة وجعلها برمتها عورة انما هو
باعتبار لزوم سترها وحجابها عن نظر الآجانب وتخصها في اليوت حتى لا يرى احد ثيابهن ولا
اجسادهن من فوق الشباب والجلاديب والملاحف ولا طولهن ولا قصرهن او غير ذلك وجعلها
على ما عدى الوجه والكفين فاسد قطعاً بل مسافها اب عن التخصيص فلو دل دليل على كون شيء
من جسد ها غير عورة كان معارضاً لها لا مختصاً فانك لو لم يثبت التخصيص فان كل ما يستك
به في استثناء الوجه والكفين لا يدل شيء منها على نفي كون الوجه والكفين من العورة صريحاً
واما فصاراه جواز كشفها مع قطع النظر عن الناظر ولا يدل على جواز نعتها بالنظر حتى يقال ان
جواز النظر عما ستر لم يعدم كون الوجه والكفين من العورة فكيف يجوز رفع اليد عما يدل
صريحاً على ان المرأة برمتها عورة وانما هي عورة وعلى لزوم تخصها في اليوت وبالحمل فالمقصود

دعوى الأجماع على كونها عورة بمعنى الأصل والقاعدة القابلة للتخصيص بدليل معتبر كالاجماع
على حرمة الخبيثة والكذب والخمر وان شئت قلت ان الأجماع من الكل فاشتم على كونها عورة وعلى
حرمة النظر إلى شيء من جسد هالولم يثبت الرخصة ونحن لما اثبتنا عدم ثبوت الرخصة في عقد النظر
إلى الوجه والكفين صاغ لنا التمسك بالأجماع وهذا نظير دعوى الأجماع على حجية خبر الواحد مع
وضوح الخلاف فيه من السيد واتباعه قال شيخنا العلامة الأنصاري الثاني ان بدعى الأجماع
حتى من السيد واتباعه على وجوب العمل بالخبر الغير العلمي في زماننا هذا وشبهه بما استدل فيه بآ
العلم فان الظاهر ان السيد إنما منع من ذلك لعدم الحاجة إلى الخبر الواحد وقد صرح العلامة الأستاذ
الأكبر في فوائده على ما حكى عنه بأنه يمكن تحصيل الأجماع من تسليم المدعى لدعوى المخالف على
نقد بفساد دليله قال شيخنا الأجل واستاذنا الأجل خاتمة المحدثين العلامة الحاج ميرزا حسين
الطبرسي التوري قدس الله روحه في كتابه الشريف الموسوم بدار السلام حدثني سيد الفقهاء الكاظم
وسند العلماء الراغبين العالم الرباني المؤيد بالالطاف الخفية السيد مهدي القزويني عن عمه صاحب
الكرامات السيد محمد باقر رحمه الله انه استشكل في عبارة وقعت من الاستاذ الاكبر العلامة الأفاضل
باقر البهبهاني في كتابه المعروف بالفوائد انه يمكن تحصيل الأجماع من تسليم المدعى لدعوى المخالف
على نقد بفساد دليله فصرحت منجبراً في ذلك وطال بي التأمل حتى اخذ في المنام فرأيت شخصاً
من نور على صورة شاخص من نور مخروط الرأس تبين لي في المنام انما هذا الشاخص هو جناب
الأفاضل المرحوم فسلته عن العبارة وقلت في لافهم معناها فقال لي اني قد حققت هذه المسئلة
في كتاب شرح المفاتيح في باب كذا ثم انتهيت ففتحت كتاب شرح المفاتيح في تلك المسئلة فرأيت
تحقيق المسئلة كما يقول المرحوم في المنام وهذا من كرامات الراي والمر في معانيه مع ان الأجماع
على طريقة المتأخرين المبينة على الكشف لا ينافيه وجود الخلاف أصلاً قال شيخنا في المكاسب في مسئلة
بيع كلب الماشية والحائض انعم لو ادعى الأجماع امكن منع وههنا بمنجبر الخلاف ولو من الكثرين
على ما سلكه بعض متأخرى المتأخرين في الأجماع من كونه منوطاً بحصول الكشف من اتفاق
جماعة ولو خالفهم اكثر منهم الثاني من الأجماع المحقق من كافة الأصحاب حتى المجوزين على حرمة
النظر إلى الوجه والكفين مع التلذذ قال في الحقائق اما الوجه والكفان فانه لا خلاف فابضاً
بينهم في تحريم النظر اليهما مع فساد التلذذ او خوف الفتنه وقال في المسالك تحريم نظر الرجل

إلى المرأة الأجنبية مما عدى الوجه والكفين إجماع ولا فرق بين التلذذ وعدمه ولا بين خوف الفتنه وعدمه أما الوجه والكفان فإن كان في نظرهما احداً لا من حرم ايضاً إجماعاً ولا ريب في حصول التلذذ بالنظر إلى النساء ولا سيما الشابة ولا سيما الحسناء بل هو مقتضى طبع الإنسان كالألذذ بالنظر إلى الرياض والرياضين النظرة لا يسلم منه إلا من خرج عن حد ذلك وما أحسن ما قال شيخنا البهائي وأصدق

قل
الجل

كل من لم يعشق الوجه الحسن فترى الرجل إليه والرهين

وقد صرح شيخنا المحقق العلامة الأنصاري في بعض مؤلفاته بذلك حيث قال لأن النظر إلى حسان الوجوه من الذكور والإناث لا ينفك عن التلذذ غالباً بمقتضى البشرية المجبولة على ملائمة الحسان والمخاض أن النظر يقصد التلذذ حرام إجماعاً كما صرح به غيره واحد ولا ريب أن الإنسان القحيح ولا سيما الشاب إذا نظر إلى وجوه الغيد الحسن يحصل له لذات له فطعاً فإذا كان الإنسان غالباً يحصل لذته ثم نظر إلى الوجه الحسن عمداً فلا ريب أن هذا النظر يقصد التلذذ وهو حرام إجماعاً فالنظر إلى الوجه الحسن من الأجنبية يكون حراماً فطعاً لأن قصد السبب اختياراً مع العلم بكونه سبباً قصد للسبب فإن من كان يعلم أن الفرجاس إذا الفح في التلذذ ثم الفح الفرجاس فلا شك أنه قصد حراماً عمداً قال السيد الأستاذ العلامة فقيه عصره ورواه دهره أبو المفاخر والمكارم مولانا الأجل السيد محمد كاظم الطباطبائي رحمه الله تعالى في حاشيته المكاسب في مسألة الأمانة على المحرم بل أقول أن القصد حاصل مع العلم فهو غايته أنه لا يكون محباً لوفوعه والمحبة غير القصد لا ترى أن من الفح شخصاً في الغار مع علمه بأنه يحرق في صدق الآخر له وإن لم يكن غرضه من اللقاء الآخر بل كان لبعض الدواعي الأخر وهذا واضح انتهى ولا فائل بالفرق بين الحسناء والشوهاء في الأجنبية فإذا حرم النظر إلى وجه الحسناء حرم إلى الشوهاء بالأجماع المركب وايضاً الفائلون يجوز أن النظر إلى الوجه والكفين مطلقاً يقولون يجوز تكرار النظر وإطالته ولا ريب أن النظر إذا تكرر وظال إلى المرأة الأجنبية الجميلة يحصل لذته للنظر فتجوزهم تكرار النظر وإطالته إلى الوجه الحسن مستلزم لتجوز النظر مع اللذة نوعاً والشهوة غالباً ولا فرق بين قصد اللذة في النظر من أول الأمر وبين حصول اللذة في أثناء النظر والقول بحرمه الأول دون الثاني لا وجه له إلا ترى أنه لو لم يحفظ الفتنه والوفوع في المحرم من أول الأمر

ثم خاف الوقوع في الحرام في أثناء النظر وجب الكف قطعاً فذا حرم إطالة النظر والتكرار مع حصول
 الذنبة في النظر إلى الوجه المحسن حرم مطلقاً بالأجماع المركب إذ لم يقل أحد بجرمة تكرار النظر وإطالته
 بالنسبة إلى الوجه المحسن مطلقاً وجواز التكرار وإطالة النظر في الوجه الفبيح الثالث الأجماع المحقق
 والمنقول المستفيض نقله على حرمة النظر إلى الوجه والكفين مع خوف الفتن كما صرح به غيره واحد وقد مر
 نصوص الحدائق والمسالك بذلك وقال في جامع المفاصد ما الوجه والكفان فإن كان في نظرها
 خوف ريب وحصول فتن حرم أيضاً أجماعاً ولا ريب أنه لازم لنوع البشر لاسيما الشاب والشابة
 لا ينجم منه إلا المعصوم والمؤبد بنأبداً الملك الحي القيوم والشاهد على صدق هذه الدعوة الصادق
 اعني تحقيق خوف الفتن في النظر العمدى إلى الوجه والكفين مضافاً إلى الوجدان السليم القطعي الحاكم
 بتحقيق الخوف في أغلب الموارد وإن لم نقل في كلها كثير من الأخبار ومنها الأخبار الناطقة بأن النظر
 سهم من سهام إبليس مسموم ولا ريب أن سهم إبليس موجب للخوف ولا سيما إذا كان مسموماً ومنها
 ما رواه في الخصال لكم أول نظرة إلى المرأة فلا تتبعوها بنظرة أخرى واحذروا الفتن ولا ريب أنها
 ظاهرة في حصول الخوف الشام في النظر العمدى مطلقاً لأن الظاهر أن المراد بأول نظرة هو النظر
 الاتفاقى وما يقع من غير قصد كما يظهر من المفاتيح والحدائق والجواهر وغيرها قال في الحدائق والظواهر
 أن المراد بالنظرة التي لا يترتب عليها عقاب ولا لوم هي ما حصلت له على هذه الاتفاقى فلو اتبعها
 بنظرة ثانية يترتب عليها الذم والاثم والظاهر أن المراد بالنظرة الثانية هو الاستمرار على النظر والبقاء
 بعد النظرة الأولى التي حصلت اتفاقاً وكذا الثالثة وهي طول النظر بإدلة على ذلك واحتمال صرف بصره
 ثم عوده يمكن أيضاً انتهى ولا يخفى أن هذا الكلام الشريف في غاية الجودة لكننا نقول لا ريب
 أن هذه الرواية الشريف كغيرها مطلقاً شاملة للوجه والكفين بأطلاقها كما اعترف به في الحدائق
 بل الظاهر المسبب من النظر إلى المرأة هو النظر إلى وجهها ويدبها وما ظهر منها عادة فحملها على
 النظر إلى ما عدا الوجه والكفين خاصة بعد من كل بعيد وأما تفيد هاهنا بوجه استثناء
 الوجه والكفين كما صنفه شيخنا في الحدائق وهذه الأخبار وإن كانت مطلقة بالنسبة
 إلى الجسد وإلى تلك المواضع الثلاثة المنقذة إلا أن تلك المواضع قد خرجت بالأخبار المنقذة
 بل من غير ما في وجوب تخصيصها طلاق هذه الأخبار لها انتهى قلت فيه نظر من وجوه الأول
 أن مساق هذه الروايات المطلقة العامة أب عن التخصيص مع أنها مشتملة على

بعد الأثر في
 بالأطلاق
 فهو على نظر
 بل من غير ما في
 الحدائق

التخويف والتخدير من الفتنه ولا يحسن التحذير الا مع حصول الخوف بالفعل ولا اطلاق التحذير
 الا مع عموم الخوف فلا تقبل الترخيص والتخصيص ولا ريب في حصول الخوف في النظر الى الوجه
 والكفين الثاني ان المسادر من النظر الى الشخص هو النظر الى الوجه والكفين اذ غيرها مسنور بالثبوت
 غالباً كما صرح به شيخنا المحقق الا نصارى في بعض فوائده وصرح به في المسند فأخرج النظر الى
 الوجه والكفين من قوله عليه السلام لكم اول نظرة الى المرأة وابقاء ما عدا الوجه والكفين اخرج للورد
 والمسادر من اللفظ هو منكر جداً الثالث ما يوهم الجواز غير صحيح بل قابل للتأويل القريب فلا
 يعارض هذه الظواهر الكثيرة البجعة الأبية عن التخصيص المعللة بتعليلات عقلية لا تقبل التخصيص
 الموافقة لظواهر الكتاب والأحاديث والمخالفة لأكثر العامة وما هم اليها مائل وان كان بعضهم يذهب
 الى المنع ايضاً وبالجمله فهذه الرواية الشريفة تدل على امرين الأول عدم جواز تعدد النظر الى الأجنبيه
 مطلقاً حتى الوجه والكفين الثاني ان في النظر الى المرأة مطلقاً حتى في النظر الى الوجه منها والكفين
 خوف الفتنه حيث قال صلى الله عليه واله واحذروا الفتنه والتخدير انما يستحسن في موضع يكون
 الخوف محققاً فيه وان لم يقع الخوف في الخارج فلم يقل صلى الله عليه واله ان خفتن الفتنه بل قال
 صلى الله عليه واله واحذروا الفتنه ولا أن الرواية مطلقة بالتشبه الى الوجه والكفين بأعزاف صا
 الحدائق فتكون دالة على حصول الخوف مطلقاً حتى فيها ولا ريب ان مع خوف الفتنه يحرم النظر لجاناً
 الى الوجه والكفين وما يوهم الجواز لا يدل على نفى الخوف في الوجه والكفين قطعاً ولم يدعه الجوزون
 ايضاً فكيف يصلح لتخصيص ما دل على عموم الخوف نعم لودل التخصيص على عدم الخوف في الوجه والكفين
 امكن التخصيص لو انحصر النظر عن كونه خلاف الضرورة اذ كون النظر الى ما عدا الوجه والكفين
 مودناً لخوف الفتنه دائماً او غالباً وكون النظر الى الوجه والكفين غالباً من الخوف دائماً او غالباً
 باطل بالضرورة بل الحق ان الخوف حاصل غالباً في الموضعين وان كان يمكن فرض الخلو من الخوف
 فيما نادراً ولكن الظاهر ان المراد بالخوف في الرواية هو الخوف النوعي لا الشخصي ولا ريب في حصوله
 مطلقاً حتى في الوجه والكفين فلا يقبل التخصيص والحمد لله رب العالمين ومنها ما نقله في الحدائق
 قال ابو عبد الله عليه السلام النظر نزرع في القلب الشهوة وكفى بها لصاحبها فتنه وهذه الرواية ايضاً
 كما ترى صريحة في حصول الفتنه العظيمة في النظر الى المرأة الأجنبيته مطلقاً ولا اقل من خوفها مطم
 وتخصيصها بما عدى الوجه والكفين بعيد جداً كما عرفت بل فاسد قطعاً ومنها ما في النخصال اذا

رأى أحدكم امرأة فنجية فلبات أهله فأتى عندها مثل ما رأى ولا يجعلن للشيطان إلى قلبه
 سبيلاً لبصره عنها إذ الظاهر أن المراد بقوله إذا رأى وقوع النظر اتفاقاً كما لا يخفى ويؤيد
 آخر الخبر لبصره عنها فأنه يدل على وجوب صرف البصر عنها بعد وقوع النظر اتفاقاً ولا ريب
 أن الأمر بصرف البصر عنها نص في المنع عن النظر إلى وجهها فأن من أدام النظر إلى وجهها دون
 سائر جسد هالم يكن صارفاً للبصر عنها ولا ممثلاً لقوله لبصره عنها وهذا واضح جداً والأمر
 بأنسان الأهل بعد النظر اتفاقاً ولو كان للأشعياب بعد الأمر بصرف البصر من أدل الدلائل على
 حصول الخوف العظيم في النظر اتفاقاً الأجمل في فناظك بالنظر العمدي الموجب للأطلاع الشا
 على المحاسن الجالبة للقلوب ومنها ما روى عن النبي صلى الله عليه واله ما رايت ضعيفات الدين
 نافضات العقول سلب لذي لب منكن وقال أمير المؤمنين عليه السلام الفتن ثلاث حب النساء
 وهو سبب الشيطان وشرب الخمر وهو فتح الشيطان وحب الدنيا والدرهم وهو سهم الشيطان
 وبالجمل فممكن أن يستدل على التحريم بالشكل الأول فيقال إن كل نظر إلى وجه الأجنبية وكفها
 لاسيما الجمل الشابة فيه خوف الفتن وكل نظره خوف الفتن فهو حرام فالنظر إلى وجه الأجنبية
 وكفها حرام أما الصغرى فمع كونها وجداً شبه قد دلت عليها الأخبار المذكورة وأما الكبرى فأجانب
 ولذا أجاد شيخنا في الجواهر حيث قال بل النفيد من المجوز بعدم خوف الفتن والرهبة فاض بعدم
 الجواز غالباً ضرورة حصول الخوف بالنظر إلى كل امرأة لم يعلم حالها فيحرر حينئذ من باب المقدم
 ويختص الجواز بمن يأمن ذلك بالنظر إليها من الأفراد الغير الغالبة مع أن دليله فاض بالأطلاق
 على وجه لو حل على خصوص هذه الأفراد لكان من المآل الذي لا حجة فيه انتهى قلت لأنضاف أن
 غيرهن لأن من خوف الفتن في الرجل والمرأة اعترى من الكبريت الأحمر والغراب الأعصم والعنقاء
 المغرب وكيف يأمن مومن عاقل وهو يسمع في القرآن حكاية نبي الله يوسف ولا تصرف عني
 كبد ههنا أصب البهق وقوله وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي وهل يأمن
 أحد يؤمن بيوم الحساب ويخاف سوء العذاب وهو يروى أن أمير المؤمنين عليه السلام عيّن الله تعالى
 وأذن الواعية كان لا يسلم على الشابة ويقول اتخوف بعيني صوتها فيدخل على من لا ثم أكثر ما
 أرجو من الثواب وإن كان ذلك منه يعلمها للغير كما قال الصدوق رحمه الله لكن ليس فيه عيب
 اعتبر وكفاية لمن دام أن يبصر دلالته واضحة على حصول الخوف لغيره من نوع البشر الرابع الأجمل

المركب وتفرقه ان ظاهر الاصحاب اتحاد المرأة مع الرجل في استثناء الوجه والكفين قال المحقق في
 الشرائع ويجوز ان ينظر الى وجهها وكفيها على كراهية مرة ولا يجوز معاودة النظر وكذا الحكم في
 المرأة وقال في المسالك ونظر المرأة الى الرجل كنظره اليها لوجود المضى فيها ولقوله تعالى قل للمؤمنات
 فلا يجوز لها النظر الا الى وجهه وكفيه وقال في جامع المقاصد الرابع نظر الانثى الى الذكر وهو
 كنظر الذكور اليها وكل موضع حكنا بالتحريم ثمة حكنا به في نظره هنا وما لا فلا وكما يحرم نظر الاجنبية
 الى البصر فكنا الى الاعى لما روى انتهى بل ادعى في التبايض الاجماع صريحا على اتحاد المرأة مع
 الرجل في الحكم وقال ونحسد المرأة مع الرجل فتمنع في محل المنع لا في غيره اجماعا انتهى وقد نقلت في الجواهر
 فاسبا اليه دعوى الاجماع وقال في المستدرك ما ذكر فيه جواز نظر الرجل الى المرأة يجوز فيه العكس
 بالاجماع المركب اذا عرفت ذلك فنقول لا ينبغي الا رشاب في حرمة نظر المرأة الى الرجل مطلقا حتى
 الوجه والكفين لعموم قوله تعالى قل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن مع عدم ما يدل على التخصيص
 قطعاً ولا ما يوجب التخصيص اذ لا ديبان في تفسير ما ظهر بالوجه والكفين لو سلم فانه هو في المرأة
 لا في الرجل فلم يبق الا دعوى الملازمة وفيه منع ظاهر كما لا يخفى وقد نبه على ذلك واستار اليه
 المقدس الاردبيلي رضوان الله عليه فقال هذا ظاهر في نهى النساء عن النظر الى الاجانب
 اصلاً ورأساً ويؤيده خبر ابن ابي عمير المكنون المشهور وقال الفاضل الهندي في كشف النام والحرمة
 مطلقاً هنا اقوى منها في العكس قال في فلا تدل في قوله تعالى قل للمؤمنات يغضضن
 عدم ذكر المنظور اليه يدل على تحريم نظره الى الرجال مطلقاً ثم ذكر رواية ابن ابي عمير ورواية
 ام سلمة ثم قال ونقل العلامة في التذكرة عن بعض علمائنا جواز النظر الى الرجل وكفيه لان
 الرجل في حق المرأة كالمرأة في حق الرجل وهو قول اكثر الشافعية واستدل برواية ام سلمة وفيه
 نظر بل الظاهر منها الدلالة على عدم نعم قد يقال ان النساء قد يحجن الى معاملة الرجال و
 معاشرتهم فلو كان النظر محرماً لزم الحرج الى ان قال ولا يخفى انه خلاف ظاهر الآية وليس في
 النصوص ما يدل على الجواز انتهى وقال في الحدايق الظاهر انه لا خلاف في تحريم نظر المرأة الى
 الاجنبى اعنى كان او بصيراً الآية المقدمة وهو قوله قل للمؤمنات يغضضن وما رواه في
 الكافي ثم اورد رواية ابن ابي عمير ثم قال وما رواه الصدوق في كتاب عقاب الاعمال قال
 اشتد غضب الله على امرأة ذات بعل ملأت عينها من غير وجهها وغير ذى محرم منها فانها ان

فعلك ذلك احبط الله عز وجل كل عمل علمته انهي وحسبك ان صاحب الحدائق قال في مسئلة
مرهبا للزوج قد صرح شيخنا في المسالك والروضه بأنه كما يجوز النظر الى الرجل كذا يجوز للمرأة
قال لا اشتراكهما في المقصود وعندى فيه نظر لان الأصل في الموضعين التحريم ولا يجوز الخروج
عنه الا بدليل واضح والاشراك ممنوع مع انه مع تسليمه لا يصلح لان يكون دليلا شرعيا فقباسها
على الرجل قياس مع الفارق فانتهى ملخصا قلت ظاهر شيخنا من هذه الكلمات الشريفة دعوى الأجماع
على حرمة نظر المرأة الى الرجل مطلقا حتى الوجه والكفين سواء كان أعشى او بصيرا ما لم يدل دليل
شرعى على الجواز ومع عدم الدليل على الجواز يجب العمل بأصل التحريم المجمع عليها ولا
ربان رواية عقاب الأعمال ورواية ابن أم مكتوم ورواية أم سلمة صريحة الدلالة على تحريم
النظر الى الأعشى مطلقا حتى الوجه والكفين واتى دليل يكون أدل على التحريم من قوله مع خلفه
العظيم افعبا وانما السمتا تبصرانه مع ان الغالب في الرجال ايضا ستر ما عدى الوجه والكفين
بالثياب ووضوح عدم خوف الفتن وعدم المفساد الخارجية في المقام بل قوله السمتا تبصرانه صريح
في ان ابصار المرأة الرجل وان كان أعشى مطلقا قد بلغ في التحريم الغاية وتجاوز النهاية كقوله
صلى الله عليه واله في الزجر عن الغيبة قد اشك منها فجلها على الاستحباب والأفضل والغيرة الغير
الواجبة او على ما عدى الوجه والكفين من التأويلات البعيدة لا مسرح له ولعله من اجل ذلك
اطلق الحكم المحقق في الشرائع قال الثانية الأعشى لا يجوز له سماع صوت المرأة الأجنبية لأنها
عورة ولا يجوز للمرأة النظر اليه لأنه يساوى لبصره في تناول النهي وبالحكمة لا ينبغي الانسياق في
حرمة نظر المرأة الى وجه الرجل وكفيه على ما ادعاه صاحب الرضا و يقتضيه ظواهر كلمات جامع
المقاصد والمسالك فاذا ثبت التحريم في نظر المرأة الى وجه الرجل وكفيه ثبت التحريم في تحريم النظر
الى وجه المرأة وكفيها بالأجماع المركب ما العقل فيمكن تقريره بوجوه الأول انه لا ريب ان النظر
الى وجه الأجنبية عمدا الذي يوجب الاطلاع التفصيلي على حسناتها وجمالها هو السبب لأقوى الى
الميل القلبي اليها لا يكاد يسلم منه رجل صحيح فؤدى ولا سيما الشاب خصوصا النظر الى الكواعب
الأنواب فان النظر هو بريد الزنا ورائد الفجور وفائد الفسوق فيجب في الحكمة سد باب الفتن
وحسم مادة الفساد ولذا ترى العقلاء والحكام من الرجال في جميع المذاهب واهل السداد
والعفاف منهم حتى في الجاهلية كانوا يجتوبون ستر نسائهم واحتجابهن عن نظر الأجانب كذا التثنية

حلاله العقل في النظر الى الوجه والكفين

العقائف ينجين من الأجنب ولا عبرة بالكواشف والمؤسات فأنها في كل ملة حتى في الأسلاف
 وقد جرت عادتهم بكشف الذراع والساق والشعر والنحو وغيرها كثيرا ولا سيما في المعاملات و
 نحوها ولا سيما البدويات وبالجملة ففاسد ترك الحجاب واضعة جلبه لا يرتاب فيها عاقل بل هي
 أظهر من أن تخفى على ذي عين وأكثر من أن تحصى والتجربة صادقة شاهد والوفائع الحادثة
 والمفاسد العظيمة والشائع الوخيم التي ترتبت على ترك الحجاب كثيرة معروفة أعرضنا عن ذكرها ولا
 حاجة إلى المحكمات ونفل الوفائع فيما يستقل به العقل إذ لا ريب أن الإنسان إذا رأى ما يشبهه و
 لا صبر له على فوائده وكان قادرا على تحصيله ولم يكن له عنده مانع يسعى بغايته جهده في نيل مرامه ويجتهد
 في إثبات مفعله وكل ما ينوقف عليه من أنواع القبائح من الكذب والافتراء والظلم والجور
 والخيانة والغدر والترفقة والنهب والغارة والقتل مما يخل بنظام العالم ويقدم على مخالفة أحكام
 العقل والشرع والاستلاطيين أن تمكن ولم يكن له رادع من العقل والشرع ولا شك أن الرادع في غايته
 الفلذ وأحكام الشرع والعقلاء مبينة على الغالب فيجب بمقتضى الحكمة سد أبواب الفساق عقلا
 ولا يثاني حكم العقل بوجوب الحجاب وفيه تكشف النساء لدى الأجانب والفساق شيوع التكشف
 في النساء كما لا يثاني حكم العقل بفحش الكذب شيوعه في الناس لا ترى أن الظلم فيجب عقلا والعقلاء
 في كل ملة يستنجون الظلم والعدوان ومع ذلك فليس شيء أشيع من الظلم في الناس حتى في الإسلام
 فكما أن شيوع الظلم في الناس لا يثاني حكم العقل بفحش الكذب شيوعه فكذا شيوع كشف الوجه لا يثاني حكم العقل
 بفحش التكشف لدى الأجانب ولا سيما الشبان والفساق لما فيه من خوف الفساد إلا ما شذوذ
 لمكان الشهوة في الطرفين وهل يجمع بين الثاب والشابة إلا كالجمع بين النار وبين العرج ولذا
 حرم الشارع الخلوة بالأجنبية وإن كانا صالحين وقد روى عن النبي صلى الله عليه واله قد أخذ
 البعثة من النساء أن لا يجنبين ولا يقعدن مع الرجال في الخلوة وفي رواية قال رسول الله
 صلى الله عليه واله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيت في موضع يسمع نفس امرأة ليست
 له بمحرم وفي بعض الروايات أن الرجل إذا خلا بأمرأة كان ثالثهما الشيطان بل وفي رواية أنه جاء
 إبليس إلى موسى عليه السلام فقال في جملة كلام له يا موسى لا تمل بأمرأة لا تفعل لك فأنه لا يخلو
 رجل بأمرأة لا تفعل له إلا كنت صاحبه دون أصحابي وهذا يدل على غايته اهتمامه في قنينة حتى
 أنه لا يكل ذلك إلى أعوانه وشبابه بل ينوئ في ضلوه بنفسه وينصدي للفتنه فذاته ولا يشق

بأصحابه حذرًا من خطائهم في الأضلال فكيف ينجو ابن آدم المسكين إذا تولى اغواءه أسنان الدابة
والشياطين شيخ المشايخ المصلين الشيخ أبو مرة ذلك المحقق المجرب الذي هو الأسنان عدوسين
وعن أبي جعفر عليه السلام قال لما دعى نوح ربه على قومه أناه ابليس فقال يا نوح إن لك عندى هذا
أريد أن كافيك عليها فقال نوح والله لبغض إلى أن يكون لى عندك يد فما هى قال بلى
دعوت الله على قومك واغرفهم فلم يبق أحدًا غوبه فأنا مستريح حتى ينسأ قرن آخرًا غوبهم
فقال له نوح فما الذى تريد أن تكافئنى به فقال له اذكرنى فى ثلث مواطن فأنت أقرب أن
أكون إلى العبد إذا كان أحد بهم اذكرنى عند غضبك واذكرنى إذا حكمت بين اثنين واذكرنى
إذا كنت مع امرأة خاليتك معك أحد وحسبك فامر من الروايات العائدة على أن النظر سهم
مسموم من سهام ابليس المرجوم وروى الشريف الرضى الموسوى فى المهارات النبوية قوله صلى
الله عليه واله فى خطبة طويلة والنساء جعل الشيطان قال وهذه من أحاسن الاستعارات
وذلك أنه عليه السلام جعل النساء من أقوى ما يصد به الشيطان الرجال فهن كالجبال المنوثة
والأشراك المنصوبة لأنهن مظان الشهوات ومقاود الخطيئات وبهن يستخف الركبان ويستخون
الأمم قال ومن ذلك قوله ما للشيطان من سلاح أبلغ فى الصالحين من النساء وهذا القول
مجاز وذلك أنه عليه السلام أقام النساء محكمات على النفوس وتأثيرهن فى القلوب مقام السلاح
للشيطان الذى يفارع به قلوب الصالحين ويفرع بحدته ضماير المتأسكين فيملك به أزمته
رفاههم فينقلهم به إلى طاعته عن طاعة ربهم انتهى ومرتد رسول الله صلى الله عليه واله فوقف
عليهن فقال يا معاشر النساء ما رأيت نوافر عقول ودين أذهب بعقول ذوى الألباب مكن
وقال رسول الله صلى الله عليه واله ما رأيت ضعفات الدين نافعات العقول اسلب لى
لب مكن فإذا كن بسلب لى لى فها ظنك بسائر الناس وفى العيون والعلل على الرضا عليهم
السلام أنه كتب إلى ابن سنان حرم النظر إلى شعور النساء المجوبات بالأزواج وغيرهن من النساء
لما فيه من تهيج الرجال وما يدعوا التهايج إلى الفساد والدخول فيما لا يحل ولا يجمل وكذلك ما
أشبه من الشعور إلا الذى قال الله عز وجل والفوا عذ من النساء اللاتي لا يرجون نكاحًا فليس
عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة أى غير الجلباب ولا لباس بالنظر إلى شعور
مثلهن قلت لعل ذكر الشعر فى هذه الرواية لكونه أقل بأسر وأنه من نوابع الجسد فإذا حرم النظر

الى الشعر لهذه العلة العقلية حرم النظر الى الجسد والى الوجه الذى هو مجمع المحاسن واعظم فائز
 وادنى فائز بطريق اولى مع انه قد صرح فى الخبر بجرمة ما تشبه الشعر بل مقتضى التعليق حرمه بعد النظر
 الى شباب الرتبة وحلى النساء التى على جسد هن فضلا عن جسد هن روى فى البخارى قال رسول
 الله صلى الله عليه واله اذا اراد احدكم ان يتزوج المرأة فليستل عن شعرها كما يستل عن وجهها فان
 الشعر احد الجمالين وهذا يدل دلالة واضحة على ان الناس فى التزويج يستلون عن الوجه وانه مجمع
 المحاسن واهم الاعضاء عندهم ولا يحتاج الى التنبه لهذا ورد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال
 رسول الله صلى الله عليه واله افضل نساء امتى اصبحتهن وجهها واطلتهن مهرها وفى رواية اخرى
 احسنهن وجهها وفى اخرى خير نساءكم اصبحتهن وجهها ولبث شعري كيف يعقل ان يكون النظر الى
 الشعر موجبا للفتنة والفساد ولا يكون النظر الى وجه المحبوب الجالب للقلوب موقفا للفساد ولعمري
 هذا مما لا يقبله عقل عاقل بل هو عند الانصاف من اوضح الواضحات لا يحتاج الى تجشم الاستدلال
 وتلفيق المقدمات لولا سبق الشبهات ومما يؤيد المرام ما دل على الامر بالصوم لمن لم يفد روى
 التزويج وتعليقه بانه وجاه روى فى مكارم الاخلاق بامعاشه الثبان من استطاع منكم الباه
 فليتزوج ومن لم يستطع فليصوم فانه له وجاه ولم يكف عليه السلام بمطلق الصوم بل امر
 بادمانه حتى يحصل الوجاه ويستد باب الزناه وركوب الفحشاء وايضا يؤيد ما روى فى معاني الاخبار
 عن زيد بن ثابت قال قال لى رسول الله صلى الله عليه واله بازيد تزوجت قال قلت لا قال تزوج
 تسعف مع عفك وهذا يدل على معنى شريف وهو انه صلى الله عليه واله نبيه على ان عفاف
 النفس والملكة الراسخة الباعثة الى اجتناب الفواحش لا يكفى بل ينبغي ضم عفاف فعليا وهو
 التزويج حتى يستد باب التجود ثم فى قوله تسعف مع عفك مالا يخفى من الحسن والبلاغة وايداع
 المعنى الطويل الشريف فى اللفظ الوحيد اللطيف حيث دل على ان التزويج بنفسه استعفاف فتركه متنا
 للعفاف لسد دواعى الرتبة وقوة بواعث الفتنة وهذا مفسر من قوله تعالى فى القواعد وان
 يستعففن خير لهن حيث سمي ترك وضع الجلباب الذى هو فوق الثياب فى القواعد الاولى لا يرغب
 فیهن احد ولا يطعم فیهن طامع استعفافا اشعارا بان النكشف للنساء حتى القواعد ملازمة للرتبة
 عادة وان لم يكن فاصلا للرتبة وبالجمل فلا ريب ان النظر الى الوجه والكفين مورش للفتنة نوعا
 ولذا ترى العلامة فى التذكرة استدلالا على ما ذهب اليه من تحريم النظر الى الوجه والكفين

فقال ولأن النظر اليهن مظنة الفتنه وهي محل الشهوة فاللائق بمحاسن الشرع حسب الباب الادع
 عن تفاصيل الاحوال لان التخصيب اثبت رسول الله صلى الله عليه واله يمتني في حجة الوداع تستغيبه
 في الحج وكان الفضل رديف رسول الله ص فآخذ ينظر اليها واخذت تنظر اليه فصرف النبي صلى الله
 عليه واله وجه الفضل عنها وقال رجل شاب وامرأة شابة فحشيتان يدخل بينهما الشيطان و
 قريب منه ما قاله ولده فخر المحققين في ابصاح الفوائد قال قال والدي في التذكرة بحرم النظر
 كسائر جسدها وهو الاصح عندى لعصموا الآية ولأنه مظنة الشهوة والفتنة ولأن التخصيب
 ثم اورد الرواية ثم قال لا يقال لا دلالة فيه لأنه صرح بخوف الفتنه ولا شك في تحريمه والمذهب
 عدم الخوف لأننا نقول علة تشابهها وهو مظنة الشهوة وخوف الشيطان وهو لازم لعدم العصمة
 في مثلها انتهى قلت ما احسن هذا الكلام وادله على اثبات المرام وحاصله ان النبي صلى الله عليه
 واله علة فعله بأمرين احدهما كونها شابين وثانيها خوف دخول الشيطان بينهما ولا ريب ان
 هذين الأمرين لا يختصان بالفضل ولا التخصيب بالضرورة ولا بخصوص مورد الرواية قطعاً ولا
 شك في كون الأمرين عامين لجميع الناس وكل من كان غير معصوم وكان شاباً يخاف من دخول
 الشيطان بينه وبين الأجنبية وهذا ظاهر لا خفاء فيه ولا يخفى ان ظاهر التعليل هو التعليل
 بالأمر العادى وهو الخوف النوعى لا الشخصى ولذا ترى المحقق والعلامة في اكثر كتبه على ما حكاه
 الشهيد الثاني في المسالك ذهب الى تحريم معاودة النظر قال في المسالك القول الثالث جواز
 النظر الى الوجه والكفين على كراهية مرة لا ازيد وهو الذى اختاره المصنف والعلامة في اكثر كتبه
 ووجه الجواز ما تقدم ووجه تحريم الزائد عن المرة ان المعاودة ودوام النظر مظنة الفتنه لأن
 شأنه ان يحدث عنه الميل القلبي ويرتب عليه الفتنه كما انفق للفضل دون الواحدة الناشئة
 غالباً لا عن داعية الشهوة والميل القلبي انتهى قلت لا ريب ان هذا التعليل جارٍ في المرة الاولى
 قطعاً اذا كان عمداً ولا فرق بين الاولى والثانية ولذا ذهب جماعة الى عدم الفرق ولا ريب ان
 الفرق ضعيف جداً حتى قال في الجواهر انه اضعف قول في المسئلة والظاهر ان منشأ هذا التفسير
 لأخبار الدالة على جواز النظر الاولى كقوله صلى الله عليه واله اول نظرة لك والثانية عليك و
 كقوله ص لكم اول نظرة الى المرأة فلا تتبعوها بنظرة اخرى واحذر روا الفتنه لك كما قد عرفت
 ان الظاهر ان المراد بالنظرة الاولى هي الاُنفاضة التي لا تكون عن عمد والثانية هي العدة الاولى

فمنع النظر العمدية مطلقاً كما اعترف به في الحدائق لكنه خصصها بما دل على استثناء الوجه والكفين مع الاعتراف بأطلاعهما الكفك قد عرفت ضعفاً لقول بالتخصيص مضافاً إلى كون هذه الأخبار بنفسها آية عن التخصيص بمنع عن التقبيد والتحذير من الفتنة لا يقبل استثناء الوجه والكفين لكونها الحق بالتحذير فحملها على ما عدى الوجه والكفين بعد من كل بعيد وحيث أنها معللة بخوف الفتنة مع اطلاعهما فهي شاهدة على صدق دعوى كون النظر إلى الأجنبية مطلقاً حتى الوجه والكفين موجباً لخوف الفتنة عقلاً إذا عرفت ذلك فنقول لمنا دعوى القطع والضرورة في كون ترك الحجاب قبيحاً وحكم العقل بقبحه لكونه موجباً للنزاهة وهو قبيح عقلاً فيحكم العقل بقبحه بل مسئلة لفبايح كثيرة ومسلزم المحرم محرم وحاصل الوجه الأول دعوى الضرورة والقطع بكون النظر إلى الوجه والكفين من الأجنبية ولا سيما للشباب وإلى الكواعب منشأ للنزاهة نوعاً وهو محرم شرعاً وقبيح عقلاً ومسلزم المحرم محرم ومسلزم الفبيح قبيح عقلاً وكذا ترك الحجاب مسئلة للفبايح العظيمة والفبايح الكثيرة فيحكم العقل بوجوب الحجاب للنساء وإن لم يأمر به الشارع فكيف إذا كان الكتاب والسنة قد بلغا في أمر الحجاب إلى الغاية القصوى والشك في حكم العقل بقبحه هناك الحجاب وانكاره مثل التشكيك في فيج الكذب والسرقة والخيانة وأنواع الظلم والحاكم هو الوجدان التسليم ولا قال الكذابون ينكرون فيج الكذب وكذا الظالمون والخاسنون والسادقون ينكرون فيج الظلم والنجاة والسرقة بالسنة وإن استيقنت بقبحها أنفسهم وهم إلا أن لا يوف من العقلاء فكما لا عبرة بانكارهم فكما لا عبرة بمحود الهاتكين بجلياب الحياء المنكرين لوجوب احتجاب النساء مع علمهم اضطراباً بما سد ترك الحجاب فإن قلت سلمنا حكم العقل بفح النظر إلى الأجنبية ولو إلى الوجه والكفين لكن لا بد من ذلك على وجوب الحجاب للنساء قلنا ولا أن الغرض الأصلي الذي هو المطلوب تسليم حرمة النظر وقبحه وبعد تسليم ذلك فالمرسئل لا يشي أحسن من الحجاب عقلاً بعد تسليم حرمة النظر ولا فلو فرض ترك الحجاب مع تحريم النظر يلزم العسر والحرج فيجب دفع العسر والحرج عقلاً ولا شيء أسهل وانفع في دفعه من الحجاب إلا ترى أن العقلاء إذا كان النظر مضراً للعين يضعون عليها خرقة أو نحوها بحجبها عن النظر وأجيباً على ذلك الشيء أو يبعدونه فلا يفعل أحد من العقلاء ولو فعله أحد لأمه العقلاء لا يبلدونه بالنظر والضرر الثاني أن دفع الضرر المعلوم والمظنون واجب عقلاً ولا ريب أن نظر الفساق والشبان إلى وجوه الغيد الحسن يؤدى إلى المفاصد العظيمة المورثة

للمرء
للمرء
للمرء

للضرر العظيم فيجب دفعه وليس شيء انفع في دفعه من الستر والحجاب للكوا عبالاً نرا ب فانه لا
 ريب ان عدم حدوث اسباب المرض للأُنسان انفع واحسن من كل دواء وادعى الى دوام الصحة
 والبقاء والضرر في ترك الحجاب معلوم للمنتصف ولا اقل من الظن الثالث دفع الضرر المحتمل
 المعند به عند العقلاء واجب عقلاً وان لم يكن مضموناً ولا ريب ان الضرر في ترك الحجاب لو لم يكن
 معلوماً او مضموناً فلا ريب ان الضرر محتمل فيه قطعاً ودفع الضرر الذي ينوي المحتمل المعند به عند
 العقلاء واجب عقلاً فكيف بالضرر الاخرى الذي لا تطبقه السموات والارض الا ترى ان
 العقلاء يذمون من ترك مناعه ولا سيما اذا كان ثمتاً في موضع يخاف التلف فيه وان لم يكن
 التلف معلوماً يقيناً ولا مضموناً وكذا لو اخبره مخبر بمحل صدقه ولا يعلم صدقه ولا كذبه بأن
 في الموضع الفلاني سبعة ارباب عاقل ولا يصغي الى قول القائل بانك لا تعلم وجود السبع
 هناك ولم يدل دليل على وجوده وكذا لو خاف احد من فئدة جماعة رصد واله وكنوا القتل لا
 يذهب الى ذلك الموضع وان لم يخبر به ثقة معتمد وكلما كان الضرر المحتمل اعظم كان التحفظ منه
 عند العقل والعقلاء اهتم والزم بل يجب عندهم في الضرر الاعظم الاعتناء بالاحتمال الضعيف
 فضلاً عن القوي لا يقال ان التحفظ والاحتراس في مثل هذا المورد حسن لكنه غير واجب عقلاً
 فهو من قبيل الاحتياط المستحب لا الواجب لا نأقول هنا خلاف ما عليه كافة العقلاء الا ترى
 انه لو كان لرجل عدو يريد به هلاكه وكان يجهل الى دارة ثم احتمل لقاء الستم في اناء ومائه لا
 يقدم عاقل على شربه لاسيما لو اخبره بذلك مخبر وان لم يكن عادلاً بل وان كان المخبر طفلاً محتمل
 صدقه لم يخبر شربه عقلاً ولو شرب والحال هذه ثم صادف الستم لامة العقلاء وذموه قطعاً
 لاسيما لو لم يكن الماء منحصراً فيه وامكنه ترك شربه فكيف لا يجب الاحتراس من ستم ابلبس السموم
 الذي هو للأُنسان عدو ومبين الرابع ان يقال ان الاحتياط في الشهية الحكيمة لو لم يدل دليل
 عقلي او نقلي على الامن من العقاب واجب عقلاً وتركه قبيح عقلاً وانما اصالة البرائة قائما بقول
 من يقول بها الفياض دليل عقلي او نقلي على الامن من العقاب والا فلو فرض الفدح في الدليل
 العقلي او النقلي الموجب للشك في الامن من العقاب حكم العقل بوجوب الاحتياط قطعاً ولا
 ريب انه مع الدليل العام على تحريم شيء والشك في التخصيص لا يحصل الامن من العقاب فان
 قلت هذا مورد التمسك بالعموم اللفظي فيكون دليلاً نقلياً لا عقلياً قلت نعم لاشك في

الاحتياط واجب عقلاً

الاحتياط واجب عقلاً

ظهر الزنا وما بطن هو الخال ولا ريب ان الخالة تنشأ من المشاهدة وعن ابي عبد الله ع قال ان الله خلق
 حواء من آدم فلهذا النساء في الرجال فحسبوهن في البيوت ورسالة الامير الى ابنه الحسن ع واكف عليهن
 من ابصارهن بحجابك يا هن فان شدة الحجاب خير لهن من الارشباب وليس خروجهن بأشد من دخول
 من لا تثق به عليهن فان استطعت ان لا يعرفن غيرك من الرجال فافعل وقال امير المؤمنين ع خلق الله الشهوة
 عشرة اجزاء فجعل تسعة اجزاء في النساء وجزء واحد في الرجال وفي رواية لولا ما جعل الله فيها من الحياء على
 قدر اجزاء الشهوة لكان لكل رجل تسع نسوة متعلقات به وفي رواية اذا حاضت ذهب جزء من حياءها
 فاذا تزوجت ذهب جزء فاذا انزعجت ذهب جزء فاذا ولدت ذهب جزء وبقي لها خمسة اجزاء فان فحرت
 ذهب حياءها كله فلو كانت في المرأة تسعة اجزاء من الشهوة وذهب منها الحياء فالى الله المستغاث وهو
 المستغاث وبالجملة فلا ريب ان النظر هو بريد الزنا ورائد الفجور وقائد الفسوق والمقتضى موجود في الطرفين
 والمانع ضعيف لقلة الورع في الرجال فما ظنك بالنساء فالتحفظ من الزنا يتوقف على الاحتجاب فيجب
 من باب المقدمة عقلة وما احسن ما انشدك علم الهدى الشريف المرتضى قدس الله ضريحه في اماليه
 عباى مشؤماتان وبجها والقلب حران مبتلى بهما عرقنا في الهوى بظلمها باليتنى قبله عداها
 هما الى الحين فادناوهما دل على ما اجن دمعهما ساعد القلب في هواهما سبب هذا البلا عها

وقال اخر تمنعنا ما مفلتي بنظرة واورد تما فلي اسد الموارد
 اعينى كفعا عن فوادي فانه من البغي سعى اشين في قتل واحد
 وقال اخر وكنت اذا ارسلت طرفك رائدا لقلبك يوما انعبك المناظر
 رايك الذي لا كلة انت قادر عليه ولا عن بعضه انت صابر

الى هنا جمع قدس سرها بقول في الجزء الاول وسوف بطرق سمعت نقل كلمات المجتزين للنظر
 الى الوجه والكفين والتقد عليها في الجزء الثاني انشاء الله تعالى وهو حسينا ونعم الوكيل
 وقد شرفت بكاتبته بهمن المذنب العاصي احقر العباد

كاظم من عبد الجواد المحلاني

في اليوم الثاني والعشرين من

شهر شوال المكرم
 بالمطبعة المرضوية
 في النجف الاشرف